جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة : العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية و إستراتيجية

توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية

تجاه ليبيا وإيران نموذجا من سنة (2010 – 2018)

إعداد الطالبة:

مانة بن الزائر

إشراف الأستاذ:

عبد الكريم باسماعيل

أعضاء اللجنة المناقشة:

لقب واسم الاستاذ	الصفة
د/ خميس محمد	رئيسا
د/ باسماعيل عبد الكريم	مشرفا ومقررا
د/ طاجين فريدة	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم: 12 / 2019/06

السنة الجامعية: 2019/2018

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية

تجاه ليبيا وإيران نموذجا (2010 – 2018)

إعداد الطالبة:

مانة بن الزائر

إشراف الأستاذ:

عبد الكريم باسماعيل

أعضاء اللجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصفة
خميس محمد	رئيسا
عبد كريم باسماعيل	مشرفا ومقررا
فريدة طاجين	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم: 12 / 2019/06

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيـــــم

وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ

تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَاتَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ

وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿60﴾

الآية 60 من سورة الأنفال

الإهـــــداء

إلى أمي الحبيبـة التي استمد منها روح العطـاء والأمل والوفـاء

إلى كـل أفــراد عائـلتي حفظها الله وراعـها

إلى كـل من زميـلاتي وزمـلائي في قسم العلــوم السياسيـة

إلى كـل من مد لي يد العون لإنجاز هذا العمل

أهديهـم جميعا ثمرة حصادي العلمي

سائلـة العلي القديـر أن ينفع به

شكـــر وتقديـــر

الحمد لله وكفى ... والسلام على عباده والذين اصطفى أما بعد

يشرفنـــي أن أتقدم بخالص الشكـر والعرفان إلى

الأستاذ المشرف باسماعيل عبد الكريم على جميل كرمه العلمي طيلة سنوات

الدراسة والذي لم يدخـر أي جهـد في التوجيـه والإرشـاد والنصح

ولتقديمـه المعلومـات القيمة

وجزيـل الشكـر إلى الاساتذة أعضاء لجنة المناقشة

الذين تفضلوا بمناقشتي هذا العمل

والشكر إلى كـل أساتـذة قسم العلـوم السياسيـة

بجامعة قاصدي مرباح ورقلة

ملخص:

تطرقت الدراسة إلى توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية والوقوف على نموذجين في ذلك الممتثلين في ليبيا وإيران، وذلك من خلال تناول المفاهيم العامة للقوة لمعرفة خصائصها في السياسة الخارجية ومدى تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى معرفة الإطار المفاهيمي للقوة الذكية وارتباطها بالسياسة الخارجية الأمريكية التي ظهرت بشكل جلي منذ سنة 2010 إلى غاية 2018 أي منذ تولي باراك أوباما الحكم، وذلك لمعرفة أهم وسائل وأهداف القوة الذكية في السياسة الخارجية، ومن خلال ذلك تناولت الدراسة توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه كل من ليبيا وإيران، فالنسبة لليبيا تم التطرق إلى كيفية توظيف القوة الذكية عبر استخدام الوسائل الناعمة التي ركزت على التأثير في الجماهير عن طريق الإعلام وترويج بحملة دبلوماسية لإسقاط النظام الليبي من خلال دعم المعارضة ، ثم جمع ذلك بالضغط الدولي على نظام القذافي إلى التدخل العسكري في ليبيا، أما بالنسبة لإيران فقد كانت البداية بالضغط على ايران لتخلي عن برنامجها النووي بفرض عقوبات اقتصادية على طهران، بالإضافة إلى فتح حوار مع الحركات الإسلامية في إيران التي تطالب بتحقيق العدل والعيش الكريم لاستدراج الشارع الإيراني والإطاحة بالنظام المتمسك بالبرنامج النووي، إلا أنه تم الوصول في الأخير إلى الاتفاق النووي، ومن خلال ذلك فإن الهدف من هذه الإستراتيجية الأمريكية هو تحقيق مصالح والوصول إلى أهداف في مختلف مناطق العالم.

الكلمات المفتاحية: القوة، القوة الذكية، السياسة الخارجية الأمريكية، القوة الصلبة، القوة الناعمة. عناصر القوة . اشكال القوة .

***Abstract*:**

The study addressed to employ Smart power in u.s. foreign policy and stand on two models including Iran and Libya, in abiding by the general concepts of force were addressed to see their characteristics in foreign policy and the evolution of the concept of force in international relations, in addition to knowledge of the framework Conceptual smart power and American foreign policy that appeared clearly since 2010 until 2018 any since Barack Obama took the judge to see the principal means and objectives of smart power in foreign policy, and through this study employ Smart power in foreign policy America to both Libya and Iran, for Libya addressed how to hire smart power by using soft means that focused on influencing the masses through media and promote a diplomatic campaign to overthrow the Libyan regime and opposition support and recognition, then gather with international pressure on Gadhafi to military intervention in Libya, As for Iran were beginning negotiations and sit at the table of dialogue to agreement on its nuclear program and imposing economic sanctions on Tehran, in addition to opening a dialogue with Islamic movements in Iran calling for Justice and a decent living to lure Iranian Street and the overthrow of the regime Stickler to the nuclear program, but it was access at last to the nuclear agreement, and through it the goal of this strategy is to achieve American interests and reach the targets in various regions of the world.
Keywords: power, smart power, American foreign policy, hard power, soft power. Power elements. Power Forms.

Résumé *:*

L'étude adressée pour employer la puissance intelligente dans la politique étrangère américaine et se tenir debout sur deux modèles en ce que l'Iran et la Libye dans une éternelle en abordant les concepts généraux de la force de connaître leurs caractéristiques dans la politique étrangère et l'évolution de la notion de force dans les relations internationales, en plus de savoir l'armature. La puissance intelligente conceptuelle et la politique étrangère américaine qui apparaît clairement depuis 2010 jusqu'en 2018 tout depuis que Barack Obama a pris le juge pour voir les principaux moyens et les objectifs de puissance intelligente en politique étrangère et à travers cette étude emploient la puissance intelligente en politique étrangère L'Amérique à la Libye et l'Iran, pour la Libye adressée comment embaucher puissance intelligente en utilisant des moyens douces axée sur l'influence des masses par le biais de médias et de promouvoir une campagne diplomatique visant à renverser le régime libyen en soutenant l'opposition ،Alors cette collection de pressions internationales sur Kadhafi pour une intervention militaire en Libye, l'Iran avait initialement pression sur l'Iran d'abandonner son programme nucléaire en imposant des sanctions économiques à Téhéran, en plus d'ouvrir un dialogue avec les mouvements islamiques en Iran demandant justice et vivre décemment Pour attirer la rue iranienne et le renversement du régime qui adhère au programme nucléaire, mais il fut enfin accès à l'accord nucléaire, et à travers elle, l'objectif de cette stratégie est d'atteindre les intérêts américains et atteindre les objectifs dans différentes régions du monde.

Mots-clés : pouvoir, puissance intelligente, la politique étrangère américaine, pouvoir coercitif, puissance douce. Éléments de puissance. Formes de puissance.

مقدمـــــــــة

يعد مفهوم القوة في العلاقات الدولية من المفاهيم المحورية الذي يمكن الاعتماد عليه في فهم التفاعلات الدولية إلا أنه طرأت على هذا المفهوم بعض التحولات التي عكست تطور واقع العلاقات الدولية مما استوجب التفاعل والتكيف مع تلك التطورات على هذا المنظور الواقعي بكل روافده المختلفة ليؤكد على أهمية القوة العسكرية، إذ أن العلاقات بين الدول والتي تمثلت في الدول الرئيسية في العلاقات الدولية بنيت على القوة العسكرية في ظل عالم يتسم بالفوضى والصراع من أجل القوة في الوقت الذي تسعى الدول الكبرى لفرض سيطرتها وإرادتها على الآخرين للحفاظ على مصالحها، فيأتي الصراع نتيجة لذلك في ظل المصالح المتعارضة والمتضاربة، وازداد استخدام القوة العسكرية مع تزايد سباق التسليح والحروب وخاصة مع ظهور أسلحة الدمار الشامل وانتشارها في ظل وجود رأى عام عالمي رافض لاستخدام ذلك النوع من القوة فتراجع استخدام القوة العسكرية الذي لم يعد محط اهتمام الدول بقدر ما أصبح مركزا على ما يمكن ممارسته بامتلاك من تأثير على جل السياسات التجارية والاقتصادية والثقافية والبيئية للدول لاسيما مع ظهور أبعاد جديدة أثرت في صيغة العلاقات الدولية كالثورة التكنولوجية والقوة الافتراضية التي أصبحت الفواعل الدولية بفضلها قادرة على تحقيق أهدافها بدون جيوش نظامية وحروب باستهداف المجتمعات والإرادات أو النخب السياسية.

وفي ظل الآليات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن سياستها الخارجية في أطر سعيها للحفاظ على وضع الهيمنة التي يمكنها من تنفيذ سياستها الخارجية وجد صانع القرار في الإدارة الأمريكية أنه من الصعب الفصل بين أدوات القوة بشدة استخداماتها، فالقوة العسكرية والاقتصادية قد تصبح أحد مصادر القوة الناعمة ، ومن الصعب أن تعمل القوة الصلبة وحدها في ظل تزايد الخسائر الناجمة عن الحروب ومن ناحية الأخرى من صعب أيضا أن تعمل القوة الناعمة وحدها دون وجود قوة عسكرية واقتصادية تدعم مكانة الدولة عالميا، الأمر الذي أدى إلى ظهور القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية وهي إستراتيجية متكاملة تسعى إلى الجمع بين القوة الناعمة والقوة الصلبة عن طريق التنسيق بين مؤسساتها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، ولم يقتصر تأثير نهاية الحرب الباردة على تحولات العلاقات الدولية في التنسيق الدولي التي أصبحت تتسم بالتعقيد والتشابك الشديدين وإنما تأثيرها وصل إلى مستوى الرؤى والمفاهيم في العلاقات الدولية على أن مفهوم القوة من الموضوعات التي طرأت عليها تطورات بلورها منظرو الفكر الاستراتيجي الأمريكي في ظل السياسة الخارجية التي عرفتها البيئة الدولية الجديدة والتي أصبح من صعب حصرها والتحكم في انتشارها عالميا.

لقد برز استخدام هذا النوع من السياسات الخارجية للدول التي اتجهت للتأكيد على القوة العسكرية واستمرار حالات التسلح مع إدماج تلك القوة بأدوات ناعمة أخرى غير عسكرية وهذا ما تبنته الاستراتيجية الأمريكية في عهد حكم باراك أوباما بتوظيف القوة الذكية في الفترة الانتقالية التي يعيشها النسق الدولي وبنيته الهيكلية الهشة غير واضحة وهذا التوجه الجديد يعتمد على توظيف الإمكانيات لممارسة كل جديد للقوة بأقل أضرار وتكاليف مع تحقيق الأهداف المنشودة نتيجة الإخفاقات الإدارة الأمريكية السابقة والتي انتقلت نتائجها إلى إدارة أوباما التي اتخذت على عاتقها بناء إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية.

وظفت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الذكية في سياساتها الخارجية تجاه الدول التي تشكل مناطق إستراتيجية في توجهات السياسية والاقتصادية ومن بينها ليبيا وإيران والتي ستتناولها الدراسة كنموذجين مهمين في أولويات الإدارة الأمريكية، فقد انتهجت السياسة الخارجية الأمريكية في استخداماتها للقوة عبر مختلف الأزمنة آليات للقوة تجاه البلدين للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية وأمنها القومي في تلك المناطق.

1- أهمية وأهداف الدراسة:

دراسة القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية كمحور من محاور العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية والأمنية، وبذلك تمثل أيضا محور مهم من محاور دراسة القوة، حيث أنه من جانب تعد القوة الناعمة هي المقياس الجديد لأي قوة صاعدة عقب امتلاكها للقوة الصلبة المتمثلة في الجانب العسكري والاقتصادي بالأساس، وبالتالي توفر الدراسة كبحث أكاديمي مزيدًا من التركيز على القوة الذكية ودراستها كوسيلة لإدارة الأزمات سلميًا دون الوقوع في نزاعات مسلحة بالاعتماد على القوة الناعمة وإدراك أهمية القوة الصلبة كعنصر أساسي للقوة دون إهمال أحدهما، بالإضافة إلى إدراك التحول في طبيعة الهيمنة السياسية للدول الكبرى مؤخرا حيث تحولت من الاستعمار أو حتى التدخل العسكري وفترات حروب الوكالة إلى هيمنة ناعمة سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو دون الحاجة إلى تكبد الخسائر الكبيرة التي يسببها التدخل العسكري وذلك باستخدام الدمج بينهما للوصول للمنتج الأكثر منفعة والأقل تكلفة.

وبهذا الأساس تتمحور أهداف الدراسة على ما يلي:

- توضيح مدى تأثير تحولات القوة في العلاقات الدولية.
- إظهار الوسائل وأدوات القوة الذكية التي تعتمدها السياسية الخارجية الأمريكية في تحقيق أهدافها.
- توضيح مدى تأثير القوة الذكية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي في إدارة ملفات الأزمات الدولية والإقليمية.

2- مبررات اختيار الموضوع:

أ- المبررات الذاتية: الرغبة في دراسة السياسة الخارجية الأمريكية وأولوياتها والاهتمام بسلوكها تجاه دول العالم ودورها في التأثير على العلاقات الدولية كونها تمثل قوة لها مركزها في العالم خاصة بعد ظهور تحولات في القوة كالتنافس الروسي والصيني سواء من الناحية السياسة الدبلوماسية أو من ناحية العوامل الاقتصادية، بالإضافة إلى اهتمام الإدارة الأمريكية بالأزمة الليبية والملف النووي الإيراني وتدخلها في الشؤون الخارجية بتوظيف القوة تجاه ليبيا وإيران، هذه الأسباب تجعل من الباحث يتأثر بالعالم الخارجي الذي يعتبر من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

ب- المبررات الموضوعية: من بين الأسباب الموضوعية لدراسة توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا وإيران كنموذجين:

- دور الإدارة الأمريكية في تسيير الأزمات الدولية وتدخلها كقوة لها أولوياتها في مختلف مناطق العالم ولعلى أهمها منطقة شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط.

– المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها عضو دائم في مجلس الأمن والذي تستخدمها كآلية في توظيف القوة تجاه الدول التي تعتبر مناطق لتحقيق أهداف المصالح الأمريكية.

– علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإيران كدولة لها وزنها في منطقة الشرق الأوسط والتي تتواجد فيها إسرائيل كدولة لها تأثير في صناعة القرار الأمريكي من خلال اللوبي الصهيوني المتواجد في الولايات المتحدة الأمريكية.

– تأثير الولايات المتحدة الأمريكية عبر سياساتها الخارجية في تغيير موازين القوى وكذا في توجه العلاقات الدولية كقوة سياسية واقتصادية وإستراتيجية تعمل على توظيفها لتأمين مصالحها في المناطق الحيوية في العالم.

3– إشكالية الدراسة:

يمثل توظيف القوة الذكية أحد أهم الأدوات للسياسات الخارجية للدول الكبرى التي اتجهت إلى صناعة إستراتيجيات تعتمد على الوسائل الصلبة والوسائل الناعمة، واتضح ذلك في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تعد تؤمن بالحل العسكري كسبيل وحيد في إدارة الملفات الدولية لتحديد أهدافها عبر المناطق الحيوية في العالم والاتجاه إلى استخدام العناصر المادية أو تدعيم المرتكزات القيمية والمعيارية أو الاقتصادية والتكنولوجية أو الدمج بين هذه العوامل في أسلوب ذكي، فتوظيف القوة الذكية أصبح يحتل مكانة هامة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي لضمان استمرارية مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة تهيمن على توجيه العلاقات الدولية، وعلى هذا الأساس يطرح التساؤل التالي:

كيف توظف الولايات المتحدة الأمريكية القوة الذكية في سياستها الخارجية تجاه ليبيا و ايران ؟

ومنه يتفرع التساؤل العام الى مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ ما طبيعة تحولات القوة في السياسة الخارجية الأمريكية؟
- ✓ ما هي أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في توظيفها للقوة الذكية؟
- ✓ ما هي مجالات ممارسة القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية على صعيد الدولي؟

4– فرضيات الدراسة:

- كلما تقرر فرض الهيمنة والنفوذ في السياسة الخارجية الامريكية كلما تم تطبيق آليات القوة.
- كلما كانت الوحدات الدولية المستهدفة ذات طبيعة استراتيجية للولايات المتحدة الامريكية كلما ادى الى توظيف القوة الذكية.

5– حدود الدراسة:

أ– الحدود العلمية: تتناول الدراسة أهم آليات القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا وإيران،كما أنه يستوجب قبل التطرق إلى دور السياسة الأمريكية في ليبيا وإيران تناول آليات القوة الناعمة والقوة الصلبة تجاه كل من ليبيا وإيران، باعتبار أن ليبيا شهدت عدة تغيرات عبر تاريخها السياسي خاصة خلال الحراك العربي وهي تمثل أحد الدول التي تحظى باهتمام السياسة الخارجية الأمريكية كدولة نفطية واستراتيجية

في قارة إفريقيا، وإيران لها موقع جغرافي إستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ولها دور إقليمي في المنطقة ضمن برنامجها النووي والذي يعتبر أحد أولويات السياسة الأمريكية.

ب- الحدود المكانية: تتمثل في توظيف القوة الذكية في سياستها الخارجية تجاه ليبيا كدولة إفريقية من دول شمال إفريقيا، وكذلك إيران كدولة آسيوية من دول منطقة الشرق الأوسط.

ج- الحدود الزمانية: تحدد من سنة 2010 إلى غاية 2018 التي تعتبر السنة التي شهدت فيها القوة الذكية توظيفها في السياسة الخارجية من خلال التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية تجاه دول العالم ومن بينها ليبيا التي هي أيضا بدأت بوادر التغيير تظهر على نظامها السياسي في نفس السنة، وفي ظل إفراط الولايات المتحدة الأمريكية من القوة العسكرية في عهد الرئيس بوش الابن التي بدأت تقلل من المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، ومع مجيء إدارة أوباما توجهت الإدارة إلى توظيف القوة الذكية كإستراتيجية جديدة تحافظ على الهيمنة والسيطرة الأمريكية في العالم، وفي سنة 2018 استمر العمل بمضمون هذه الاستراتيجية في اجزاء كثيرة منها ان سبل مواجهة التهديدات لن يكون الا من خلال التعامل الذكي مع كل حالة على حدى وتوظيف الادوات التي تتناسب وطبيعة كل تهديد، كما شهدت هذه المدة (2010- 2018) عدة تطورات منها الثورات العربية وزيادة النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

6- الإطار المنهجي:

أ- المنهج التاريخي: يستخدم المنهج التاريخي في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، فهو لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها بل يقدم تصوره وتفسيره للظروف والمحيط الذي يحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها لاستخلاص العلاقات بين ظاهرة أو حادثة ما والوضعية أو الحالة أو الظرف الذي وجدت فيه.[1]

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي للوقوف على الظواهر التاريخية التي تحدد استخدام الولايات المتحدة الأمريكية القوة في سياساتها الخارجية تجاه ليبيا و إيران مع تحليل وتفسير تلك الظواهر التي تحدد تطورها في مختلف الأزمنة التي شهدت العلاقات الأمريكية الليبية والأمريكية الإيرانية.

ب - المنهج المقارن: ويستخدم في دراسة ظواهر متشابهة و متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هو التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر، حيث يهدف الى إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر محل المقارنة، ومن ثم فالمقارنة تقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي وجود قدر من التشابه والاختلاف.[2]

وستعتمد الدراسة على هذا المنهج للمقارنة بين ليبيا وإيران في توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه البلدين للوصول إلى أهم النقاط التي ترتكز عليها الإدارة الأمريكية في توظيفها للقوة الذكية.

1: محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، الجزائر: د.د.ن، 1997، ص 56.

2: **المرجع نفسه**، ص 72.

ج- **المنهج الوصفي التحليلي:** يستخدم هذا المنهج إلى وصف الظواهر أو الأحداث، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع ثم يقوم بتحليلها للوصول إلى الوصف الشامل والأكثر دقة، فهو منهج لا يبحث عن العلاقات السببية بين المتغيرات، حيث توفر البحوث الوصفية التحليلية بيانات في غاية الأهمية من خلال التعريف بالظواهر وتحليل خصائصها والوقوف على اختلاف أنواعها وأشكالها.[1]

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتعريف بالقوة ووصف مفهوم القوة الذكية ومعرفة أهم أنواعها وأشكالها وعناصرها، بالإضافة إلى تحليل ووصف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية للتعرف على أهدافها والوسائل التي تعتمد عليها القوة الذكية في السياسة الأمريكية.

7- مصطلحات الدراسة:

أ- **القوة:** يقصد بها استخدام الوسائل والأدوات المتوفرة لدى جهة معينة لتوجيه السلوك في العلاقات الدولية، فهي القدرة على التأثير في الآخرين للممارسة الضغط على سلوكهم لتحقيق الأهداف المرجوة، كاستعمال القوة العسكرية أو الحظر الاقتصادي أو الاقناع.

ب- **القوة الذكية:** هي توظيف وسائل القوة بشكل ذكي يضمن تحديد الأهداف بطريقة معرفية والمزاوجة بين أدوات الإكراه وأدوات الاقناع والمفاوضات باستعمال سياسات تؤثر في طرف معين تجعله يتماشى مع تلك السياسات و الخطط الطرف الموظف للقوة، فهي تعتبر أقل تكلفة من أنواع القوة.

ج- **السياسة الخارجية:** وهي وضع برامج وخطط لتنفيذها وتطبيقها على أرض الواقع وتشمل على السياسات المنتهجة في العلاقات الدولية، كما تلجأ إلى استخدام الوسائل الدبلوماسية والاتفاقيات الدولية التي تربط بين الدول وتوجيهاها لتحقيق المصالح الخارجية والداخلية.

8- الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا أو إيران وتوظيفها للقوة بمختلف أنواعها، ومن بين هذه الدراسات:

- مقال في مجلة العلوم السياسية للباحث محمد قاسم هاوي بعنوان **" مكانة القوة الذكية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي"** تناول البحث في هذا المقال الولايات المتحدة الأمريكية كدولة فاعلة في الساحة الدولية نظرا لما تمتلكه من عناصر القوة التي من خلالها تسعى إلى هيمنتها على العالم، حيث احتلت فكرة الهيمنة والسيطرة أولى الأولويات في الفكر الإستراتيجي الأمريكي الذي ركز على الإبقاء على القوة الصلبة ودمجها بدور القوة الناعمة وبذلك تنتج القوة الذكية التي تعتمد على الدمج بين القوتين الصلبة والناعمة، وعرف هذا النوع من القوة في عهد باراك أوباما كخيار مستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية، كما تناولت الدراسة دور القوة الذكية في ظل التغيرات الدولية المتمثلة في الثورات العربية والتواجد الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى تصاعد الدور الصيني والروسي في مختلف مناطق العالم.

1: موفق الحمداني، **مناهج البحث العلمي (أساسيات البحث العلمي)**، ط1، عمان – الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006، ص 109.

- مذكرة ماجستير في العلوم السياسية للباحث أحمد سليم عبد الله بعنوان **" دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001-2013)"** للسنة الجامعية 2014/2013، حيث تناول مشاريع السياسة الأمريكية وأهدافها حيال المنطقة، وكذلك أدوات السياسة الخارجية الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية – ليبيا كنموذج، فقد تطرق إلى كيفية استعمال المعارضة الليبية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وكذا دور السياسة الخارجية الأمريكية في الأزمة الليبية والإطاحة بالنظام، وتوصل الباحث أن السياسة الأمريكية لها دور فعال في الثورات العربية بما فيها ليبيا وتغيير الأنظمة بتخطيط أمريكي وتنفيذ عربي وظهور الفوضى الخلاقة بأدوات القوة الأمريكية والتي أدت إلى عدم الوصول إلى أنظمة عربية سياسية ديمقراطية.
- مقال في مجلة تكريت للعلوم السياسية للباحثة أزهار عبد الله بعنوان **" استراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008 (دراسة تحليلية)"**، هذا المقال ليوضح إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في توازن استخدامها للقوة الصلبة والقوة الناعمة لكي تحافظ على وزنها في النظام الدولي وبالتالي السعي للجمع بين القوتين للوصول إلى القوة الذكية لتحقيق مصالحها عبر مناطق العالم، وتوصلت الباحثة أن القوة الذكية بديلا لاستخدام أشكال أخرى للقوة قد تكون أكثر تكلفة وانعكاسا على السياسات الأمريكية في كثير من القضايا العالمية، كما أن توظيف القوة الذكية تهدف إلى اتباع اناطة الأدوار للحلفاء والشركاء مثل دور حلف الشمال الأطلسي في ليبيا.

9- الإطار النظري للدراسة: (القوة الذكية مقاربة للسياسة الخارجية الأمريكية):

توجهت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المتغيرات الحاصلة على المستوى الدولي إلى مسايرة سياساتها الخارجية وفق مقاربة نظرية للقوة الذكية ، حيث برز استخدام هذه المقاربة في السياسة الخارجية للدول التي اتجهت للتأكيد على القوة العسكرية واستمرار حالات التسلح مع إدماج تلك القوة بأدوات أخرى ناعمة غير عسكرية، ولضمان استمرارية هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على استقرار النظام العالمي وجد صناع القرار الأمريكي أنه من الصعب الفصل بين أدوات القوة، فالقوة العسكرية والاقتصادية قد تصبح أحد مصادر قوة الدولة الناعمة، كما أنه من الصعب أن تعمل القوة الصلبة لوحدها في ظل تزايد الخسائر الناجمة عن الحروب والنزاعات، ومن جهة أخرى من الصعب أن تعمل القوة الناعمة بشكل منفصل عن القوة العسكرية والاقتصادية التي تحافظ على مكانة الدولة عالميا وهو ما دفع إلى توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية.[1]

1: شهرة زاد فكيري، " التخطيط الإستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية (دراسة في مبادئ ومناهج التخطيط وفق نظرية القوة الذكية "، **المركز الديمقراطي العربي**، العدد رقم: 01، ألمانيا، 2017، ص ص (125-126).

10- خطة الدراسة:

قسمت الدراسة الى جانب نظري(الفصل الاول) وجانب تطبيقي (الفصل الثاني)حيث جزأ **الفصل الاول** الى مبحثين، المبحث الأول المعنون بالإطار المفاهيمي للقوة والذي يتطرق إلى مفهوم القوة والتعريف بخصائصها وكذا مراحل تطور القوة والتعرف على أهم أشكال وعناصر القوة، أما المبحث الثاني يتناول أهداف ووسائل القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية والذي ينطلق من ماهية القوة الذكية ثم التطرق إلى أهدافها ووسائلها في السياسة الخارجية الأمريكية، كما جزأ **الفصل الثاني** الى مبحثين فيعرض المبحث الاول توظيف القوة الذكية اتجاه دولة ليبيا، اما المبحث الثاني يعرض توظيف القوة الذكية اتجاه ايران.

11- صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة بعض الصعوبات من أبرزها نقص المادة العلمية التي تتناول القوة الذكية في السياسة الخارجية بدقة خاصة في المجال التطبيقي من خلال كيفيات توظيف القوة الذكية على الميدان، كما أن الدراسة تعرف متغيرات عديدة مما يؤثر نوعا ما على عامل الوقت وكذا على صعوبة ترتيب المعلومات والأفكار بطريقة سلسة نظرا لأبعاد الدراسة حول تناول المناطق التي تمت فيها الدراسة.

الفصل الأول:

تحولات القوة في السياسة الخارجية الأمريكية

تمهيد:

تستخدم الدول الكبرى في علاقاتها الدولية الأدوات والوسائل التي يمكن من خلالها النظر إلى تحقيق مصلحتها، فالقوة تعتبر الوسيلة الأولى والجوهرية في السياسة الخارجية الأمريكية لتوظيفها وفرض سيطرتها ونفوذها في النظام الدولي، حيث تعددت أشكال توظيف القوة من طرف السياسة الأمريكية تجاه الدول التي تجد فيها أهدافها الإستراتيجية حفاظا على مكانتها الدولية، كما اتجهت السياسة الخارجية الأمريكية إلى توظيف القوة الذكية كإستراتيجية جديدة تهدف إلى الوصول إلى التواجد الأمريكي في مختلف مناطق العالم خاصة تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الأمريكية في ظل التطورات الإقليمية التي تشهدها دول العالم.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوة

يعتبر مفهوم القوة مصطلح أساسي في تحديد متغيرات النظام الدولي كونه يحدد العلاقات الدولية ومدى تأثيرها على متغيرات العالم، فالقوة لا تتمثل في الإكراه المادي واستخدام وسائل التسليح والآليات العسكرية فقد تظهر في شكلها المعنوي باستخدام آليات معرفية واستيعابية لجذب طرف واستمالته نحو الأهداف المرجوة، ولقد أصبحت القوة محددا أساسيا في معرفة مكانة الدول في العالم، وعليه سيتناول هذا المبحث المفاهيم الأساسية للقوة كمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: تعريف القوة وخصائصها

1- لغة: ورد في معجم الوسيط أن القوة ضد العنف وهي الطاقة وهي تمكن الإنسان من أداء الأعمال الشاقة وهي مؤثر الذي يغير ويحيل حالة سكون الجسم أو حالة حركته بسرعة منتظمة في خط مستقيم وهي مبعث النشاط والحركة والنمو وجمعها قوى، وتأتي القوة بمعنى الجد في الأمر وصدق والعزيمة.[1]

كما وردت القوة في القرآن الكريم في كثير من الآيات وعلى سبيل المثال ﴿**وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ**﴾[2] أي أعدوا لهم جميع أنواع القوة المادية والمعنوية، ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ﴾[3] أي بجزم وعزم، ﴿**لَوْ أن لِي بِكُمْ قُوَّةً أو أوي إلى رُكْنٍ شَدِيدٍ**﴾[4] أي لو كان لي قوة أستطيع أن أدفع أذاكم بها أو ألجأ إلى عشيرة وأنصار تنصرني عليكم.

2- اصطلاحا: مفهوم القوة هو من المفاهيم الهامة التي شغلت اهتمام المفكرين بوجهات نظر مختلفة في تفسيرهم لهذه الظاهرة فنجد كل من "ميكافيلي" Machiavelli و"هوبز" Houbeez و"مورغنثو"Morgenthau يرون أن القوة هي الوسيلة والغاية النهائية التي تعمل الدولة للوصول إليها في مجال العلاقات الدولية.[5]

ويعرف علماء الاجتماع القوة على أنها كل دافع فعال يؤدي إلى العمل الاجتماعي وهي إرادة الفرد في ترجمة خياراته ومطالبه إلى واقع عملي في الحياة الاجتماعية والتي يعيش فيها ويتعامل معها.[6]

1: **معجم الوسيط**، معجم اللغة العربية، ط4، مصر: مكتبة الشروق الدولية، ص 769.

2: **الآية رقم: 60 من سورة الأنفال.**

3: **الآية رقم: 63 من سورة البقرة.**

4: **الآية رقم: 81 من سورة هود.**

5: جولايانا لايدر، **حول طبيعة الحرب**، ط1، دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1981، ص 75.

6: أحمد سليم حسين زعرب، **التغيرات السياسية وانعكاساتها على توازن القوى في الشرق الأوسط 2003-2012**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية)، 2013، ص 18.

كما عرف علماء الاجتماع السياسي القوة على انها العلم الذي يهتم بدراسة القوة في إطارها الاجتماعي ويقصدون بالقوة قوة أحد الأفراد أو الجماعات الاجتماعية على ممارسة هذا الفعل من أجل اتخاذ وتنفيذ القرارات بشكل واسع وتحديد نظم جداول العمل من أجل صنع القرار.[1]

وبرجوع للموسوعات السياسية تعرف (موسوعة كيالي) القوة على أنها مجموعة الادوات والضغط والإكراه والتدمير والبناء التي تستخدمها الإرادة والذكاء السياسيان بالمرتكزات على مؤسسات وجماعات من أجل السيطرة على قوى أخرى وإرغامها على القبول بنظام معين أو من أجل كسر مقاومة أو تهديد ما أو مقاومة قوى للوصول أيضا إلى تسوية أو تحقيق توازن بين القوى الموجودة في ساحة الصراع.[2]

فمفهوم القوة تجاوز في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية ...الخ، ولكن أيا من مصادر القوة مهما تعددت لا يكتسب وزنا وتتأثر بمجرد وجوده بالقدرة على التدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال، فالقوة هي مجرد امتلاك مصادر القوة كموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والسكان وغيرها أما القدرة فتنصرف إلى إمكانية تحويل هذه المصادر (stength) إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات الأخرى.[3]

ويقف منظرو الواقعية والواقعية الحديثة على أن مفهوم القوة مفهوم مركب يجمع ما بين الهدف والوسيلة، فهي هدف عندما يكون غرضها بناء المقومات التي تؤثر على سلوك الآخرين لتحسين مصالحها وأهدافها وهي تعين الدولة على بلغ القدرة على التأثير، ويرى الليبراليون أن السياسات العالمية لا تحددها القوة العسكرية بل تتأثر بعوامل أخرى مثل الديمقراطية والقيم الليبرالية والاعتماد المتبادل.[4]

كما يعرفها "روبرت دال" Rebert dall بأنها المقدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء متناقضة مع أولوياتهم ما كانوا ليقوموا بها لولا ممارسة تلك القدرة.[5]

1: **المرجع نفسه**، ص ص (18-19).

2: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، الجزء رقم: 4، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص 824.

3: أحمد شيخ طويل، مفهوم القوة في الفكر الاستراتيجي، https://www.politics-dz.com/community/threads/alqu-fi-alfkr-alastratigi.6344/، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/02/16.

4: Ernest j wilson, **hard power ،soft power، smart power ،** the American academy and social science، SAG publications, , 2008, p 119.

5: Robert Dahl, **The Concept of Power**, Behavioral Science, Vol. 2 ، July 1957. p 202.

ويعرف "جوزيف ناي"Joseph Ney القوة: على انها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على نتائج التي يتوخاها المرء، لكن هناك طرق عديد للتأثير في سلوك الآخرين لن تستطيع إرغامهم بالتهديدات وإنما تستطيع أن تجذبهم وتقنعهم بأنهم يريدوا ما تريد، وعرفها أيضا على أنها القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما ومُثله السياسية وسياساته فعندما تبدو سياسة الدول مشروعة في عيون الآخرين تتسع القوة الناعمة، وكثيرا ما يرى السياسيون امتلاك المصادر لا يعني دوما أن تحصل على نتائج التي تبتغيها على السبيل وبلغة الموارد فلقد كانت الولايات المتحدة أقوى بكثير من فيتنام ولكنها خسرت الحرب معها وبهذا فإن تحويل الموارد إلى قوة محققة يعني الحصول على النتائج الموجودة يتطلب استراتيجيات مرسومة بشكل جيد وقيادة ماهرة وهو ما أطلق عليه بالقوة الذكية.1

من كل ما سبق يمكن تحديد تعريف إجرائي للقوة الذكية بأنها:" قدرة الدولة على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في إستراتيجية واحدة لتحقيق الأهداف بأقل التكاليف".

3- علاقة مفهوم القوة بالمفاهيم الاخرى: يتداخل مفهوم القوة مع عدة مفاهيم مثل السلطة والقهر والتأثير والإرغام والردع وهي تستخدم كمفردات لتحليل القوة، وفي هذا الفرع ستتطرق الدراسة إلى علاقة مفهوم القوة بهذه المفاهيم:

أ- **مفهوم السلطة وعلاقتها بالقوة:** وهي الوجه الأول للقوة السياسية والسلطة بصفة عامة من قوة ذات طابع نظامي حيث تكون القوة مرتبطة بمنصب أو وظيفة معينة معترف بها داخل المجتمع ويعطي لشاغلها حق إصدار القرارات ذات صفة الإلزام الشرعي بالنسبة للآخرين تنقسم إلى ثلاث أنواع سلطة قانونية وتقليدية والكارزماتية، و السلطة لها ثلاث خصائص مهمة ليست مطلقة وقد تكون قاعدة للسلطة حيث يمكن لها أن تبنى على الطواعية الجزائية أي دون أن تستخدم مباشرة متضمنة نوع من الأوامر غير إكراهية.[2]

ب- مفهوم النفوذ السياسي وعلاقته بمفهوم القوة: هو الوجه الثاني للقوة السياسية وهي ممارسة عن طريق تفاعل اجتماعي تستخدم فيه وسائل الإغراء والترهيب والإقناع والسيطرة والهيمنة والإرغام والإكراه، وتوجد أشكال متعددة من النفوذ تتراوح ما بين الترغيب والاستمالة والاقتناع إلى السيطرة والهيمنة والردع والإكراه.[3]

ج- مفهوم القهر وعلاقتها بمفهوم القوة: القهر هو قوة أو تهديد يقلل من حرية الحركة بما يجعل التصرفات تتسم بحرية أقل مما كان عليه وهناك بعض المفكرين يميزون بين التأثير والقوة والقهر، والقهر شكل من أشكال القوة التي تواجه المجبر بالقدرة على إلحاق الضرر به بغض النظر عن الموقف الذي يتخذه.[4]

1: جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، (ترجمة: محمد البجيرمي)، ط1، الرياض: العبيكان للنشر، 2007، ص ص (21-22).

2: سماح عبد الحي منصور، **القوة الذكي في السياسة الخارجية : دراسة تحليلية في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان**، ط1، القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014، ص 31.

3: محمد ربيع وإسماعيل صبري مقلد، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت: جامعة الكويت، 1993، ص 174.

4: تركية بوشيبة، **تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية وتطبيقاته في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية جامعة زيان عاشور الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2017، ص ص (15-16).

د- مفهوم الهيمنة والسيطرة وعلاقتها بمفهوم القوة: يعد مفهوم الهيمنة من أهم المفاهيم في علاقات الدول ببعضها ويدل المفهوم على التأثير دولة أو الدول أخرى من أجل إجبارهم على الاستسلام، أما مفهوم السيطرة فيدل على ممارسة دولة لها نفوذ و قوة لنفوذ فعلي على دولة أخرى أو إقليم معين وقد يظهر هذا النفوذ على شكل تحالف عسكري وهو ينتج عن تفاوت في درجة القوة بين الدول.[1]

4- خصائص القوة:

للقوة العديد من الخصائص في العلاقات الدولية منها:

- إن القوة هي جوهر العلاقات الدولية والهدف منها هو تحقيق المصالح القومية وهي من شأنها إضفاء طابع العداوة والحرب في العلاقات الدولية.

- القوة ليست هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير وضمان تحقيق أهداف الدولة والتي لا تخرج عن تحقيق المصالح القومية الوطنية الحضارية فضلا على حماية الأمن القومي وصيانة الاستقلال السياسي أو الردع.

- قوة الدولة نسبية، وتقدر بأمرين الأول القدرة على تحويل مصادر القوة المتاحة إلى قوة فعالة، والثاني محصلة الطرف الآخر فقد تتساوى دولتان في امتلاك مصادر القوة نفسها إلا أن قدرة أحدهما وعدم قدرة الأخرى على التوظيف الفعلي لأحد تلك المصادر أو جميعها يجعل الأقدر منها وأقوى نسبيا.[2]

- القوة صناعة وإرادة فرضتها طبيعة العلاقات الدولية في ظل غياب السلطة الدولية التي تتسم بالفوضى وغياب سلطة الأمر الذي فرض على الدول السعي بشتى الوسائل والطرق إلى صنع مصادر القوة وعمل على تفعيلها لكونها الضمان الحقيقي لأمنها واستقرارها.[3]

- تتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب الإجبار والقسر من جهة أخرى واللجوء إلى القوة غالبا يكون نتيجة العجز للوصول لحلول بالطرق السلمية.[4]

المطلب الثاني: مراحل تطور القوة

تناول العديد من الفلاسفة والمفكرين مفهوم القوة، وكبداية فإن مفهوم القوة عند اليونانيين يبرز من خلال أفكار الفيلسوف أفلاطون الذي ركز على مفهوم القوة وربطه بالموقع الجغرافي من ناحية الأوضاع الخاصة بالمناخ والتربة لأنه كان يرى أن القوة الدولية تتمثل في الجماعة التي تقوم على زراعة الأرض وهذا

1: محمد ربيع وإسماعيل صبري مقلد، **نفس المرجع السابق**، ص 496.

2: كريم أبو حلاوة، **سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية- وجهات نظر**، دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2015، ص 4.

3: أحمد طويل، **نفس المرجع السابق**.

4: سماح عبد الحي الصبور، **نفس المرجع السابق**، ص ص (30-31).

النوع من الأرض هو الذي ينجب أشد السكان بأسا وقوة وأكثرهم اعتدالا، فيما ركز "أرسطو" يرى ان قوة الدولة تتمثل في القيام بوظيفتها في تحقيق الحياة رغد للجماعة من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي اضافة الى رفع المظالم واستتاب الامن داخل الدولة.[1]

أما "مكيافيلي" فيرى أن قوة الدولة تكمن في الموقع الجغرافي والمساندة المطلقة للحاكم من خلال نصحه بتوقف عن استخدام المعيار الأخلاقي في الحكم وفي المقابل استخدام القوة بشكلها المادي (قوة الإرغام) والمعنوي (قوة الإقناع) وأن الغاية النهائية من البقاء في السلطة تبرر الوسائل اللاأخلاقية المتبعة في استخدام القوة، وحظي هذا الرأي بتأييد من قبل "بودان" وأيده بشدة الأسقف (بوسوية) الذي يعتبر القوة حق من حقوق الدولة لأنها تمثل حق الإلهي المطلق وبذلك لها حق في ممارسة القوة لأن الدولة حسب رأيه صاحبة الفضل في توفير الأمن والرخاء للفرد ومن هنا اكتسبت حق استعمالها.[2]

ويرى "كارل ماركس" أن القوة والعنف هما مخرج تاريخي ناتج عن تعارض المصالح لما ظهرت الملكية الفردية، ويربط "أنغلز" Anglez بين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وظهور الأسرة والسلطة واستخدام القوة والملاحظ أن العنف عند "أنغلز" سابق وجود الدولة حيث أنه ينتج من تصارع المصالح المترتب عن ملكية الأراضي وبالتالي لا يمثل العنف أحد المكونات الطبيعية للسلطة بل ناتج عن الواقع الاجتماعي، أما الفيلسوف "جيريمي بنتام" G.bentam وهو أحد رواد المذهب النفعي الأوروبي واللبرالية السياسية فيرى أن القوة لابد من أن تحقق السعادة من خلال حماية المجتمع من الجرائم ولذلك فإن الطبيعة الحرة وضعت تحت سلطة المحكومين الألم واللذة، والحقيقة الأخرى التي أشار إليها هي أن القوة ووسائل استعمالها هي الأساس في حل المشكلات بين الشعوب والدول.[3]

أشار أيضا "ألكس دي توكفيل" (1805-1859) إلى شيوع قيم الديمقراطية في الداخل كأسلوب لمزيد من نفوذ الدولة وقوتها إزاء الآخرين، كما نلاحظ في عهد "توكفيل" حصل تحول في مفهوم القوة، ففي السابق كانوا ينظرون إليها من حيث الموقع الجغرافي والعامل العسكري وقوة الحاكم وقوة الشعب ومساندة الحاكم،[4]

أما في عهده أصبحوا ينظرون إلى القيم الإنسانية على أنها عنصر قوة وهي المحدد الرئيس لقوة الدولة حيث يرى أن الديمقراطية بحد ذاتها قوة الدولة ومن هنا يتضح لنا أن بداية القرن التاسع عشر كانت بداية لمصادر جديدة

1: سيف الهرمزي، **مقاربات القوة الذكية الأمريكية كآلية للتغيير الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا**، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 43.

2: شيماء عويس أبو عيد، **القوة في العلاقات الدولية (دراسة تأصيلية)**، القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2018، ص ص (1-21).

3: سيف الهرمزي، **نفس المرجع السابق**، ص 44.

4: باسل خياط خضر، **أثر تحول القوة في العلاقات الدولية –الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نموذجا–**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2014، ص 21.

مختلفة عن السابق والمتمثلة في قوة القيم والأفكار والأيديولوجيات تعتبر قوة الدولة، ومن الملاحظ أن كل تعريف للقوة في أي فترة كان مقيدا بالإمكانيات المتوفرة للدولة التي من شأنها أن تؤثر في سلوك الآخرين مثل الموقع الجغرافي والقوة العسكرية وغيرها ولكن مع التطور أصبحت هناك عوامل أخرى متعددة تؤثر في الدولة تدخل ضمن عناصر القوة لديها والتي لم تقتصر على العناصر السابقة منفردة كالعامل العسكري أو الجغرافي بل أصبح هناك عوامل عديدة لقوة الدولة.[1]

توزيع موارد القوة في عالم المعلومات المعاصر يختلف كثيرا بالنسبة لقضايا مختلفة، والنظر إلى أن الولايات المتحدة هي القوة العظمى في العالم "أحادي القطب" لكن السياق أعقد بكثير من ذلك أن جدول الأعمال السياسية العالمية قد أصبح مثل لعبة الشطرنج ثلاثية الأبعاد لا يستطيع المرء فيها الفوز إلا إذا هب بطريقة عمودية وبطريقة أفقية في الوقت نفسه، فعلى الرقعة العليا للقضايا العسكرية التقليدية الكلاسيكية بين الدول فإن الولايات المتحدة هي بالفعل القوة العظمى الوحيدة ذات الذراع العسكرية العالمية البعيدة المدى، مما يجعل من المفهوم التحدث عنها من ناحية أحادية القطب والهيمنة، غير أن الرقعة الوسطى الخاصة بالقضايا الاقتصادية بين الدول تمثل مؤشر لتوزيع القوة كعالم متعدد الأقطاب، فلا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تحصل على النتائج التي تريدها دون موافقة الاتحاد الأوروبي واليابان والصين وغيرها فلا معنى لتسمية ذلك هيمنة أمريكية على الرقعة السفلى خاصة بالقضايا الانتقالية مثل الإرهاب والجرائم الدولية وتغير المناخ وانتشار الأمراض المعدية، فتتوزع القوة بشكل واسع بين الدول والفاعلين من غير الدول فلا معنى لتسمية هذا العالم عالما أحادي القطبية.[2]

المطلب الثالث: أشكال وعناصر القوة

1- عناصر القوة: تتحدد عناصر القوة في مصادر القوة المتاحة لديها وفي فرض إرادتها وتحقيق أهدافها، ويمكن تحديد مصادر قوة الدولة في العناصر المادية والمعنوية المتمثلة في الطبيعية والعسكرية والاقتصادية والسياسية والمعنوية والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

أ- **العناصر الطبيعية:** تتمثل أساسا في السكان والإقليم والموارد الطبيعية، حيث تبلغ هذه المصادر أهمية في اتساع المساحة الجغرافية للدولة، وهناك علاقة بين القوة وعدد السكان، فالمساحة الجغرافية يمكن أن تكون مصدر قوة كما يمكن أن تكون مصدر ضعف، فالموقع الجغرافي للدولة تبرر أهميته من خلال وقوع الدولة بالنسبة للماء اليابسة أي الموقع البحري وهو الذي يحدد أهمية الموقع الجغرافي وبصفة خاصة في علاقة الإقليم بمراكز الانتقال الحضاري أو السياسي في العالم،[3]

1: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

2: جوزيف ناي، **نفس المرجع السابق**، ص ص (23-24).

3: سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط1، الأردن: دار وائل للنشر، 2012، ص ص (131-133).

فالعامل الديمغرافي له أهمية كبيرة في تكوين قوة الدولة وأن حجم السكان يلعب دورا جد مهم إذا ازداد واقترن بعوامل أخرى مثل المستوى التعليمي والتقني المتطور ودرجة التماسك الاجتماعي والابتعاد عن تفرقة بين الأجناس كلها عوامل تمنح الدولة القوة ومكانة في العلاقات الدولية.[1]

ب- المصادر الاقتصادية: تتمثل في المستوى الصناعي والتقني حيث أن الدول الصناعية الكبرى في عالمنا المعاصر من الدول الأكثر قوة ونفوذا مقارنة بالدول الأقل تطورا، كما يزيد التطور الصناعي والتقني من قوة الدولة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وفي الوقت الذي يرى فيه البعض أن المصادر الاقتصادية هي المصدر الأساسي لقوة الدولة في إطار إعادة ترتيب عناصر قوة الدولة وفق التطور المجتمع الدولي وسيادة المجال الاقتصادي إلا أن الأمر يبقى نسبيا حيث مازالت القوة العسكرية عنصر أساسي وأولي في تكوين قوة الدولة.[2]

ج- المصادر العسكرية: تعتبر القوة العسكرية المعيار التاريخي لقياس قوة الدولة التي تضم كافة الوسائل الجوية البحرية والبرية وحتى الفضاء، فالقوة العسكرية هي تعبير عن الحشد العلمي للعناصر البشرية والمعلومات التقنية والاعتبارات الاقتصادية بما يخدم أهداف المؤسسة التي مظاهرها القوات المسلحة وذلك بما يخدم الدفاع والهجوم، ويرتبط العامل العسكري ارتباطا وثيقا بقدرة الدولة الاقتصادية، فالدولة ذات الاقتصاد القوي التي تتوفر فيها الإمكانات المادية والبشرية تستطيع أن تتفوق على غيرها بامتلاك السلاح وتطويره و مثال على ذلك التسابق على السلاح أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.[3]

د- المصادر السياسية: قوة الدولة تتمثل في الوحدة الوطنية والقيادة الحاكمة والمهارة الدبلوماسية وطبيعة النظام السياسي وقوته وما إذا كان النظام السياسي يسمح بتعبئة الموارد وتحريك مصادر القوة وتفعيلها ووضع القرار المناسب واتخاذه في القيادة الحاكمة قادرة عن التعبير عن الوعي الجماعي وإدارة موارد الدولة ومواجهة المواقف السياسية بقرارات مناسبة وهي بلا شك أحد مصادر قوة الدولة بالإضافة إلى درجة التماسك الوطني الذي يتمثل في الدعم الشعبي للنظام القائم ولسياسته.[4]

ه- المصادر المعنوية: منها الدين والأيديولوجيا والروح المعنوية والتراث والتقاليد الحضارية كلها عوامل تساهم في قوة الدولة أو إضعافها، فمثلا يشكل الدين مصدرا أساسيا لقيام الدولة الإسلامية قوية عبر التاريخ من خلال جعله دستورا لها في جميع الميادين والمستويات، إلا أن الابتعاد عنه أدى إلى ضعفها وانحطاطها وانقسامها.[5]

1: هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن: جامعة اليرموك، 2018، ص 222.

2: عبد العزيز صقر، " القوة في الفكر الاستراتيجي "، **مجلة البيان**، التقرير الارتيادي السنوي، 2003، ص ص (224-227).

3: سعد حقي توفيق، **نفس المرجع السابق**، ص 187.

4: هايل عبد المولى طشطوش، **نفس المرجع السابق**، ص 225.

5: بوشيبة تركية، **نفس المرجع السابق**، ص 25.

2- أشكال القوة: تعددت أشكال أو أنواع القوة في العلاقات الدولية وهي:

أ- القوة الصلبة: تتألف القوة الصلبة من عناصر مادية عسكرية واقتصادية وقد ارتبط الحديث عن هذا الشكل للقوة خاصة العسكرية بفكر المدرسة الواقعية، في حين تبنى "جوزيف ناي" تعريفا أوسع للقوة الصلبة بأنها لا تقتصر على القوة العسكرية فقط حيث يرى أنها تعني أيضا "القدرة على استخدام الجزرة عن طريق الأدوات الاقتصادية بهدف التأثير على سلوك الآخرين وبالتالي يمكن التمييز بين مكونين للقوة الصلبة يتمثل المكون الأول في القوة العسكرية والمكون الثاني القوة الاقتصادية".[1]

أ/1- القوة العسكرية: وتعد من أكثر أشكال القوة الصلبة تقليدية واستخداما لتحقيق أهداف الدولة، وتتعدد صور وأشكال استخدام القوة العسكرية على نحو يمكن معه التمييز بين خمسة أنماط لاستخدامها، تتراوح بين دبلوماسية الإكراه، التي تعبر عن أخف استخدامات القوة، إلى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية، والتي تعبر عن أكثر الاستخدامات، وهناك خمسة أنماط تستخدمها القوة العسكرية وهي:

- **دبلوماسية الإكراه:** ويعرفها "ألكسندر جورج" Alexander Gorge بأنه تهديد الدولة للعدو واستخدام القوة العسكرية مع استخدام وسائل فعالة لإقناعه بالامتثال لقدرتها، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال السفراء أو فرض العقوبات على العدو ولإقناعه بالعدول عن موقفه.[2]
- **التخريب:** من خلال قيام الدولة تهدف بأفعالها إلى تدمير مؤسسات دولة أخرى ومبانيها الوطنية وهذا الشكل من أشكال العنف وقد ينجح في تحقيق أهداف الدولة في المدى القصير ولكن تكلفته تكون مرتفعة على مدى الطويل.
- **الردع:** وهو استراتيجية تهدف في صورتها البسيطة إلى منع الآخر من تحقيق أهدافه، عبر تهديده بعقاب لا يستطيع احتماله إذا قام بذلك العمل.
- **الدفاع** : ويحتوي سلسة من الإجراءات الفعالة التي تتخذها الدولة للدفاع عن نفسها ومواجهة هجوم عسكري نفذه العدو.
- **التدخل المباشر:** يتم اللجوء إليه عادة في حالة فشل الأنماط السابقة في تنفيذ الدولة لسياستها الخارجية وتعدد الأهداف التدخل العسكري مثل حماية المواطنين أو الممتلكات ومن أمثلة ذلك التدخل الأمريكي في بنما 1989 وقد كان الهدف من تدخل لأغراض إنسانية كذلك تدخل في صومال 1992 والهدف الحفاظ على استقرار النظام.[3]

1: باسل خياط خضر، **نفس المرجع السابق**، ص 44.

2: سيف نصرت توفيق الهرمزي، "تحليل هانز مورجانثو لفهم القوة وتطبيقها على وحدات النظام الدولي"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المجلد رقم: 1، العدد رقم:1، تكريت، ص ص (165-166).

3: **المرجع نفسه**، ص ص (166-167).

تجدر الإشارة إلى أن القوة العسكرية أصبحت ترد عليها قيود كثيرة نتيجة لزيادة تكاليف استخدامها والتي لم يعد بالإمكان تحملها فعلى سبيل المثال أدت الحرب الأمريكية على أفغانستان 2001 والحرب على العراق 2003 إلى عجز كبير في الميزانية الأمريكية ووفقا لتقرير صدر عن الكونغرس الأمريكي بلغت التكلفة المالية للسياسات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ما قيمته 1.4 تريليون دولار ويتوقع وصولها إلى 1.8 تريليون بحلول عام 2021، كما تم الإشارة إليه سابقا فإن القوة الصلبة تتضمن أيضا بعد اقتصادي باعتباره العصب الأساسي في تحريك ديناميكية العلاقات بين الدول وعلى هذا الأساس يتمثل المكون الثاني للقوة الصلبة فيما يلي:[1]

أ/2: القوة الاقتصادية: وتعني "استخدام الدولة (أ) للأدوات الاقتصادية لجعل الدولة (ب) تقوم بأشياء لصالحها ولا ترغب فيها"، وترتكز القوة الاقتصادية للدولة على الناتج المحلي ونصيب الفرد من الدخل ومستوى التقدم التكنولوجي والموارد الطبيعية والبشرية ومؤسسات السوق، وقد أضاف "إلين فروست" I. Frost عناصر أخرى للقوة الاقتصادية، تشمل الحكم الراشد وتحقيق التنمية المستدامة، وهي في اتجاهين:[2]

- **الترغيب (مساعدات الاقتصادية):** والتي تعتمد على تقديم المساعدات عن طريق المنح والقروض الاقتصادية لدولة ما لدفعها باتجاه سياسة معينة.
- **الترهيب (العقوبات الاقتصادية):** والتي من خلالها يمكن إجبار الدولة على ممارسة فعل أو الامتناع عنه وفقا لما يخدم مصالح الدولة التي تستخدم تلك السياسة.[3]

ب- القوة الناعمة: هي مصطلح سياسي حديث العهد وإن كانت أدواته قد استخدمها من قبل الفلاسفة والمفكرين القدماء تحت مسميات مختلفة مثل التأثير الإقناع الثقافة الدبلوماسية إلا أن أول من استخدم لفظ القوة الناعمة هو "جوزيف ناي" عام 1990. [4]

عرف جوزيف ناي القوة الناعمة: على " أنها القدرة على جذب وليس الإرغام والقهر والتهديد العسكري والضغط الاقتصادي ولا دفع الرشاوي وتقديم الأموال لشراء والموالاة كما كان يجري في الإستراتيجيات التقليدية الأمريكية وانما تتمثل في الجاذبية وجعل الآخرين يريدون ما تريد".[5]

يرى "جوزيف ناي" أنا القوة الناعمة لبلد ما ترتكز بالأساس على ثلاث أمور أساسية وهي:

1: سماح عبد الحي الصبور، **نفس المرجع السابق**، ص37.

2: حمد أوائل القبيسي، **الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد عام 2008 –إدارة باراك أوباما أنموذج–**، ط1، السعودية: دار العبيكان للنشر 2016، ص 190.

3: سيف نصرت توفيق الهرمزي، **نفس المرجع السابق**، ص 167.

4: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

5: أزهار عبد الله حسين، " إستراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008 (دراسة تحليلية) "، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المجلد رقم: 3، العدد رقم: 9، د. م. ن، ص 63.

• **الثقافة:** عنصر جذب كبير لدولة ما هي مجموعة من القيم والممارسات في دولة ما من أدب وفن وتعليم وعندما ترتبط ثقافة دولة ما بقيم عالمية ومصالح مشتركة يزيد ذلك من إمكانية تحقيق النتائج المرغوبة بقوة الجاذبية والإقناع مع مراعاة السياق ذاته.

• **السياسات الحكومية للدولة:** والتي تعزز القوة الناعمة لهذه الدولة أو تفوضها، فالسياسات الداخلية والخارجية التي تقوم وفق أسس وطنية ضيقة مع عدم مراعاة مصالح الآخرين تفوض أسس القيم الناعمة.

• **القيم:** التي تدافع عنها حكومة ما بأشكال متعددة بسلوكها الداخلي مثل القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان أو في المؤسسات الدولية بالعمل مع الآخرين وفي السياسات الخارجية بتشجيع السلام وحقوق الإنسان التي تؤثر على صناعة تفضيلات الآخرين.

لذلك لا يمكن إهمال البعد الداخلي في مواد القوة الناعمة حيث أن له دورا حيوي في زيادة رصيد الدولة من تلك القوة الناعمة سواء في جانب القيم والثقافة والتماسك القوي، وذلك ما يسمى بالقدرة السياسية المحلية التي تتمثل في كفاءة أجهزة صنع القرار والحريات العامة ووجود مساندة شعبية لتحركات الدول في الخارج مع وجود إستراتيجية واضحة وكفاءة في السياسات الحكومية.[1]

وقد ميز "ناي" كذلك بين ثلاث أنماط القوة الناعمة تتمثل وهي:

– **الإقناع:** وهو ممارسة قوة من جانب البعض بحيث يفرض إتاحة فرصة للاختيار والتقدير من جانب من تمارس عليه الإقناع ويجادل البعض أن الإقناع لا يمارس الإكراه وهو أيضا من صور القوة وبالتالي يتيح لنا قوة الناعمة وهي قوة دون إكراه.

– **الجاذبية:** وتشير إلى جذب الانتباه ما بطريقة إيجابية أو سلبية وعالج "ناي" حالة الانجذاب بين طرفين متماثلين في القوة، ورأى أن تبني طرف في هذه الحالة لاستخدام القوة الصلبة سيؤدي إلى تأثير بالنسبة للطرف الآخر.

– **جدول الأعمال:** تحديد أولويات الدول الأخرى بما يخدم أو يتوافق مع أولويات الدولة التي تمارس القوة الناعمة ويحاول "ناي" بأن تطبيق الدولة للقوة الناعمة في علاقاتها الخارجية أعقد بكثير من القوة الصلبة وفسر ذلك بعدة أسباب منها صعوبة الوصول إلى النتائج، حيث تتطلب وقتا كبير لمعرفة نتائجها ووضوح تأثيرها كما أن وسائل نجاحها لا تعتمد فقط على الحكومة.[2]

ج– مفهوم القوة الذكية: هو مفهوم قائم على الجمع بين القوة الصلبة والناعمة، وينسب هذا المفهوم إلى "جوزيف ناي" والذي ظهر سنة 2003 وهو مفهوم تطوري وصفي يقصد به الاستراتيجية المتكاملة التي تستند إلى قاعدة من الموارد وإلى مجموعة من الأدوات للوصول إلى الأهداف من خلال القوتين وجمع بينهما

1: جوزيف ناي، **نفس المرجع السابق**، ص 20.

2: سماح عبد الحي الصبور، **نفس المرجع السابق**، ص 49.

في آن واحد، يأتي مفهوم القوة الذكية في قلب عملية تحويل مصادر القوة وتحويلها لمخرجات تصب في صالح الدولة بمعنى فهم كامل لمصادر القوة التي تمثلها الدولة وكيفية الجمع بينهما في سياقات مختلفة.[1]

وإن المزاوجة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة هو ما توصل إليه الفكر الإستراتيجي الأمريكي الذي أنتج مفهوم القوة الذكية وهذا التزاوج المفاهيمي جاء نتيجة لتفاعلات فكرية مختلفة داخل الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق العديد من مراكز البحوث والدراسات والتي توفد صانع القرار بكل ما تنجزه من دراسات ومشاريع استراتيجية جديدة، ولقد وجد هذه المفهوم صدى واسعا لدى الساسة الأمريكيين حيث استخدم الرئيس "باراك أوباما" هذا المفهوم في حملته الانتخابية 2008 ثم تناولته وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلنتون" في عام 2009 كمفهوم حيوي لدعم السياسة الخارجية.[2]

الشكل رقم (01): أدوات القوة الذكية

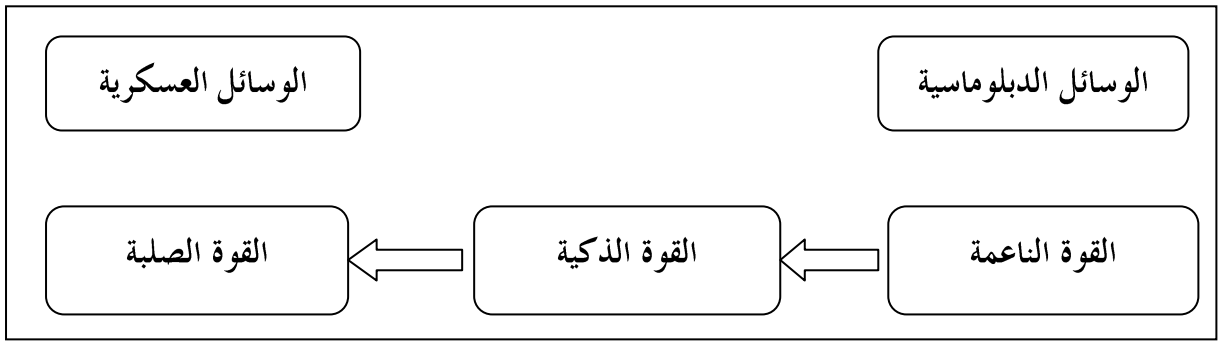

المصدر: سامح رشيد القبج، **إستراتيجية القوة الناعمة الأمريكية في إدارة الصراع مع إيران 2008–2012، جامعة الاستقلال**، فلسطين، ص 324.

د– القوة الافتراضية: كان "جوزيف ناي" من أهم من تحدثوا عن القوة الافتراضية كشكل جديد للقوة، وهي مرتبطة بامتلاك المعرفة التكنولوجية، والقدرة على استخدامها، وقد حدد "ناي" ثلاثة أنواع من الفاعلين الذين يمتلكون القوة الافتراضية، يتمثل النوع الأول في الدولة التي لديها القدرة على تنفيذ هجمات إلكترونية وتطوير البنية التحتية وممارسة السلطات داخل حدودها، ويتمثل النوع الثاني في الفاعلين من غير الدول ويستخدم هؤلاء الفاعلون القوة الافتراضية لأغراض هجومية بالأساس إلا أن قدرتهم على تنفيذ أي هجوم افتراضي مؤثر تتطلب مشاركة وكالات استخباراتية متطورة وفك رموز مشفرة،[3]

وعادة لا تمتلك هذه الجماعات نفس إمكانيات الدولة في مجال استخدام القوة الافتراضية، ولكن يمكن أن ينفذ الفاعلون من غير الدول هجمات متنوعة تشمل اختراق مواقع إلكترونية واستهداف أنظمة الاتصالات

1: منى سليمان، **القوة الذكية المفهوم والأبعاد – دراسة تأصيلية–**، مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016، ص 4.

2: سماح عبد الحي الصبور، **نفس المرجع السابق**، ص 63.

3: Joseph S. Nye, " **Power and foreign policy"، journal of polltcal**, lssue 1،2001، P 39

الدفاعية، وينصرف النوع الثالث إلى الأفراد الذين يمتلكون معرفة تكنولوجية والقدرة على توظيفها، وعادة ما تكون هناك صعوبة في الكشف عن هويتهم، كما أنه من الصعب ملاحقتهم.[1]

ه- القوة المدنية: يعود أصول مفهوم القوة المدنية إلى الثلاثينيات من القرن العشرين، وقد طوره عالم الاجتماع "توريبرت إلياس" Touribert Ilyas في نظرية اجتماعية عن العملية المدنية واندماجها في حقل العلاقات الدولية لتقليل من استخدام القوة العسكرية ولذا كانت عناصر امتلاك الدولة للقوة المدنية والتي تحدد تقييد العنف المنظم من الدولة في الصراعات الداخلية والعابرة للحدود، وتطور المفهوم من خلال أفكار "هيلاري كلينتون" مع تزايد المشاكل والقضايا الدولية وتعقدها هذا الأمر يستدعي تبني سياسية خارجية تستطيع التعامل مع المشاكل، وقد تحدثت "كلينتون" على الأمن المدني الذي أصبح تحقيقه مرتبطا بالدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومات لحماية مواطنيها وخلق مجتمع عادل وفي إطار خلق قوة مدنية.[2]

1: **Ibid**, p 40.

2: محمد الأمين بن عائشة، جدلية القوة في العلاقات الدولية، https://www.politics-dz.com/community/threads/gdli-alqu-fi-alylaqat-alduli.232/، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/03/06.

المبحث الثاني: أهداف ووسائل القوة الذكية في السياسية الخارجية الأمريكية

القوة الذكية هي الوسيلة الجديدة التي اعتمدتها السياسة الخارجية الأمريكية كإستراتيجية لتحقيق النتائج التي تطمح الإدارة الأمريكية الوصول إليها، وفي ضوء ارتفاع تكلفة القوة الصلبة ماديا وبشريا وعدم قدرة القوة الناعمة على أنها تعمل لوحدها برز الحديث عن إطار جديد لمفهوم في سياسات العالمية يقوم على الاستفادة من كلتا القوتين الصلبة والناعمة وذلك في إطار الاستراتيجيات العالمية الجديدة، وعليه سيتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي للقوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: ماهية القوة الذكية

القوة الذكية وإن كانت على مستوى المفهوم جديدة حيث دشن "جوزيف ناي" هذا الطرح عام 2003، وقد سبق أن تحدث عنه في بداية التسعينيات وتحديدا عام 1991 في كتابه المعنون بـــ: القوة الناعمة،[1] إلا أن هذه الأخيرة من ناحية المضمون فهو ليس جديدا، فله تاريخ قديم فنجد الفيلسوف الصيني "كونفوس شيوس" (551 ق م-479 ق م)، يحلل المفهوم الفلسفي بأنه عالم حافل بخلافات والتناقضات لكن الرجل الحكيم هو من يوازن بينهما ويحقق التناغم وما القوة الذكية إلا مكون يحوي مجموعة من المركبات التي تحتاج إلى فلسفة التناغم والتوفيق بين المتناقضات.[2]

في عام 1832 رأى "كارل كلوزفيتز" K. klouzvitez أحد المنظرين العسكريين الألمان أن هناك طريقتين للقتال مع العدو وهما متطلبات قيمية وقدرة على التأثير (القوة الناعمة) وذلك بجانب القوة العسكرية، وبرز المفهوم بشكل واضح في إطار العمل الذي قدمه الباحث السياسي الأمريكي "جوزيف ناي" بتوظيف ثنائية الصلب الناعم مشروعه الاستراتيجي السياسي والعسكري كرد على المغالطة بشأن فكرة أن القوة الناعمة يمكن أن تعمل وحدها في تحقيق أهداف السياسية الخارجية، ولضرورة الانتقال للمعنى الأوسع والأشمل للاستراتيجية وتطويرها بحيث تكون أكثر مواكبة للتطورات الدولية المختلفة التي لم يعد ممكنا فيها الفصل بين القوتين.[3]

تطور المفهوم إلى أن أصبح تحت مسمى القوة الذكية مع "جوزيف ناي" عام 2003 عندما أعاد "ناي" طرح المفهوم في صياغ عملي والذي ظهر في عام 2008 على أرض الواقع في الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي (باراك أوباما) وتناولته هيلاري كلنتون عام 2009 كمفهوم حيوي لدعم السياسة الخارجية الأمريكية.

1: بشار بكر اغوان، القوة الذكية والمجالات التطبيقية في الاستراتيجية الأمريكية لتغيرات في مصر وتونس وليبيا كمثال تطبيقي، http://nashiri.net/articles/politics-and-events/4904-2011-07-25-16-58-04-v15-4904.html، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/03/17.

2: عبد العزيز وغويزي المطيري، **الكونفوشوسية**، الرياض: قسم الدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود، 2001، ص 6.

3: بوشيبة تركية، **نفس المرجع السابق**، ص 48.

وفي ظل المراجعات الأمريكية لسياستها الخارجية وبالأساس بعد فشل الحروب الأمريكية في العراق وأفغانستان وتزايد الانتقادات العالمية للقوة الصلبة تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع القوة الذكية الذي جاء بعد دراسات وتقارير قدمت من طرف مراكز الأبحاث الأمريكية ولاسيما دراسة لمركز الدراسات العالمية الاستراتيجية الأمريكي (**csis**) عام 2007 في واشنطن وقد أسس هذا العمل "ريتشارد ارميتاج" R. Armitaj نائب وزير الخارجية السابق في إدارة بوش الابن و"جوزيف ناي" بعنوان "مباردة القوة الذكية" وأصدرت هذه اللجنة عدة توصيات تلح على أهمية العمل بما أسمته القوة الذكية من أجل مواجهة التحديات الكونية المتزايدة ولاستعادة الولايات المتحدة الأمريكية مكانتها.[1]

أشار التقرير إلى ضرورة التركيز على خمسة محاور أساسية لتفعيل دور القوة الذكية وهي:

1- التأكيد على أهمية التحالفات والمؤسسات التي تدعم مصالح الولايات المتحدة في الخارج ورفض التحرك الانفرادي في السياسات العالمية والتأكيد على حماية القيم وتحمل الأعباء المشتركة ما بين الدول.

2- المساهمة في التنمية العالمية وتطوير الدور التنموي العالمي وكسب عطف الشعوب في القرارات السياسية الخارجية.

3- التأكيد على أهمية الاندماج الاقتصادي في ظل قيم الاعتماد المتبادل والشراكة.

4- التأكيد على الأهمية الدبلوماسية الشعبية وأهمية كسب العقول والقلوب والتأكيد على علاقات جيدة مع الشعوب الأخرى.

5- المساهمة في حل المشكلات العالمية مثل أمن الطاقة والمناخ والبيئة والتركيز على أهمية التكنولوجيا وتحقيق الإبداع.[2]

بالتالي مفهوم القوة الذكية هو مفهوم تطوري يختلف عن مفهوم القوة الصلبة والناعمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية فمفهوم القوة الذكية يدعو إلى إستراتيجيات جديدة وتحركات جماعية وتعاون وشراكة وتجنب تكاليف القوة العسكرية وضرورة تحمل الأعباء المشتركة والترحيب بالتحركات الجماعية التي تسعى لتقليل من التكلفة وبناء علاقة قوية بالفواعل الأخرى على مستويات دولية الإقليمية.[3]

1- شروط وأدوات القوة الذكية في السياسة الخارجية: يمكن تحديد شروط القوة الذكية في السياسة الخارجية:

أ- الهدف من ممارسة القوة، فهي لا يمكن أن تكون ذكية ما لم يعرف ممارسوها الهدف أو الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء استخدام القوة (ذكية) وما الأغراض من استخدامها.

ب- السياق الإقليمي الدولي الذي يتم في نطاقه تحقيق الأهداف.[4]

ج- الأدوات التي سيتم استخدامها بالإضافة إلى الوقت وكيفية توظيفها منفصلة.

1: محمد قاسم هادي، " مكانة القوة الذكية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي "، **مجلة العلوم السياسية**، العدد رقم: 54، بغداد، جانفي 2018، ص 373.

2: كريم أبو حلاوة، **نفس المرجع السابق**، ص 11.

3: سماح عبد الحي الصبور، **نفس المرجع السابق**، ص 66.

4: منى سليمان، **نفس المرجع السابق**، ص 19.

د- الإدراك والفهم الذاتي للأهداف بالاتساق مع القدرات والإمكانيات المتاحة فلا يمكن للقوة الذكية أن تعتمد على الأهداف دون تحديد عنصري الإدارة والقدرة على تحقيقها.[1]

وحتى تحقق القوة الذكية أهدافها الإستراتيجية لابد أن تعتمد على أدوات منها:

- **الدبلوماسية العامة:** وتتشكل من ثلاثة مسارات: المسار الأول الاتصالات اليومية الأكثر مباشرة، والمسار الثاني الاتصالات الحديثة لتنمية مجموعة من الموضوعات البسيطة كالحملات السياسية وهي تستغرق عدة أسابيع أو أشهر أو سنوات بالإضافة إلى مسار تنمية العلاقات الدائمة مع أفراد أساسيين على مدى سنوات أو عقود عديدة وذلك من خلال المنح الدراسية واتفاقيات والتبادل والبرامج التدريبية.

- **وكالات الاستخبارات:** تعتبر وكالة المخابرات المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المؤسسات القوة الذكية في العالم وانتشارا ويتلخص عملها في جمع المعلومات ثم تحليلها ومقارنتها بالمعلومات التي توصلت إليها مؤسسات القوة الذكية في الدول الحليفة عن موضوع بعينه أو نشر المعلومات المضللة التي تخدم مصالح السياسة الخارجية.

- **شبكات المعلومات الدولية (الأنترنت):** حيث تستخدمها الحكومات المتنافسة فيما بينها وكذلك مع منظمات أخرى لتعزيز مصداقيتها وإضعاف مصداقية خصومها ومن الشواهد على ذلك تلك المنافسة التي نشأت بين الحكومة والمعارضة في أعقاب الانتخابات الإيرانية 2003 حيث لعبت شبكة المعلومات الدولية وشركة تويتر دورا بالغ الأهمية.[2]

جدول رقم (01): إطار القوة الذكية في السياسة الخارجية

القوة	أنماط السلوك	الموارد والتدفقات الرئيسية	السياسات الحكومية
القوة العسكرية	الإرغام- الردع- الحماية	القوة العسكرية – العنف	الدبلوماسية القسرية- الحرب- التحالف
القوة الاقتصادية	الإغراء- الإرغام	الرشاوى- العقوبات	المساعدة- الرشاوى- العقوبات
القوة الناعمة	الجاذبية- وضع جدول أعمال	القيم- الثقافة- السياسات- المؤسسات	الدبلوماسية العامة- الدبلوماسية الثنائية- الدبلوماسية المتعددة الأطراف

المصدر: جوزيف ناي، **نفس المرجع السابق**، ص 70.

1: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

2: كريم أبو حلاوة، **نفس المرجع السابق**، ص ص (8-9).

يمثل الجدول رقم (01) إطار القوة الذكية في السياسة الخارجية كمحور لأهم الأدوات والوسائل للقوة الذكية، فهي بذلك تستخدم القوة العسكرية والاقتصادية كآليات صلبة تعتمد على الردع وإرغام الطرف الآخر لعدم اتخاذ سلوك معين بأساليب العنف والتحالف للضغط عليه بالقوة المباشرة، زيادة على ذلك اللجوء إلى القيم الثقافية بتبني سياسات التأثير والإقناع والجاذبية، أو تظهر في شكل الدبلوماسية بمختلف أنواعها كالاتفاقيات والتفاوض، وبذلك تتشكل القوة الذكية في السياسة الخارجية.

كما يرتبط نجاح القوة الذكية من حيث استخدامها بتحديات والتي قدمها "رانست ويلسون" R. Wilson في دراسة القوة الذكية وقسمها إلى قسمين:

التحدي المؤسسي: وهو يتمثل في الفجوة القائمة بين مؤسسات القوة الصلبة المتمثلة في المؤسسة التي تعتمد على استخدام الإكراه والإجبار وبين مؤسسات القوة الناعمة التي قد تدخل ضمن ميزانية الدولة في صورة لا تعطيها وزنها الحقيقي، ولا يمكن إنكار مدى ثبات وقوة حجم ميزانية مؤسسات القوة الصلبة في مقابل مؤسسات القوة الناعمة، هذا الفارق بين القوتين ينتج عنه تعقيدات كثيرة يؤثر بالسلب على أداء المؤسسات وبالتالي أداء القوة الذكية، تعبير آخر أن مؤسسات القوة الناعمة تكون خاضعة إلى حد ما لمؤسسات القوة الصلبة ورغبة القيادة السياسية للدولة التي قد تحدد ما يفعل أو ما لا يفعل على صعيد القوة الناعمة.[1]

التحدي السياسي: القوة الذكية تحتاج إلى قوة سياسية وإرادة من القيادة لتحقيقها، فالجانب المؤسسي يعتمد في إصلاحه بالأساس على قيادة تسعى لأحداث التوازن السياسي بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، فأنصار القوة الصلبة ومؤيديها أكثر قوة وحجما وتمثيلا من أنصار القوة الناعمة وهذا لا يقتصر على النخبة السياسية للدولة بل يمتد للأفراد وتأييدهم لها، فالناخبون السياسيون عندما يختارون ممثل لهم فهم يفضلون القوة الصلبة المرئية والملموسة رمزا للقوة، أما أنصار القوة الناعمة يقتصر المؤيدين لهم على فئات الأكاديميين والدبلوماسيين السابقين فلا يوجد قوة شعبية توازن تلك التي تمتلكها القوة الصلبة.[2]

المطلب الثاني: أهداف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية

تأسست السياسة الخارجية الأمريكية على تجاذب بين المصالح والأخلاق أو بين البراغماتية والأيديولوجية وهي نفس العناصر التي عملت بعد الحرب الباردة لتحقيق طموحات النخب الحاكمة في الهيمنة على العالم، ويعني الاتساع والتنوع في أهدافها العامة والتي رسمت داخل نطاق السياسة التي وضعت من أجلها وهي كالتالي:

1- التفوق الأمريكي دوليا على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي.

2- منع ظهور مزيد من القوى المنافسة للولايات المتحدة.[3]

3- منع انتشار الدمار الشامل.

1: شيماء عويس أبو عيد، **نفس المرجع السابق**، ص ص (11-12).

2: سماح عبد الحي الصبور، **نفس المرجع السابق**، ص 76.

3: إسلام عيادي، " الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط "، ط1، **المركز الديمقراطي العربي**، العدد رقم: 01، ألمانيا، 2017، ص ص (42-43).

4- حماية خطوط التجارة الدولية.

5- دعم ونشر الديمقراطية و القيم الليبرالية.[1]

ومن بين الأهداف الدائمة للسياسة الخارجية الأمريكية حماية أمنها القومي داخليا وخارجيا، وفي ظل منع قيام قوى منافسة ومعادية تهدد أمنها ومصالحها ولعل هذا الهدف انعكس عمليا عندما حدثت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتي عرضت أمنها للخطر مما جعلها تتخذ خطوات عملية وضربات استباقية لبعض الدول وإعلانها حربا ضد الإرهاب لتفادي تكرار مثل تلك الحوادث وبهذا شهدت السياسية الخارجية نوعا من التوسع في الأهداف والتي تتماشى مع تحقيق الريادة العالمية مع حماية أمنها القومي، من بين هذه الأهداف:

1- الهدف الاساسي للسياسية الخارجية الامريكية تعزيز الامن الامريكي بتجهيز القوة الامريكية لحماية اراضيها وشعبها.

2- الدفاع عن الديمقراطية في الشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية.

3- مكافحة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل بالتعاون الأمريكي مع الحلفاء.

4- القضاء على أسباب الصراعات في الشرق الأوسط وغرب إفريقيا وجنوب شرق آسيا.

5- محاربة الأمراض المعدية حول العالم كالإيدز.

6- العمل على تقليص الفوارق بين الفقير والغني.

7- مواجهة التغيرات المناخية حول العالم والتي شكلت خطر على الاقتصاد العالمي

8- حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان.[2]

وفي ظل هذا التراجع والإخفاقات التي منيت بها الإدارة الأمريكية بفشل السياستين الداخلية والخارجية رفع المرشح الديمقراطي "باراك أوباما" شعار التغيير في حملته الانتخابية بهدف إصلاح ما أفسدته الإدارة السابقة، ولقى هذا الشعار تجاوبا من قبل الشعب الأمريكي والرأي العالمي وبرز ذلك من خلال إتباع سياسة الجمع بين القوتين الصلبة والناعمة في العديد من الموافق، منها الخطاب الذي ألقاه في جامعة القاهرة في بداية عهده سنة 2009، وأن اختلاف نهج إدارة "أوباما" عن نهج إدارة "بوش" لا يعني تغيير في ثوابت السياسة الخارجية لدى الإدارة الأمريكية التي بقيت هي ذاتها وأهمها الهيمنة العالمية والجلوس على قمة الهرم السياسي لكن الاختلاف في وسائل الوصول إليها بمعنى دوام الثوابت واختلاف الوسائل وهو ما خلصته له لجنة القوة الذكية، حيث أعطى إدارة الرئيس "باراك أوباما" أولوية كبرى لاستراتيجية القوة الذكية بالاعتماد عليها لتحقق المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وضمان الهيمنة والسيطرة على العالم والتي يمكن تحقيقها بدون آلة عسكرية.[3]

1: **المرجع نفسه**، ص 43.

2: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

3: حميد شهاب أحمد، " توجهات السياسة الخارجية للرئيس باراك أوباما بالمقارنة مع السياسة الخارجية للرئيس السابق بوش "، ندوة بعنوان: **السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما**، جامعة بغداد: فرع الدراسات الدولية، يوم 25 سبتمبر 2009، ص 03.

جاءت وثيقة الأمن القومي الأمريكي سنة 2010 تحمل جملة من الأهداف التي ترمي إلى اعتماد إستراتيجية الجمع بين القوتين الصلبة والناعمة، فالإدارة الأمريكية تسعى بانتهاجها للقوة الذكية التي جأت الى تحقيق قدر أكبر من الأهداف التي تصب في استعادة القوة سواء على المستوى الداخلي والهيمنة على مستوى الخارجي:

1- على المستوى الداخلي: تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بانتهاجها القوة الذكية إلى القدرة على تجاوز أزماتها السياسية الداخلية من خلال ردع الجهات داخل حدود الدولة وحماية المنشآت الحيوية والموارد الرئيسية وتأمين الانترنيت فضلا عن إدارة حالات الطوارئ بشكل فعال من خلال التحضير لمواجهة الكوارث والقدرة على الرد والتعافي من الحوادث الكبيرة،[1] والهدف الآخر هو الاستمرار في تأمين حالة الاستقرار رغم التحديات الداخلية إضافة إلى زيادة النمو الاقتصادي وتأمين متطلبات النمو الداخلي وبناء قاعدة مادية متينة تدعمها لتبقى مركز جذب عالمي يمكنها من البقاء كقوة مهيمنة بدون منافس في الساحة الدولية وفي هذا الصدد يقول "جوزيف ناي": أن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى تغيير مواقفها في الداخل كما في الخارج أي للاستماع والاتصال مع الناس بصورة أكثر فاعلية، فالبراعة في استخدام القوة الناعمة بنجاح هي أقل تفردا بكثير من استخدام القوة الصلبة أي يجب الابتعاد عن التصرف بشكل أحادي وعلى هذا الأساس يكون على الولايات المتحدة الأمريكية التركيز على السياسات الداخلية التي تضمن بقائها قوية دون ترجيح كفة التكاليف المالية والبشرية للالتزامات الأمريكية الخارجية على حساب التزامات ومسؤوليات الداخل.[2]

2- على المستوى الخارجي: فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تحقيق أهداف ثابتة بالنسبة لها وتتمثل في:

- تعزيز مكانتها بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم مع الحفاظ على بقائها القطب الأوحد المهيمن في السياسة والاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الإبقاء على حالة تفوقها العسكري بتطوير أنظمة دفاعية وعسكرية يضمن لها السيطرة وتحمل على تجديد القدرات العسكرية للدول الكبرى الأخرى في العالم.[3]
- اعادة رسم الاستراتيجية الامريكية ليس فقط اجتثاث التنظيمات الارهابية من جذورها فقط بل العمل على اعادة تشكيل بيئة الداخلية للعديد من دول الشرق الاوسط كونها منطقة ذات قيمة واضحة للاقتصاد الامريكي باعتبارها مورد للطاقة .

1: مركز الجزيرة للدراسات، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2010، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/201172210201189050.html، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/01/09.

2: جوزيف ناي، **نفس المرجع السابق**، ص 184.

3: مروى محمد عبد الحميد عبد المجيد، " التغير والاستمرار في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر (2001-2015)"، **المركز الديمقراطي العربي**، ألمانيا، 2016، ص 24.

- جعل شعوب العالم و خاصة المناطق الحيوية للولايات المتحدة الامريكية تتطلع بإعجاب الى القيم والمثل الامريكية وتسعى الى توثيق الصلة بيها.
- العمل على جعل الغالبية العظمى من دول العالم عامة والشرق الأوسط بالتحديد على الإقناع بأن الولايات المتحدة تعتبر القوة الأساسية التي يمكن أن تضمن لها أمنها والأكثر قدرة على مد يد العون لها لبلوغ أهدافها من خلال تقوية تحالفات بين الدول في للتصدي للمخاطر الدولية.

المطلب الثالث: وسائل القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها وتعزيز مرتكزات أمنها القومي جملة من الوسائل، فتنوعت هذه وسائل القوة الذكية وفق ما تقتضيه المصلحة، لتشمل القوة الصلبة المتمثلة في القدرات العسكرية والاقتصادية إلى القوة الناعمة المتصلة في القدرات الثقافية والدبلوماسية وغيرها من أساليب الجذب والإقناع إلى قوة الجمع بين الاثنين الصلبة والناعمة في القوة الذكية.

1- القوة العسكرية: تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على قدراتها العسكرية لفرض هيمنتها الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية على العالم ولاسيما ما يتعلق بثوابت الأمن القومي في ظل صعود قوى منافسة على الساحة الدولية وتعاظم دورها، الأمر الذي جعل من شن الحروب ضرورة ملزمة لسياستها الخارجية، وهذا ما برز واضحا في سياسة "جورج بوش الابن" التي ترتكز على نهج العصا الغليظة وأن القوة العسكرية هي العامل الأول للهيمنة الأمريكية، فالميزانية العسكرية للولايات المتحدة التي كانت قد بلغت 6% من إجمالي ناتجها الوطني في أواسط ثمانينيات تراجعت إلى نسبة 3% أثناء القفزات الفجائية للحرب الباردة وفي نهاية تسعينيات بسبب الفوائض في الميزانية في سنوات رئاسة "كلينتون" والسياسة المقررة من قبل الرئيس "بوش الابن" ردا على اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر ارتفعت الميزانية العسكرية الأمريكية من 300 مليار دولار في عام 2002 إلى 400 مليار دولار في عام 2004، فالولايات المتحدة تمثل وحدها نصف النفقات العسكرية العالمية وأكثر من الثلثين من النفقات العسكرية كحلف الأطلسي، كما تمثل أكثر من نصف الصادرات العالمية من الأسلحة التي بلغت المرتبة الاولى في عالم في الفترة ما بين 2011 - 2015 وتحتل صناعاتها العسكرية موقع المهيمن في العالم.[1]

أما من الناحية النووية فإنها تعد الدولة الأولى في العالم سواء على مستوى الكم من الأسلحة أم على مستوى ما تتمتع به أسلحتها النووية من نوعية متطورة بفعل التقنية العالمية المستخدمة فيها إذ تحتفظ بأكبر عدد من الرؤوس النووية التي وصل عددها حوالي 15 ألف رأس بالرغم من أنها التزمت بخفض الترسانة النووية وفق معاهدتي "ستارت 01" و"ستارت 02" فلا تزال حتى جانفي 2011 تحتفظ بترسانة كبيرة.[2]

1: مكسيم لوفابفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، (ترجمة: حسين حيدر)، بيروت: دار عويدات للنشر والطباعة، 2006، ص 122.

2: سليم كاطع علي، **مقومات القوة الأمريكية وأثرها على النظام الدولي**، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 42، د. س.ص ص (156-157).

ولقد عرفت هذه الوزارة تزايدا مطردا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر2001 لمجموعة من العوامل أهمها محاولة مواجهة التحديات الجديدة التي تواجه الأمن القومي خاصة بعد وصول الجمهوريين للبيت الأبيض بقيادة "جورج ديبلو بوش" ونفوذ المحافظين الجدد المهووسين بالقوة العسكرية وهيمنة أفكارهم على الإدارة الأمريكية والتي تجسدت في حربي العراق وأفغانستان حيث وقع الجيش الأمريكي في مستنقع الحرب التي طالت وأثرت على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم وحسب احصائيات 2011 نجد أن الإنفاق تزايد حيث بلغ 821 مليار دولار خاصة في الإنفاق على عمليات الصيانة والمشتريات، والملاحظ في سنة 2012 انخفاض طفيف في استراتيجية الإنفاق مع إدارة " أوباما" والذي بلغ 805 مليار دولار ويرجع إلى تقليص الإنفاق على السياسات الخارجية بمقدار 15 مليار دولار خاصة بعد سحب القوات الأمريكية من العراق 2011، والمتتبع للأنفاق العسكري الأمريكي يجد أن زيادة الإنفاق تزيد كلما زادت تهديدات الخارجية مثل الإرهاب وغيرها.[1]

كما تعد شركات السلاح الأمريكية هي المورد الأول نحو 90% من النزاعات والحروب التي يشهدها العالم اليوم، فمن أصل 50 نزاعا حدوديا أو عريقا وقع خلال 1993–1994 كان طرف واحد على الأقل من الأطراف المتنازعة يحصل على السلاح من الولايات المتحدة في 45 نوعا، فالولايات المتحدة هي المورد الرئيسي للسلاح في (18) حالة نزاع، وذلك من خلال شركاتها التي تحتل المراكز الثلاث الأولى في العالم، وإن ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بمثل هذه القدرة العسكرية لا يرجع إلى حجم الإنفاق العسكري وتطور هذه المؤسسة وإنما يرجع كذلك إلى الغاية النهائية لاستراتيجية العسكرية العليا، فهي ترمي إلى فرض سيطرتها على ممرات العالم كافة فضلا عن تأمين وجود قوات قادرة على تحقيق الانتصار خاصة بعد ظهور تهديدات غير تقليدية كالإرهاب الذي جعلها تدرك ضرورة تبني مفهوم جديد يتطلب التواجد العسكري المتقدم على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك من خلال نشر قوات خارج إطارها للاستعداد لتنفيذ المهام في كل مكان وفي كل وقت.[2]

2– القوة الاقتصادية: في نهاية الحرب الباردة أعلن بعض المحللين أن الجغرافيا الاقتصادية حلت محل الجغرافيا السياسية فقد أصبحت القوة الاقتصادية هي أساس النجاح في السياسة العالمية وكذا استعمال الجزرات أكثر أهمية من استعمال العصوات.[3] وعملت الولايات المتحدة على الاهتمام بالجانب الاقتصادي وتحقيق الريادة في جميع المستويات، فهي تعد الدولة الأولى في العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي والذي وصل إلى حوالي 13 ترليون دولار عام 2006 وهو ما يساوي 30 من الإجمالي الناتج القومي العالمي تقريبا، كما بلغ النمو الاقتصاد الأمريكي حوالي 2.2 بالمئة عام 2008.[4]

1: **المرجع نفسه**، ص ص (164-166).

2: سيف نصرت توفيق الهرمزي، " دور مقومات المكانة في تعزيز الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي "، **مجلة الفراهيدي**، العدد رقم: 22، 2015، ص ص (156-157).

3: جوزيف ناي، **مستقبل القوة**، (ترجمة: أحمد عبد الحميد نافع)، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015، ص 75.

4: سليم كاطع علي، **نفس المرجع السابق**، ص 152.

فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر قوة تجارية إذ شكلت قيمة الصادرات السلع الأمريكية حوالي 11.9 من قيمة الصادرات السلعية العالمية،كما شكلت قيمة الواردات بـــــــــــ 18.6 من إجمالي قيمة الواردات السلعية العالمية في عام 2011. [1]

وبعدما تأكدت الولايات الأمريكية من أهمية الأبعاد الاقتصادية للقوة فإنها عملت على ربط الاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد العالمي من خلال سيطرتها على المؤسسات المالية الرئيسية للنظام الدولي، المنظمة العالمية للتجارة، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وعملت في الوقت نفسه على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات خدمة لمصالحها ونأخذ على سبيل المثال مجال التصويت في هذه المؤسسات يكون للدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية فنسبة تصويتها تقدر بـــ: 17.08 من مجموع الأصوات في البنك الدولي في الوقت الذي تصل فيه نسبة أصوات اليابان 6.13 رغم أن حصتها في البنك هي ثاني أكبر حصة الأمر الذي يشير استمرارية القوة للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنظمات.[2]

الولايات المتحدة الأمريكية بفضل اقتصادها القوي والتي توظفه كوسيلة وأداة لتحقيق برنامج هيمنتها الاقتصادية فهي تعمل من خلاله السيطرة على الاقتصاديات الدول الأخرى خاصة دول الجنوب ويتضمن هذا البرنامج ما يلي:

1- السيطرة على الأسواق العالمية ويقول (بنجـــــــامين ســـــــوارتز) - السياسة الدولية في ذلك تتطلب الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية من العالم كله أن يكون سوقا تحت سيطرتها.

2- المساعدات الاقتصادية والقروض: المساعدات الاقتصادية الأمريكية لأوروبا واليابان ومنها مشروع (مارشال) لتصبح جزءا من السوق المفتوحة.

3- العقوبات الاقتصادية: ووفقا لتقرير (ســـــــــيمون آيزنـــــــــشتات) وكيل وزير الخارجية الأمريكي السابق حول أثر العقوبات ومدى فائدتها يرى أنها تستخدم لتحقيق جملة من الأهداف منها (معاقبة دولة على مسلك غير مقبول، التأثير في مسلك دولة مقصودة معينة، وتستخدم العقوبات أيضاً في السعي لتحقيق عدد كبير من الأهداف السياسية وغيرها). وبهذا يبقى الاقتصاد وسيلة في يد السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق الأهداف التي ترمي لها الاستراتيجية الأمريكية الشاملة.[3]

3- الوسائل الناعمة: تعتمد على استخدام القدرات الثقافية والدبلوماسية والسياسية للوصول لحل الصراعات والخلافات بين الدول وإضفاء الطابع الشرعي عليها، فبرزت القوة بوجهها الناعم القائم على الإقناع والجذب بدل الإكراه، لذا لجأت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية على اعتماد القوة الناعمة لتحقيق أهدافها،[4]

1: مكسيم لوفابفر، **نفس المرجع السابق**، ص 134.

2: سيف الهرموزي، **نفس المرجع السابق**، ص 169.

3: سيف نصرت توفيق الهرمزي، **نفس المرجع السابق**، ص 182.

4: جوزيف ناي، مستقبل القوة ،**نفس المرجع السابق**، ص 34.

ومن بين الآليات أو الأدوات التي تستخدمها من خلال مصادر هذه القوة المتمثلة في نشر الثقافة الأمريكية على أوسع نطاق، ويعرف "جوزيف ناي" الثقافة على أنها: "مجموعة القيم والممارسات التي تخلق معنى للمجتمع" وهي تشمل الثقافة العليا للمجتمع التي تؤثر على النخب: الأدب والفن والتعليم والثقافة الشعبية والتي يرى أنها عندما تعمل ضمن سياق الصحيح يكون لها تأثير جاذبا مهما.[1]

فالآليات الثقافية كوسيلة للقوة الناعمة أضحت أحد أهم المرتكزات التي تقوم عليها القوة الشاملة الأمريكية بالإضافة إلى العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، والقوة الناعمة تتميز بسرعة الانتشار والتأثير الواسعين على الصعيد العالمي سواء أكان ذلك على صعيد الثقافة الشعبية والمتمثلة في الموسيقى وأفلام سينمائية و أكلات شعبية وغيرها ، ولا على صعيد الثقافة العليا المرتبطة بالابتكار العلمي والإنتاج الفكري الأدبي ففي مجال السينما مثلا يوجد اربعة افلام غير امريكية من بين (250) فيلما الأكثر انتشارا في العالم ، أما إنتاج هوليود فهو يفوق ما تنتجه مجموع الدول الأوروبية مجتمعة فهذه الأفلام تحمل في طياتها التعبيرات الشعبية الأمريكية من موسيقى وأغاني وفنون تشكل وعيا لدى أفراد الشعوب وترسم أحلام عشرات الملايين من البشر في مختلف أنحاء العالم يحملون ثقافة أمريكية.[2]

كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أهدافها الدبلوماسية الشعبية إلى تعزيز دورها وهذا ما أكده "هيترما هوني" H.Houni مستشار الشؤون الإعلامية والثقافية بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة: أن الدبلوماسية الشعبية الأمريكية تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف وليس الأمنية والسياسية فقط بل التركيز أيضا على الأهداف الثقافية والعلمية مؤكدا بذلك على أهمية المحور الثقافي للدبلوماسية الشعبية في تحقيق الحوار الثقافي بين الشعوب وذلك من خلال برنامج التبادل الثقافي في تعزيز التفاهم بين الثقافات ولإحداث التواصل بين الشباب داخل الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول، ومن بين هذه البرامج "برنامج فولبرايت" الذي يمنح لطلاب الدراسات العليا والباحثين المتخصصين لمواصلة الدراسة وبرنامج "همفري" برنامج تكويني الذي يجمع المستوى المتوسط لتكوين لمدة سنة في أمريكا ، وغيرها من البرامج التي تهدف إلى نشر الثقافة الأمريكية على نطاق واسع.[3]

ولقد لعبت وسائل الإعلام الأمريكية دورا في نشر ثقافتها وقيمتها عن طريق عولمة الأفكار الغربية وتدويلها لتنميط الشعوب وترويضها بمقاييس غربية (أمريكية على الأغلب) اعتبارها القيم الأكثر ملائمة والأكثر تحضرا والأكثر إنسانية.[4]

1: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

2: بشار بكر أغوان، **نفس المرجع السابق.**

3: أياد خلف عمر الكعود، **استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم)، 2016، ص 34.

4: محمد صبري صالح، العولمة والتنميط الثقافي في السدريات المرئية، دراسة تحليلية لمضامين الدراما المرئية الغربية، المجلد رقم: 1، العدد رقم: 27، العراق، **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، 2017، ص 328.

بالإضافة إلى دور شبكة الانترنت في تعبئة الجماهير في إحداث إضرابات وتغييرات على الساحة العالمية ولما لهذه الشبكة الضخمة دور في تسويق الأهداف المبتغاة نحو طريق تريده الولايات المتحدة الأمريكية عبر مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، ومحركات البحث غوغل وغيرها) والتي تعتبر أكبر الشركات العالمية الأمريكية للتجسس في العالم، والدليل على ذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بصرف ملايين الدولارات على برامج الحرية وإصلاح التعليم ودورات تنمية الشباب وتدريبهم وهذا ما ظهره موقع (ويكيليكس) لبرقية صادرة عن السفارة الأمريكية في القاهرة بتاريخ 01 جانفي 2007 بأن الوكالة الأمريكية لتنمية الدولة (USAID) خصصت مبلغ (600) مليون دولار في عام 2009 لبرامج مصرية تسهم في إنشاء مؤسسات ديمقراطية وتدريب الأفراد من أجل المطالبة بحقوقهم، إذ اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية في تحريك الاحتجاجات العربية أسلوب مساندة لشريحة واسعة من الشباب العربي من خلال تدريبهم على مفاهيم الديمقراطية بهدف استثمار هؤلاء الشباب الذين وجدوا في السياسة الأمريكية الناعمة ما فقده في الأنظمة المتحجرة في بلدانهم مما دفعهم للتغيير.[1]

كذلك تعتبر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من أهم الوسائل الناعمة المعنوية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية عالميا وتعمل على نشرها لتأمين مصالحها السياسية والاقتصادية باعتبار أن أمنها يقوم جزء منه على حماية الديمقراطية وترسيخها على نطاق عالمي، ولذلك عملت على مساعدة الدول لتحقيق هذه المبادئ الديمقراطية خاصة في أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى وفي جمهوريات حديثة الاستقلال والاتحاد السوفيتي سابقا بما يخدم مصالحها وهيمنتها من وراء غطاء الشرعية الديمقراطية بالإضافة إلى إقامة برامج لنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان نشأت في عام 2002 مشروع الإصلاح الديمقراطي للعالم الإسلامي تحت عنوان مهمة الشراكة الشرق أوسطية وتطور فيما بعد ذلك إلى "مشروع الشراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك في الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا.[2]

فالمساعدات الأمريكية بشتى أنواعها (العسكرية، المالية والاقتصادية وغيرها) ذات الطابع الإنساني، في الحقيقة هي وسيلة من وسائل القوة الاقتصادية الناعمة والشواهد عليها كثيرة، فلا تخلو المساعدات الأمريكية من شروط سياسية أو عسكرية وأمنية ويبرز ذلك في تفحص الدور السياسي للمعونة الأمريكية وبصورة أوضح في إطار برنامج الماعونة الأمريكية ((SECURITY ASSITANCE PROGRAM الذي يهدف إلى تعزيز حالة الاستقرار في المناطق التي تؤخذ في الحسبان، وفي التخطيط الأمني الأمريكي في هذه المناطق تعد المعونات الاقتصادية الأمريكية مفيدة في مساندة السلام،[3]

1: حيدر علي حسين، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي**، بغداد: دار كتب العلمية للطباعة والنشر، 2013، ص 105.

2: أحمد سليم عبد الله، **دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001–2013)**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم)، 2014/2013، ص ص (21–22).

3: محمد القياتي، المعونات الأمريكية سلاح السيطرة على العالم، شركة الأخبار العربية، http://www.anntv.tv/new/ShowSubject.aspx?ID=35621، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/03/11.

بالإضافة إلى برامج الوكالة الأمريكية للتنمية USAID كهيئة مركزة لتقديم المساعدات التي تأخذ في برنامجها الطابع الإنساني مثل (الغذاء والتغذية والتخطيط السكاني والصحة والتعليم وغيرها...) توفر فرصا إضافية لتوسيع التجارة الخارجية الأمريكية، كلها برامج تدخل في إطار القوة الأمريكية الناعمة التي تسعى من خلالها تحقيق أهدافها.[1]

4- مرتكزات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية: تقوم السياسة الخارجية الأمريكية على العديد من الأساليب أو المرتكزات نذكر منها ما يلي:

أ- **عسكرة الاقتصاد العالمي:** وفقا لمفهوم النظام الرأسمالي الأمريكي فإن عندما يعاني اقتصاد ما من مصاعب فإن الحرب سواء جاءت بفعل تخطيط مسبق أو حدثت بشكل اعتباطي يمكن أن تساعد دائما في الخروج من الأزمة وفقا للمنظومة التي اعتمدها "أوباما" في المزج بين القوتين الناعمة والصلبة عكس الرئيس "بوش" الذي اعتمد على القوة الصلبة المترجمة في الحروب المفتعلة في الشرق الأوسط (دوامة الأزمات) على يد تحالفات عسكرية يقودها الجيش الأمريكي، فالقوة الذكية في إطار عملها الخفي تحصل على تدعيم و تشجيع الانقلابات والثورات وأحداث تغييرات في العالم.[2]

عملية عسكرة الاقتصاد العالمي مرتبطة بالتوجهات السياسية لجماعات الضغط المؤثرة في دوائر صنع القرار الأمريكي خاصة الشركات النفطية والمجتمع الصناعي العسكري اللذين لهم تأثير على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، ويتجلى هذا الدور في النفوذ الواسع لها على مختلف أنحاء العالم والعلاقة التي تربطها بالأمن القومي الأمريكي من خلال تنامي نشاطها في مختلف مجالات الاقتصاد والتجارة والعمل الربحي المتنوع، فالمؤسسة العسكرية الأمريكية تمثل أحد أهم الزبائن لدى شركات إنتاج السلاح التي تكون المؤسسة الصناعية العسكرية وهو ما يدلي بحقيقة أن زيادة التوتر والصراعات العالمية يعمل على تأمين الأسواق لتصريف المنتجات العسكرية من خلال دور الجيش الأمريكي الذي بات يمثل منشطا مهما للإنتاج الصناعي العسكري، وتعمل كذلك الشركات النفطية تأثير على توجهات الأمريكية على الصعيد العالمي بما يخدم مصالحها وطموحها.[3]

ب- إدارة الأزمات (استثمارها): إن إدارة الأزمات تعد من أهم مرتكزات القوة الذكية التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية، وأن استثمار الكوارث أضحت من الأساليب الشائعة لدى الحكومات الأمريكية لفرض سيطرتها على العالم،[4]

1: **المرجع نفسه.**

2: رائد رفيق الرحية، **مذكرة البعد النفطي لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ومنعكساتها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط – دراسة تحليلية للدور والمضامين خلال الفترة 1999– 2010**، (مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق: كلية الاقتصاد)، ص 58.

3: مؤيد جابر حسن صالح، " دور الشركات الكبرى في صنع القرار السياسي الأمريكي "، **مجلة أهل البيت عليهم السلام**، العدد رقم: 19، العراق، 2019، ص 149.

4: نعومي كلاين، **عقيدة الصدمة الرأسمالية والكوارث**، ط3، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011، ص 19.

فالأزمات تحتاج دوما إلى حصول الكارثة التي على أثرها يبدأ التطور السريع والمفاجئ وهو ما أسماه "ميلتون فريدمان" M.Fridman (مبدأ الصدمة) وفي هذا الإطار ذكر "وحدها الأزمة سواء كانت الواقعة أو المنتظرة هي التي تحدث التغيير الحقيقي، فعند حدوث الأزمة تكون الإجراءات المتخذة منوطة بالأفكار السائدة وهنا تأتي وظيفتها الأساسية وهي أن تطور بدائل للسياسات الموجودة وأن نبقيها حية ومتوفرة إلى حين يصبح المستحيل في السياسة حتمية سياسية".[1]

تعمل الإدارة الأمريكية على استثمار الكوارث مثل (اعصار كاترينا في الولايات المتحدة الامريكية ،انهيار الاتحاد السوفياتي أحداث 11 سبتمبر، احتلال العراق، احتلال أفغانستان و الازمة المالية العالمية .... وغيرها) وتحويلها إلى مشروع استثماري ربحي في حالة عدم وجود أزمة، فلا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية تحقيق سياستها وأهدافها وفقا لسياسة "الفوضى الخلاقة" وهو مفهوم طرحه المؤرخ والمفكر "فريدمان" الذي يعني "الهدم ثم البدء بالبناء"، ويركز المفهوم على تآكل الدول أو المناطق أو إدخالها في حالة صراع بحيث تفقد المجتمعات ثقتها في أدوات الحكم حتى يسقط النظام ثم تبدأ بعد ذلك عملية بناء في هذه المجتمعات على مبادئ جديدة تتوافق مع تلك المجتمعات.[2]

ج- العقوبات الذكية الغير معلنة: تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على أسلوب العقوبات الذكية بهدف خلق وإدارة أزمة معينة بما يخدم مصالحها وتوجهاتها في إطار شل كامل في قدرة الدولة على تلبية متطلبات شعبها، الأمر الذي يؤدي إلى حراك شعبي معبأ بطريقة غير مباشرة وتكون البداية بالمطالبة بمتطلبات حياتية بسيطة فتنتهي بالمطالبة بإسقاط النظام.[3]

من أهم أشكال العقوبات الذكية الحصار الاقتصادي الشامل، تجميد الأموال والأرصدة للدول، حظر حركة الطيران...الخ، كل هذه العقوبات تهدف بالدرجة الأولى إلى مساعدة في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية تحت ذرائع وحجج مثل الإرهاب ومخالفة القوانين الأمريكية مثلا السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، انتهاك حقوق الإنسان وغيرها بالإضافة إلى استغلال واشنطن نفوذها في مجلس الأمن الذي يضفي على العقوبات الاقتصادية وإعطائها صبغة عالمية بما يخدم المصالح الأمريكية.[4]

1: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

2: أحمد عبد الملك، الفوضى غير الخلاقة، https://www.al-sharq.com/opinion/14/08/2017/، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/02/28.

3: محمد سميح حميد، " البعد الاقتصادي في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط" ، **مجلة الفكر السياسي**، العدد رقم: 43، دمشق، ، 2009، ص ص (34-41).

4: مشروع العقوبات الذكية، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Smart-Sanc/sec02.doc_cvt.htm، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/02/07.

خلاصة الفصل الأول

شهدت القوة جملة من الأشكال والأنواع التي من شأنها غيرت في سيرورة العلاقات الدولية، فالقوة بمختلف أنواعها تمثل أحد أهم الركائز الأساسية في تحديد العلاقات الدولية من خلال السياسات الخارجية، ولجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف القوة عبر مختلف الأزمنة كأداة لفرض هيمنتها وسيطرتها في مناطق العالم، حيث عرفت تحولات عدة في القوة وتنوع في استخدامها في السياسة الخارجية الأمريكية ويرجع ذلك حسب المنطقة التي قد تندرج ضمن آليات الإدارة الأمريكية وكذا المكانة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لتلك المنطقة، فكانت تأخذ في شكل القوة الصلبة باستعمال القوة العسكرية أو القوة الاقتصادية مثل ما حدث في العراق، أو في شكل القوة الناعمة باستعمال أدوات الجذب والإقناع والدبلوماسية والتفاوض لتوجيه دولة ما في انتهاج سلوك معين، أو الجمع بين القوتين الصلبة والناعمة لتتشكل القوة الذكية التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية على توظيفها خاصة في عهد باراك أوباما، باعتبار أن القوة الذكية آلية تهدف إلى تحقيق المصالح الأمريكية في مختلف مناطق العالم والحفاظ على أمنها القومي بأساليب ووسائل ذكية تختلف بين ما هو صلب وما هو ناعم كإستراتيجية تحفظ مكانة الدولية الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثـــــــــاني:

توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه ليبيا واتجاه ايران

تمهيد:

تعتمد السياسة الخارجية الأمريكية على مجموعة من الأدوات والوسائل التي من خلالها تعمل الأجهزة الحكومية على توظيفها لبسط نفوذها وسيطرتها في توجيه مسار العلاقات الدولية، وتعتبر القوة الذكية بمختلف أنواعها مقوما أساسيا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وهي أداة أو وسيلة أو خيارا استراتيجي للاستمرار والتفاعل في العلاقات الدولية التي تجعل من الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل أساسي في نطاق السياسة الدولية، ومن خلال ذلك سيتناول هذا الفصل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه كل من ليبيا وإيران كأنموذجين للوقوف على توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الأول: القوة الذكية في السياسة الأمريكية تجاه ليبيا

تتسم ليبيا كدولة متوسطية بالعديد من المميزات السياسية والاقتصادية والجغرافية مما جعلها محض اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية نظرا للأهمية البالغة لليبيا في القارة الإفريقية وما تحمله من ثروات باطنية، لذلك اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية على ترسيخ العلاقات السياسية والاقتصادية بينها وبين ليبيا وتوظيف كافة آليات القوة لبسط نفوذها وقواعدها العسكرية في ليبيا وتدخلها في الشأن الليبي عبر مختلف الأزمنة، وهذا ما سيتم تناوله لمعرفة محددات العلاقات الليبية – الأمريكية وأهم آليات القوة في السياسة الأمريكية تجاه ليبيا.

المطلب الأول: محددات السياسة الأمريكية تجاه ليبيا

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها الخارجية منذ الحكم الملكي بليبيا إلى الحفاظ على مصالحها وبناء قواعدها الإستراتيجية، حيث تظهر محددات السياسة الأمريكية تجاه ليبيا في تلك العلاقات التي تربط بين البلدين مما جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تتبع سلوكا سياسيا يحقق لها أهدافها في منطقة شمال إفريقيا وتتمل هذه المحددات في:

1- المحددات الاقتصادية: من المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا تأمين مصادر النفط، حيث تحتل ليبيا المرتبة الثانية بين الدول الإفريقية المنتجة للنفط، ومنذ معمر القذافي إلي الحكم سنة 1969 بدأت العلاقات الأمريكية الليبية بالتوتر نتيجة تعارض التوجهات الاقتصادية خاصة مع مساعي ليبيا للسيطرة على أسعار النفط من خلال تحديد سقف الإنتاج في الأوبك، مما جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ إلى تغيير طريقة التعامل مع الطرف الليبي وتضييق الخناق عليه بطريقة غير مباشرة عبر المجتمع الدولي مما أدى ذلك إلى دخول ليبيا في أزمة عام 1986 وتفاقم وضعها الاقتصادي، حيث انخفض دخلها من النفط من 25 مليار إلى أقل من 5 مليارات دولار وأمام تأخرها في تسديد ديونها الخارجية، بالإضافة إلى صدور القرار 93/883 بتاريخ 1993/11/11 الذي فرض العقوبات على ليبيا منها منع تصدير بعض المعدات المتعلقة بالنفط وتجميد الأرصدة الليبية والتي تمثل القوة الذكية الصلبة التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه علاقاتها مع الدول.[1]

2- المحددات الجغرافية: تحتل منطقة شمال إفريقيا التي تتوسطها ليبيا أهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية سواء من الناحية السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية، إذ تقترب ليبيا من القارة الأوروبية من ناحية سواحلها الشمالية عبر البحر المتوسط وتربط بين المشرق والمغرب العربي وتمتد عمقا في القارة الإفريقية.[2]

1: منى حسين عبيد، " أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا "، **مجلة دراسات دولية**، العد رقم: 51، د. س. ن، ص ص (23-49).

2: منال علي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا منذ ثورة 17 فبراير 2011 ،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=422581&r=0، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/01/13.

تبلغ مساحتها 1.760.000 كم^2 يحدها من الشرق مصر والسودان، ومن الغرب تونس والجزائر، ومن الجنوب النيجر وتشاد، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، تشكل الصحراء 90% من مساحة ليبيا، وتمثل هذه السمات الجغرافية ركيزة أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية حيث اتخذت مطار الملاحة بطرابلس كقاعدة جوية سميت آنذاك بقاعدة " هويلس " لتصبح منطقة عبور إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، وبعد الإطاحة بالنظام الملكي اشترطت الحكومة الأمريكية على النظام الليبي الجديد الحفاظ على قواعدها في التراب الليبي وكذا المحافظة على المصالح الأمريكية والتي من بينها استغلال خليج سرت مما يحتوي على ثروة مائية معتبرة، إلا أن النظام الجديد بقيادة معمر القذافي شهدت هذه المرحلة توتر العلاقات الليبية الأمريكية.[1]

3- المحددات الإستراتيجية والأمنية: أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية ليبيا الإستراتيجية بتزايد المصالح الأمريكية خاصة الاقتصادية والتجارية، كما يشكل الموقع الجيوبولتيكي لليبيا أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حتى تتمكن من بسط نفوذها على البحر الأبيض المتوسط والقارة الإفريقية، فلقد استطاعت الولايات المتحدة بتضييق الخناق على ليبيا لتتنازل هذه الأخيرة عن أسلحة الدمار الشامل بالرغم من محدودية تتمثل في مفاعل نووي تجريبي في منطقة تاجوراء ومعمل للبحوث لتخصيب اليورانيوم وغيرها من الأسلحة التي تعتبر محدودة أمام ما تملكه الدول المتقدمة، ومن خلال إعلان ليبيا التخلي عن أسلحة الدمار الشامل عن طريق الوكالة الدولية للطاقة النووية بمعية الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003 بإتلاف وتدمير كافة الذخائر والمعدات النووية، وقابل هذه الخطوة رفع العقوبات على ليبيا عام 2004، واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه الخطوة نصرا لسياساتها في منع انتشار الأسلحة النووية التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية خطر على أمنها القومي وهو حل لمشكلة نووية طويلة المدى دون اللجوء إلى القوة العسكرية وعلى إثر ذلك جاءت رغبة الرئيس الأمريكي بوش على تعزيز العلاقات مع ليبيا.[2]

4- المحددات التاريخية: تظهر المحددات التاريخية في العلاقات الليبية – الأمريكية منذ ثورة الفاتح عام 1969 التي أطاحت بالنظام الملكي لتتوجه ليبيا نحو النظام الجمهوري الذي اعترفت به الولايات المتحدة الأمريكية بشروط الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية والحفاظ على أمن رعياها، هذا التحول التاريخي بليبيا تحولت معه السياسة الأمريكية تجاه ليبيا نظرا لتغيير النظام السياسي الليبي.[3]

1: منى حسين عبيد، " العلاقات الليبية – الأمريكية 1969 – 2011 "، **مجلة الأستاذ**، العدد رقم: 617، بغداد، 2016، ص ص (434-439).

2: نوار محمد ربيع محمد نوري الخيري، " التوجهات الجديدة الليبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد رقم: 2، المستنصرية، د. س. ن، ص ص (106-119).

3: **المرجع نفسه**، ص 108.

بالمقابل انتهجت ليبيا في الثمانينات سياسة التحدي للنظام الدولي وتوتر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة سنة 2001 مع الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية ومواقف ليبيا بتدعيم الجماعات الإرهابية التي من خلالها وضع المسؤولين الأمريكيين ليبيا في قائمة الدول الراعية للإرهاب.[1]

كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة لوكربي سنة 1991 التي خلفت العديد من الضحايا واتهمت مجموعات ليبية باغتيالهم واتفقت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على استخدام القوة العسكرية ضد ليبيا .[2]

وأمام توتر العلاقات الليبية الأمريكية والتوجهات السياسية للرئيس الليبي معمر القذافي المعادية للسياسات الأمريكية وما شهدته ليبيا في فيفري 2011 من ثورة ضد النظام القائم بخروج المواطنين الليبيين للمطالبة بتغيير النظام، حيث استغلت الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها هذا الوضع للإطاحة بالقذافي الذي يعارض المصالح الأمريكية ويقف ضد الهيمنة الأمريكية على الأراضي الليبية وتم تدخل حلف الشمال الأطلسي لشن الهجوم العسكري على النظام القائم في ليبيا.[3]

جدول رقم(02): أهم محددات السياسة الخارجية تجاه دولة أخرى.

المحددات	المرتكزات
المحددات الاقتصادية	**الأهمية الاقتصادية– الاستثمارات– الثروات– الطاقة**
المحددات الجغرافية	**الموقع الجغرافي والاستراتيجي– الثروة المائية– الحدود**
المحددات الإستراتيجية والأمنية	**القواعد العسكرية– التسلح– استعراض القوة**
المحددات التاريخية	**الدور التاريخي– الأزمات التاريخية**

المصدر: من إعداد الطالبة.

يوضح الجدول رقم (02) أهم محددات السياسة الخارجية لدولة ما تجاه دولة أخرى باعتبار هذه المحددات تضبط سلوك دولة تجاه ظاهرة أو دولة أخرى، فالمحددات الاقتصادية التي قد تعتمدها السياسة الخارجية لدولة ما تجاه دولة أخرى التي لها أهمية اقتصادية أو تتوفر على استثمارات مهمة أو تمتلك ثروات باطنية وطاقوية، والمحددات الجغرافية تتمثل في مرتكز الموقع الجغرافي والاستراتيجي أو حدود الدولة، أما عن المحددات الإستراتيجية والأمنية تتمثل في إنشاء قواعد عسكرية أو استعراض القوة لفرض الهيمنة والسيطرة، وبالنسبة للمحددات التاريخية تتمثل في كيفية استغلال الأزمات بما يخدم مصالح وسياسات الطرف الآخر.

1: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

2: منى حسين عبيد، **نفس المرجع السابق**، ص 442.

3: عبد العظيم جبر الحافظ، " التطورات السياسية في ليبيا على أثر ثورة 17 شباط 2011 (رؤية سياسية تحليلية) "، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد رقم: 38، بغداد، د. س. ن، ص ص (110-111).

المطلب الثاني: آليات القوة الأمريكية تجاه ليبيا

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية سياساتها الخارجية على استخدام القوة بمختلف أنواعها تجاه ليبيا لتتمكن من السيطرة على المنطقة والحفاظ على وجودها في قارة إفريقيا بصفة عامة، حيث بدأ الاهتمام الأمريكي بليبيا وفرضه لسياسته تجاهها أمام التنافس الأمريكي والسوفياتي للسيطرة على المناطق الإفريقية، ومن خلال ذلك اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على وسائل وآليات قوة محددة لتنفيذ إستراتيجيتها تجاه ليبيا من خلال:

1- آليات القوة الصلبة الأمريكية تجاه ليبيا – Hard Power: تتنوع آليات القوة الصلبة التي تتبناه السياسة الخارجية الأمريكية للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية عبر مناطق العالم، ومن بين أهم وسائل القوة الصلبة التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية توظيف الوسيلة العسكرية التي تجعل سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تتسم بالطابع العسكري، وعند تتبع استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لقوتها العسكرية تتضمن شكلين تتكرر في استخدامها:

الشكل الأول هو التهديد باستخدام القوة في إطار نمط الردع أو نمط الإجبار قصد التأثير في إدارة الخصم لمنعه على القيام بسلوك وإرغامه على تبني سلوك آخر، او الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية لتتمثل في شن الحرب ضد العدو لتحقيق أغراض سياسية أو قانونية أو اقتصادية أو في شكل التدخل العسكري لتنفيذ مخطط الإستراتيجية الأمريكية.أما الشكل الثاني هو اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية كون أن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة اقتصادية في العالم وتمتلك السيطرة على المؤسسات الاقتصادية العالمية.[1]

من خلال ما سبق لجأت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا عبر استخدامها للقوة الصلبة في فترة حكم القذافي منذ إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان إلى فترة إدارة باراك أوباما إلى استخدام الآليات القوة الصلبة التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية تجاه ليبيا:

أ- العقوبات الاقتصادية: اتجهت العلاقات الأمريكية الليبية نحو الجفاء والمقاطعة منذ ترأس القذافي النظام السياسي الليبي إلى أن وصلت إلى العلاقات الدبلوماسية على حالة الانسداد خاصة في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، فقد اعتبرت الإدارة الأمريكية أن سياسات القذافي بمثابة تحد لها ولمصالحها لذلك أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى معارضة توجهات الرئيس القذافي وبدأت بحشد الدول الأوروبية ضده وفرض عقوبات اقتصادية على ليبيا بتضييق الخناق في تعاملاتها التجارية والاقتصادية، وكانت البداية بأمر الحظر على استيراد النفط الليبي وأصدر الرئيس الأمريكي ريغان قرارا بتجميد الأرصدة المالية الليبية الموجودة في البنوك الأمريكية.[2]

1: باهر بردان، **الإستراتيجية الأمريكية الأهداف والوسائل والمؤسسات**، بكين: د. د. ن، 2014، ص ص (43-57).

2: ثائرة عبد الكريم جعفر، " جوانب مهمة في العلاقات الأمريكية الليبية 1980- 1999 "، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**، العدد رقم: 24، د. م. ن، أفريل 2016، ص ص (346-356).

كما مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا على شركة فايت الإيطالية وألغت عقودا معها بغية إجبارها على التخلص من مساهمة ليبيا في هذه الشركة، ثم أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قرارا يحظر تصدير السلع الأمريكية على ليبيا، إضافة إلى ذلك تحالف القوى الغربية ومجلس الأمن الدولي الذي أصدر سنة 1993 القرار رقم 93/883 الذي فرض المزيد من العقوبات على ليبيا ومنها منع تصدير بعض المعدات المتعلقة بالنفط وتجميد الأرصدة الليبية وإغلاق مكاتب الخطوط العربية الليبية في الخارج وقطع كافة العلاقات مع ليبيا، واستمرت العقوبات الاقتصادية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون من خلال صدور قانون سمي بقانون " داماتو" الذي يهدف إلى فرض عقوبات على الشركات النفطية الأجنبية التي تستثمر في ليبيا، ولقد شكلت هذه العقوبات أزمة اقتصادية صعبة شهدتها ليبيا في الفترة الممتدة بين سنة 1996-1999 جراء تطبيق الحصار الاقتصادي عليها.[1]

ب- القوة العسكرية: ارتأت الإدارة الأمريكية بأن مجموعة العقوبات الاقتصادية ضد ليبيا لم تلبي الغرض المطلوب لإرغام النظام الليبي على الخضوع لسياساتها، الأمر الذي دفع بالإدارة الأمريكية إلى التفكير في أساليب جديدة للضغط على ليبيا، وكان من بين هذه الأساليب الأداة العسكرية، وكانت البداية بقصف خليج سرت بالقذائف على مدار يومين من طرف الأسطول الأمريكي السادس مما أصاب بعض المعدات الحربية الليبية وتزامن هذا القصف تصعيدا دبلوماسيا وإعلاميا واقتصاديا ومخابراتيا بسبب أن ليبيا ترعى وتساعد الإرهاب، واستمر التصعيد العسكري للولايات المتحدة الأمريكية ضد ليبيا إلى غاية أواخر عهد الرئيس ريغان بمهاجمة طائرتين ليبيتين في شمال مدينة طبرق الليبية.

وبمجيء الرئيس جورج بوش الأب عام 1988 استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في سلوكها العسكري ضد ليبيا مرتكزة على الاتهامات المسجلة وهي دعم ليبيا للإرهاب والمنظمات الإرهابية وسلوكها المضاد للغرب بصورة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، كما اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا بامتلاك مصنع للأسلحة الكمياوية، وفي ظل أزمة لوكاربي الاسكتلندية التي راح ضحيتها مواطنين غربيين وأمريكيين على إثر إسقاط طائرة طالب الرئيس جورج بوش بتسليم متهمين ليبيين وهددت السلطات البريطانية والأمريكية النظام الليبي في حالة الاستجابة باستعمال القوة العسكرية فكانت ردة فعل القذافي عدم الاستجابة لهذا الطلب واللجوء إلى التعاون القضائي لكشف الحقيقة إلا أن الولايات المتحدة أصرت على موقفها.[2]

1: **المرجع نفسه**، ص ص (355-356).

2: أحمد رمضان دياب لافي، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا: 2001-2006**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القدس: معهد الدراسات الإقليمية)، 2007، ص ص (35-37).

أمام هذا التشابك وتعقد الأزمات التي عصفت بمحور العلاقات الليبية الأمريكية، فقد شهد منتصف عقد الثمانينات أعنفها من خلال العدوان العسكري على ليبيا وما رافقه من تداعيات جعل عودة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا أمرا صعبا جدا، ويتضح كذلك في افتعال الأزمات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية كان واضحا وذلك من خلال اتهام ليبيا لامتلاكها مصنع للأسلحة الكيماوية وغيرها من الاتهامات .[1]

بعد أحداث سبتمبر 2001 وأمام تنازل الطرف الليبي والتخلي عن الخطاب المعادي للولايات المتحدة الأمريكية التي تهيمن على صناع القرار الدولي، فقد بدأت ليبيا منذ سنة 2003 بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب ورغبة النظام الليبي في عودة العلاقات الأمريكية الليبية والتي بطبيعة الحال تخدم المصالح الأمريكية على حساب ليبيا التي اتبعت سياسية الانفتاح عن العالم خاصة القوى الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية التي ستتبنى إستراتيجية جديدة للحفاظ على مصالحها في المنطقة المتمثلة في توظيف القوة الناعمة.

2- آليات القوة الناعمة الأمريكية الناعمة تجاه ليبيا -Soft Power: استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النوع من القوة في سياساتها تجاه من خلال:

أ- التفاوض لتخلي عن أسلحة الدمار الشامل: بدأت المفاوضات الأمريكية الليبية على تخلي ليبيا على أسلحة الدمار الشامل بعد الحرب العراق سنة 2003 من طرف الولايات المتحدة الأمريكية تحت تبرير امتلاك العراق على أسلحة الدمار الشامل التي حذر منها الرئيس الليبي معمر القذافي الذي ينظر إلى نفس المبرر في شن الحرب على ليبيا (العصا والجزرة)، إضافة إلى العقوبات التي تطال ليبيا قرر النظام الليبي التنازل على أسلحة الدمار فيما اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية مقابل ذلك عن رفع العقوبات على ليبيا، ليبدأ التقارب في العلاقات الأمريكية الليبية.[2]

ب- عودة الاستثمارات الأمريكية بليبيا: بعد تحسن العلاقات بين لبيبا والولايات المتحدة الأمريكية بدأت الاستثمارات الأمريكية تتوجه من جديد نحو ليبيا، ففي ديسمبر 2005 وقعت شركة " اكسون موبيل " اتفاقيات للتنقيب وإنتاج النفط مع شركة النفط الوطنية الليبية.[3]

1: ثائرة عبد الكريم جعفر، **نفس المرجع السابق**، ص 357.

2: منى حسين عبيد، **نفس المرجع السابق**، ص ص (444-446).

3: أسماء رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2011/2010، ص 108.

ج- اندماج ليبيا في المجتمع الدولي: أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2006 على رفع اسم ليبيا من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، وبداية ظهور تقارير إيجابية من منظمات حقوق الإنسان وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن معارضة ليبيا لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وفتحت المجال لليبيا إلى العودة بتجديد وبيع طائراتها المحتجزة وعودة تقارب العلاقات الليبية والغربية، وازداد التقارب الليبي الأمريكي وارتقت العلاقات بين البلدين إلى مستوى الزيارات المتبادلة حيث قامت وزيرة الخارجية الأمريكية " كوندوليزا رايس" عام 2008 بزيارة رسمية لليبيا حملت في طياتها اندماج ليبيا في المجتمع الدولي.[1]

د- تعزيز الدور الليبي في إفريقيا: انعكس الانفراج في العلاقات بين ليبيا والقوى الغربية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إلى التعاون مع هذه القوى لصالح استمرار الدور الإقليمي لليبيا في القارة، وهذا ما جاء في خطاب الرئيس الليبي معمر القذافي على أن ليبيا هي جسر بين أوروبا وإفريقيا ودعا إلى التعاون مع الاتحاد الأوروبي مما يوحي الرغبة في لعب دور إقليمي في تنمية واستقرار قارة إفريقيا وفتح صفحة جديدة مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والمساهمة في إنشاء تجمع الساحل والصحراء بهدف التعامل الإيجابي مع الجانب الأوروبي والأمريكي، بالإضافة إلى مساهمة نجل القذافي سيف الإسلام في توطيد العلاقات بين ليبيا والقوى الغربية والانفتاح على المشاركة في تنمية القارة الإفريقية في الإطار التبادل الاقتصادي والتجاري بين القوى الغربية وإفريقيا، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت قبولها بالدور الليبي في إفريقيا بعد تعهد ليبيا بعدم الإضرار بالمصالح الأمريكية.[2]

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن سياستها الخارجية الوسيلة الإستراتيجية متمثلة في القوة الناعمة التي تعتبرها أقل كلفة من الوسائل العسكرية وأكثر نجاعة في تحقيق أهدافها والحفاظ على المصالح الأمريكية وفرض هيمنتها في ليبيا ومن ثمة القارة الإفريقية، فقد جعلت من النظام الليبي يأخذ العبرة من حرب العراق ليتخلى عن أسلحة الدمار الشامل مقابل رفع العقوبات التي أثقلت كاهل النظام الاقتصادي الليبي، ثم إيهامه بالوقوف الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية وتدعيمه بالدور الريادي الإفريقي من خلال تحريك المجال الاستثمار في ليبيا، ليقوم النظام الليبي بتبني مجموعة إصلاحات وتوطيد العلاقة بين الجانب الغربي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة على الاقتصادي العالمي، هذه القوة الناعمة جعلت من النظام الليبي يكسب

1: منى حسين عبيد، **نفس المرجع السابق**، ص 446.

2: إسماعيل زروقي، **الدور الإقليمي الليبي تجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة 2010/1990**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2014/2013، ص ص (117-122).

الثقة في الأطراف الخارجية التي لها دور أساسي في مرحلة الإطاحة بالنظام السياسي القائم باستخدام آليات القوة الناعمة والصلبة في آن واحد.

وفي عهد باراك أوباما لجأت الإدارة الأمريكية إلى تدعيم آليات القوة الذكية والتوجه إلى القوة الناعمة باعتبارها تحقق الأهداف المرجوة خاصة في ظل التطورات الجديدة، حيث زادت من آليات القوة الناعمة ببعض من الوسائل التي تهدف إلى تغيير النمط السياسي لليبيا بما يحقق المصالح الأمريكية ومطالبة الولايات المتحدة الأمريكية برحيل نظام الرئيس القذافي لتعارضه مع المصالح الأمريكية وتدعيم الثوار الليبين، ومن بين هذا الآليات:

● **الوسيلة الاستخباراتية (الدعم الاستخباراتي واللجوستي)** : تتصف هذه الآلية بالسرية الهادفة للجماعات الإرهابية وممارسة الإرهاب الدولي لتحقيق أهداف سياسية أو الإرهاب عبر منظمات حكومية، وفي حقيقة الأمر أن هذه الوسيلة ليست حديثة بل تم استخدامها في عهد الرئيس الأمريكي "هاري ترومان"، وتهدف هذه الآلية إلى خلق الفوضى في الدول عند الضرورة من خلال الاتصال السري مع المنظمات الإرهابية وتدعيم العصابات المتمردة على النظام السياسي القائم بشكل غير مباشر لتحقيق مصالح في البلدان التي ترتبط بالمصلحة الأمريكية، ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن أحد أهم الوسائل المهمة في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية على الصعيد العالمي هي الجماعات الإرهابية والعصابات المتمردة لتحقيق مصالحها وأهدافها.[1]

● **الوسيلة الإعلامية – الدعائية:** تحتل الوسيلة الإعلامية والدعائية مكانا مهما في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية، فالمؤسسات الإعلامية الأمريكية تمارس دورا هاما في تحقيق أهداف المصالح الأمريكية كونها المسؤولة على نشر المفاهيم والقيم الأمريكية فضلا على أنها أداة تستعمل لترويج المعلومات وتغطية الأحداث، ونظرا للتطور الأمريكي في إعلام الاتصال والتكنولوجيا أصبحت توظف الدعاية في تنفيذ إستراتيجيتها عبر التأثير على عقول الجماهير وتغيير اتجاهاتهم وسلوكهم بما يخدم الأهداف والمصالح الأمريكية، أو ما سماه " ناي واوين" (Ney wawine) بالقوة الناعمة التي لا تعتمد على بطش الأساطيل والمدافع الحربية إنما تلجأ إلى أسر العقول والأفئدة.[2]

المطلب الثالث: الدور الأمريكي في الأزمة الليبية وتحدياته

شهد العالم العربي عند نهاية عام 2010 موجة حراك وانتفاضة لشعوب العربية في بعض الدول العربية وكانت البداية بتونس ثم مصر إلى أن وصلت الأزمة إلى ليبيا سنة 2011 ليسميه البعض بمصطلح الربيع العربي، لكن حالة ليبيا كانت أكثر تأزم فكانت النتائج وخيمة على دولة ليبيا وشعبها، كما أن هذه التغيرات لحقت بها ردود أفعال دولية وإقليمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها دور إلى جانب مجلس الأمن الدولي، حيث لعبت الولايات المتحدة الأمريكية أدوار مهمة لتوظيف القوة الذكية في ليبيا من خلال سياساتها الخارجية، وبالتالي سيتناول هذا المطلب الدور الأمريكي في الأزمة الليبية.

1- خلفيات وأسباب الأزمة الليبية: بدأت ثورة فبراير 2011 على شكل احتجاجات اندلعت شرارتها في فيفري 2011 شملت بعض المدن الليبية والتي تأثرت بموجة الاحتجاجات المندلعة في الوطن العربي وخاصة الثورة التونسية والمصرية، قاد هذه الثورة الشباب الليبيون الذين طالبوا بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث كانت المظاهرات في البداية سلمية لكن مع مرور الوقت وقيام كتائب القذافي باستخدام الأسلحة النارية والقصف الجوي لقمع المتظاهرين لمحاولة إحباط التظاهر في المدن الليبية، إلى أن تحولت إلى

1: باهر بدران، **نفس المرجع السابق**، ص ص (51-56).

2: **المرجع نفسه**، ص ص (62-63).

حرب أهلية بين مؤيدي النظام وأخرى تسعى إلى الإطاحة بنظام القذافي، إلى استطاع الثوار الدخول إلى طرابلس وسيطروا عليها وإنشاء مجلس وطني انتقالي، وفي أكتوبر 2011 تم القبض على القذافي والإعلان عن مقتله وهذا كان في ظل التعاون الدولي الغربي الداعم للثوار المعارضين لنظام القذافي لتدخل ليبيا في نفق الأزمة وفتح المجال أمام التدخل الدولي والإقليمي، كما للأزمة أسبابها التي أدت إلى تأزم الوضع في ليبيا ومن بين هذه الأسباب:[1]

أ- الأسباب السياسية: اتسم النظام الليبي وبشخصية معمر قذافي كنظام من الأنظمة الديكتاتورية نظرا لعدم توفر الشرعية السياسية، فقد وصل القذافي إلى الحكم عن طريق الانقلاب عام 1969 على الملك إدريس السنوسي، كما أن القذافي كان يقف ضد تأسيس الأحزاب السياسية لطموحاته الشخصية بالاحتفاظ بالحكم.كما أن للعامل القبلي أثر بليغ على استبداد النظام الليبي باعتبار القبيلة واحدة من العوامل التي أثرت على الثقافة السياسية في ليبيا التي قام النظام السياسي الليبي بدور كبير في استغلالها بدعمها والحصول على منافع وامتيازات، فالنظام الليبي في أواخر التسعينات توجه نحو إصلاحات سياسية انعكست على طبيعته ومن أهمها ظهور أنشطة المعارضة، إلا أن القذافي تمسك بالسلطة بشكل عام الذي حكمه 42 سنة.[2]

ب- الأسباب الاقتصادية: تعتبر ليبيا من الدول المهمة المصدرة للنفط والغاز، هذه الثروة لم يستفد منها المجتمع الليبي في بناء بنية تحتية سليمة ونظام إقليمي وصحي فاعل، حيث بقيت عائدات هذه الثروة النفطية من أسرار النظام عن كيفيات استثماراتها وحجم عوائدها بسبب غياب الشفافية، ومن خلال ذلك انخفضت مستويات المعيشة وتعمق الفقر واللامساواة في توزيع الثروة بسبب الفساد المستفحل الذي عزز دور اللجان الثورية، فلقد بدد القذافي ثروة ليبيا في مشاريع غير ذات جدوى فضلا عن تبديد أموال طائلة في شراء معدات الأسلحة، بالإضافة إلى دور الشركات النفطية الأجنبية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في استغلال الثروة النفطية لليبيا وعقد عقود باهضة التكاليف تخدم مصالح الشركات النفطية الأجنبية، ناهيك عن العقوبات التي تعرضت لها ليبيا أدت إلى تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية أمام منع القطاع الخاص من أخذ دوره في فالتنمية الاقتصادية. [3]

1: وصايف الشمري، **رياح التغيير في العالم العربي (2010-2012) الثورة الليبية**، الكويت: إدارة الدراسات والبحوث، 2012، ص ص (06-07).

2: عبد العظيم جبر حافظ، **نفس المرجع السابق**، ص ص (105-106).

3: **المرجع نفسه**، ص ص (106-107).

فالنظام السياسي الليبي عمل على التركيز الشديد للسلطة في يد القذافي في ظل عدم وجود مؤسسات رسمية تتميز بالكفاءة، واحتكار الاقتصاد وسوء تسيير الثروة، هذه الظواهر الاستبدادية انعكست على القرار السياسي لغير صالح الشعب الليبي مما أدى إلى التصعيد الشعبي ضد النظام.[1]

ج- الأسباب الاجتماعية: يمثل البناء الاجتماعي نظاما للعلاقات داخل المجتمع، فمن خلال التركيب الاجتماعي يتحدد التوافق بين أطياف المجتمع، كما تؤدي الاختلافات العرقية والمذهبية والتفرقة إلى عدم توفر العدالة الاجتماعية، وباعتبار ليبيا بلد قبلي يضم العديد من القبائل والتكوينات الاجتماعية المختلفة التي تؤثر تأثير كبير على النظام الاجتماعي وتلعب دورا رئيسيا في توجيه الأحداث السياسية، حيث يعتبر يتمتع رؤساء القبائل بسلطة معنوية حقيقية لكن لا يتمتعون بسلطة إدارية معينة، فالقبائل الليبية كانت تحافظ على البيئة الزراعية التي تهتم بالأرض وأهملت النشاط الصناعي مما أدى إلى بلورة الطبقة الوسطى هذه السياسة شكلت نواة لقيام تنظيمات ثانوية بديلة للقبيلة والخروج عن دائرة النظام القبلي، ظهر الاستقطاب السياسي للمعطى القبلي وتجلى هذا الاستقطاب في استنزاف الرصيد القبلي إعلاميا وعسكريا وسياسيا، حيث اعتبر النظام الذين يقومون بالثورة ضد النظام كمجموعة إرهابية متواطئة مع قوى خارجية تهدد استقرار ليبيا، بالإضافة إلى عدم توزيع الثروة بشكل عادل والاهتمام بفئات المجتمع خاصة الشباب للنهوض بالأسس الاجتماعية السليمة.[2]

د- الأسباب الدولية الخارجية: لا يمكن حصر أسباب الأزمة الليبية في الدوافع الداخلية وإنما كان للأسباب الخارجية تأثيرا كبيرا حدوث الأزمة خاصة القوى الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية التي أعادت الترتيب في إستراتيجيتها وأولوياتها بحسب اهتمامها بالأمن الأمريكي وإعادة ترتيب الخارطة السياسية العربية بما يحقق مصالحها ومصالح حلفائها، ويظهر ذلك في عدم دعمها للدول الديكتاتورية التي تعتمد على مبدأ التوريث السياسي المتقاعسة على إحداث إصلاح داخلي الذي غرضه تحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة، فقد اتجهت الولايات المتحدة إلى تحقيق أهدافها ولاسيما الاقتصادية مما جعلها تقف مع الاحتجاجات ومطالبة القذافي لتخلي عن السلطة لطالما كان هذا الهدف مهم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية لتقوية نفوذها بالمنطقة.[1]

1: **المرجع نفسه**، ص 108.

2: يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2016/2015، ص ص (93-98).

1: عبد العظيم جابر الحافظ، **نفس المرجع السابق**، ص ص (108-109).

2- توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية في الأزمة الليبية: نظرا للتغيير الحاصل في الإدارة الأمريكية بوصول باراك أوباما للحكم عبر القذافي على استعداده للتعامل مع الإدارة الأمريكية، كما علق السفير الأمريكي أن ليبيا تعتبر شريكا في محاربة الإرهاب، لكن هذا التوافق لا يخفي في طياته تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع النظام الليبي لتحقيق مصالحا بالمنطقة، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء ثورات الربيع العربي بالتدخل عبر آليات القوة الذكية سواء في جانبها الناعم أو الصلب بمختلف الأدوات سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وكان نصيب ليبيا الكثير من أنواع هذه التدخلات الأمريكية، فقد لجأت الإدارة الأمريكية على تضييق الخناق على القذافي وعائلته وفتح المجال أمام الشعب الليبي لاختيار من يحكمه وإعطائه الحرية التامة في ممارسة الديمقراطية.[1]

تولت إدارة الرئيس باراك أوباما الحكم بأسلوب مغاير، فقد انتهجت أسلوبا استراتيجيا من ناحية تطبيق القوة الذكية (Smart Power) التي كانت بمثابة عامل مساعد لتطبيق القوة الناعمة وكان من بين الأهداف الرئيسة للقوة الذكية التي كانت بدايتها بتبني الإدارة الأمريكية خيار رحيل الرئيس الليبي معمر القذافي، وتأتي هذه الرغبة من أجل السيطرة على النفط والغاز الليبي لتأمين مصادر الطاقة إلى أوروبا، الأمر الذي سينعكس على تماسك حلف الناتو وتفعيل مهامه الإستراتيجية مستقبلاً، فضلاً عن أنه سيؤدي إلى قطع الطريق أمام القوى المنافسة في هذه المنطقة، ولاسيما الصين التي سمح لها القذافي بدخول شركاتها إلى قارة إفريقيا من خلال البوابة الليبية، حينما نجحت الصين بالحصول على استثمارات هائلة للطاقة في مدينة بنغازي، فدخول الولايات المتحدة تجعلها اقل قدرة على منافستها في ظل عالم يتسم بالتحول، لذلك قررت الولايات المتحدة اعتماد إستراتيجية القوة الذكية لإضعاف قدرات النظام الليبي وذلك عن طريق اعتماد أربع آليات:[2]

1. توظيف وسائل القوة الناعمة الأمريكية لتدريب الناشطين الليبيين وتمويلهم: من بين وسائل القوة الناعمة التي استخدمتها إدارة باراك أوباما تهيئة الشباب الليبي والتواصل مع المعارضة، كما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية بعض الشخصيات البارزة وأبرزهم وزير العدل مصطفى عبد الجليل الذي أصبح من قادة المعارضة والذي أصبح أيضا بعد سقوط القذافي رئيس مؤقت للمجلس الوطني الانتقالي بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، بالإضافة إلى تواصل وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون مع المعارضة لتقديم الدعم بالمال والسلاح، كما قام أوباما بتفويض المخابرات الأمريكية بدعم المعارضة بهدف الإطاحة بالنظام الليبي الذي يعرقل تحقيق المصالح الأمريكية.[3]

1: أحمد سليم عبد الله، **نفس المرجع السابق**، ص ص (107-108).

2: أيمن الفيصل، القوة الناعمة وتوظيفها في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة تجاه الشرق الأوسط، http://www.bayancenter.org/2016/07/2321/، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/03/15.

3: أحمد سليم عبد الله، **نفس المرجع السابق**، ص ص (110-111).

شن حملة دبلوماسية لعزل نظام القذافي للإطاحة به: في بداية الثورة الليبية ضد نظام القـــذافي طالبـــت إدارة باراك أوباما القذافي التنحي والتنازل عن منصبه وهو الأمر الذي رفضه القذافي، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحشيد المجتمع الدولي وحمله على فرض عقوبات على نظام القذافي كخطوة أولى لتدخل من نـــوع أقوى، ونتيجة هذه الجهود الأمريكية فرض المجتمع الدولي عدة عقوبات من بينها تقديم القـــذافي للمحكمـــة الجنائية الدولية على خلفية قمع المتظاهرين ووقوع جرائم ضد الإنسانية ومنع القذافي وأسرته ومساعديه مـــن السفر وتجميد أموال القذافي وعائلته في البنوك الأوروبية.[1]

3. توظيف تكتيك القيادة من الخلف : وظفت السياسة الخارجية الأمريكية في الأزمة الليبية مقتربات القوة الذكية عبر التدخل العسكري من خلال مبدأ القيادة من خلف، فقد كان الخيار العسكري مطروحا وإن لم يكن خيارا أمريكيا مباشرا إلا أنه اعتبر الخيار الرئيسي الذي يؤدي إلى تحقيق التغيير المنشود في ليبيا، والذي تم بموجب قرار 2011/1973 أممي صدر عن مجلس الأمن بحجة حماية المدنيين من انتهاكات الكتائب الموالية للنظام، ومن خلاله دعمت الولايات المتحدة الأمريكية حلف الشمال الأطلسي لإسقاط النظام.[2]

تدخل حلف الشمال الأطلسي جاء نتيجة الأوضاع في ليبيا واستخدام والدخول في حرب أهلية، لكن اتضح أن في الحالة الليبية تباطؤ أمريكي متزايد وغياب الرغبة في الانخراط في استخدام القوة العسكرية نظرا لإدراك الرئيس الأمريكي أوباما أن أي عمل عسكري أمريكي مبالغ فيه قد يضر بشكل كبير المصالح الأمريكية وقد يكون أكثر تكلفة على عاتق الإدارة الأمريكية لذا أوكل المهمة لحلف الشمال الأطلسي وأصر على الوجه الغربي الذي يجب أن يتصدر العملية العسكرية التي تحملت ثقل معظم أنشطتها فرنسا وبريطانيا، حيث شاركت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن حملة حلف الشمال الأطلسي للاطاحة بالنظام القدافي ، ففي هذه المقاربة للرئيس أوباما التي تعتمد على استخدام القوة ضمن التعاون والمشاركة بين القوى الأوروبية.[3]

4.تقديم المساعدات والحوافز لإعادة إعمار ليبيا: بعد التدخل العسكري وتقديم الدعم والمساعدة للمعارضة والكتائب المناوئة لنظام القذافي، وبسقوط هذا الأخير شهدت ليبيا حالة حرب وأصبحت ملاذ للمنظمات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة، بالإضافة إلى تمرد الميلشيات لتصبح ليبيا دولة منهارة وضعيفة في جميع الميادين.[1]

بدأ التنافس بين كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لقيادة إعادة إعمار ليبيا قصد فرض الهيمنة والفوز بأوفر نصيب من حالة الفراغ التي تعيشها ليبيا، لكن هذه المساعدات المقدمة من طرف الدول الثلاث وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر محدودة نظرا لعدم وجود مؤسسات تكفل تسيير هذه

1: **المرجع نفسه**، ص 108.

2: أزهار عبد الله حسين، **نفس المرجع السابق**، ص 81.

3: اياد خلف عمر الكعود، **نفس المرجع السابق**، ص ص (107-108).

[1]- كريستوفر شيفيس وجيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي (عبر وتداعيات للمستقبل)، (ترجمة: مؤسسة قسم بحوث الأمن القومي)، الكونغرس الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص 03.

المساعدات، حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية تدريب للجنود الليبيين في بلغاريا قصد تعزيز الأمن القومي في ليبيا لاحتواء العنف المنتشر على أوسع نطاق وحماية الشعب الليبي كضمان لتحقيق حقوق الإنسان، وبالتالي لا يمكن القول أنه تم إعمار ليبيا نظرا للميلشيات المتواجدة عبر تراب ليبيا والحروب في ما بين قوات الجهادية والإرهابية.[1]

جدول رقم (03): توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا.

القوة	القوة الناعمة	القوة الصلبة	
الآليات	التفاوض والاتفاق مع النظام الليبي لتقارب العلاقات	ـــ العقوبات الاقتصادية (حشد المجتمع الدولي لفرض عقوبات على النظام الليبي لعزله والإطاحة به)	القوة الذكية
	تهيئة الشباب الليبي عن طريق الوسائل الإعلامية والدعائية ووسائل التواصل الاجتماعي		
	دعم المعارضة الليبية	ـــ التدخل العسكري (توظيف القيادة من خلف تحت لواء حلف الناتو)	
	الوسائل اللوجستية والمخابراتية (خلق الفوضى – الفوضى الخلاقة– المتمثلة في الأزمة الليبية)		

المصدر: من إعداد الطالبة.

يوضح الجدول رقم (03) آليات توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا والتي تندرج ضمن تحولات القوة وتغييرها بما يتلاءم مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوظيف كافة أشكال القوة الذكية نظرا للإستراتيجية التي تتبناه القيادة الأمريكية من خلال استخدامها القوة الناعمة التي تعتبر أداة سياسية تعتمد على المفوضات والاتفاقيات لإيهام النظام الليبي بتقارب العلاقات الأمريكية الليبية، أو المراوغات السياسية كدعم المعارضة الليبية أو حشد الجماهير وتغيير وجهة نظرهم من النظام الليبي القائم باستخدام الوسائل الإعلامية مثل التواصل الاجتماعي، أو اللجوء إلى توظيف القوة الصلبة والتي تتجلى فيها استخدام القوة بمفهومها الفعلي كالعقوبات الاقتصادية لتضييق الخناق على النظام الليبي وعزله دوليا وإقليميا، أو عبر استعمال القوة العسكرية المتمثلة في التدخل بالقوة العسكرية والتي تمثلت في صورة القيادة من خلف بإشراك الحلفاء ضمن تدخل حلف الشمال الأطلسي،

1: **المرجع نفسه**، ص ص (79-84).

وبدمج تلك الآليات مشكلة في ذلك القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية تظهر بتوظيف آليات القوة الناعمة والصلبة في آن واحد حتى وإن اختلفت كيفية التوظيف باعتبار أن القوة الذكية لا تظهر كيفيات توظيفها بشكل واضح لضمان الوصول إلى الأهداف بصورة غير واضحة للأطراف الأخرى.

من خلال ما سبق يبدو أن الدور الأمريكي في ليبيا لم يقتصر على إستراتيجية معينة واتضح ذلك بالتدخل الأمريكي تحت غطاء حلف الناتو (القيادة من المقعد الخلفي)، وبعد سقوط القذافي حافظت الإدارة الأمريكية على موقف مساند لجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والوساطات التي تجريها بين الليبيين التي أفضت إلى توقيع اتفاق سياسي بمدينة الصخيرات المغربية في 17 ديسمبر 2015، كما يمكن العثور على خاصية أخرى لهذه الإستراتيجية وهي "الواقعية المفرطة"، أي التعامل مع معطيات الواقع السريعة كما هي دون محاولة التدخل فيها لتوجيهها بأي اتجاه، مما حول الإستراتيجية إلى مجموعة من الموجهات تعتمد على السياق الذي تجري فيه الأحداث أكثر من اعتمادها على محددات صلبة تسير باتجاه تحديد هدف معين، فالولايات المتحدة الأمريكية لم ترسم هدفا يتعلق باستقرار ليبيا أو قيام دولة ذات خصائص معينة بقدر ما وضعت مجموعة من المحاذير تتعلق أساسا بثلاثة ملفات رئيسة:

– ضمان تدفق النفط وفق مسارات السوق الدولية بما لا يمكّن من تسربه إلى كيانات تحسبها واشنطن معادية، مثل الجماعات المسلحة .

–عدم تحول ليبيا إلى مركز جذب وتسليح وتمويل للتنظيمات التي تضعها واشنطن على قوائم الإرهاب مثل تنظيم الدولة والقاعدة وهو ما ظهر في الدعم الذي حظيت به العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة بسرت والتي شارك فيها الطيران الأميركي بفعالية كبير ، كما يفسر ذلك جانبا من الصمت الأميركي عن عمليات اللواء المتقاعد خليفة حفتر في مدينة بنغازي رغم تصاعد تحذيرات المنظمات الإنسانية التي قد تصل في النهاية إلى اتهام حفتر ومقاتليه بارتكاب جرائم حرب.

–مساعدة حلفاء واشنطن الأوروبيين خاصة إيطاليا بشأن المخاوف من تفاقم تدفق المهاجرين الذين قاربوا 200 ألف مهاجر عام 2016. [1]

وبالنسبة للصراع بين حكومة الوفاق المعترف بها دوليا التي يرأسها فائز سراج وبين حفتر الذي يبحث عن الدعم الروسي المتشابه مع بشار الأسد في سوريا، لكن التدخل الروسي لا يمكنه أن يقوم بهذا الدعم نظرا للنفقات الهائلة بتدخلها العسكري في سوريا بالإضافة أن حفتر لم يعد يملك الشرعية الدولية أمام وجود حكومة سراج المدعومة دوليا، فالإستراتيجية التي تنتمي إلى سياسة الرئيس الديمقراطي باراك أوباما وتعامله مع المنطقة فإنها غير مرشحة للتغيير في ظل الرئيس الجمهوري دونالد ترامب الذي أكد خلال لقائه مع رئيس الوزراء الإيطالي السابق باولو جينتلوني في أفريل 2017 لا يرى دورا أمريكيا في ليبيا مضيفا أن الولايات

1: عبد الرزاق عبد السلام العرادي، الدور الغربي في ليبيا (اضطراب وتضارب)، https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/7/25/، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/03/23.

المتحدة الأمريكية تقوم حاليا بالعديد من الأدوار بما فيه الكفاية في أماكن مختلفة من العالم.[1] من الواضح أن تغيير الرؤية الأمريكية تجاه ليبيا عند مجيء ترامب إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أتت أولى مؤشرات تحول الدور الأمريكي مع نهاية ماي 2018، وبانعقاد مؤتمر باريس حول ليبيا زار قائد قوات الأفريكوم الجنرال توماس والدهاوسر Thomas waldhauser عاصمة طرابلس والتقى رئيس حكومة الوفاق فائز السراج وتم التباحث بينهما عن إمكانية تقديم قوات الأفريكوم الدعم اللوجستي لتأمين إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية المقررة في نهاية سنة 2018، كما أن عودة خليفة حفتر عن قرار نقل تبعية المنشآت النفطية إلى الحكومة الليبية المؤقتة في شرق البلاد في جويلية 2018 جاء نتيجة الضغوط الأمريكية والمصحوب أيضا بطلب السراج إلى مجلس الأمن.[2]

3- تحديات الدور الأمريكي تجاه الأزمة الليبية: تواجه الولايات المتحدة الأمريكية جملة من التحديات والصعوبات التي انعكست على سياساتها الخارجية وعقد من تنفيذ استراتيجيتها التي تسعى لتنفيذيها حفاظا على مصالح، ومن بين هذه التحديات ما يلي:

- انقسام الحكومة الليبية إلى كيانين الأول مقره في طبرق الشرقية والثاني مقره في طرابلس مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى الإدارة الأمريكية نتيجة العنف الحاصل بين مؤيدي الحكومتين والصراع بين حكومة الوفاق تحت رئاسة سراج وبين قوات حفتر.

- وجود الدولة الإسلامية (داعش) وانتشار الميلشيات ومجموعات جهادية محلية الذي أدى إلى قلق وتخوف الإدارة الأمريكية وكذا القوى الأوروبية خاصة فيما يتعلق بانتشار السلاح وعدم القدرة على انتزاعه أو استرداده، مما يؤثر ذلك على الأمن القومي الأمريكي.[3]

- التواجد الروسي وانخراطه في الملف الليبي من خلاله لاستقبال الأطراف الليبية في موسكو، علما أن السياسات الروسية في المنطقة العربية تتعارض مع المواقف الأمريكية والغربية،[4]

وبما أن روسيا تسعى لتبوء موقع يليق بها على خارطة العالم ومن بينها منطقة العربية ومنها ليبيا لفرض وجودها على الساحة الدولية، فهذا التدارك وإن كان متأخر يعتبر تحدي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصدر مركز بحوث الشرق الأوسط في معهد العلاقات الدولية التابعة لوزارة الخارجية الروسية تقريرا وضح فيه مستقبل التعامل الروسي للملف وأبدى تخوف روسيا من الفوضى الحاصلة بليبيا، بالإضافة إلى خسارة روسيا لليبيا اقتصاديا وأن روسيا تتجه نحو ليبيا بالتركيز على المسائل الاقتصادية، إلا أن روسيا تجد أن هناك عائق

1: **المرجع نفسه.**

2: مركز الإمارات للسياسات، تصاعد الدور الأمريكي في ليبيا: المؤشرات والأبعاد، http://www.epc.ae/ar/brief/the-us-role-in-libya، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2018/04/09.

3: كريستوفر تشيفيس وبينجامين فيشمان، **ديناميكيات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط**، (ترجمة: مؤسسة قسم بحوث الأمن القومي)، الاتحاد الأوروبي، 2017، ص ص (07-09).

4: عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار، **السياسة الخارجية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011-2014**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية نابلس- فلسطين)، 2015، ص 78.

رئيسي وهو الضغوط الغربية الكبيرة على السلطات الليبية التي بدورها تمنع روسيا من الدخول إلى السوق الليبي، فالتقرير يرى أنه يجب استخدام القوة الروسية الناعمة مقابل الضغوط الغربية على ليبيا مما يوحي وجود التنافس الروسي الأمريكي.[1]

– لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية تجاهل تهديد الأمني الذي تفرضه ليبيا على حلفاء الولايات المتحدة في جنوب البحر المتوسط، حيث تواجه أوروبا ثلاثة تهديدات رئيسية ناشئة من ليبيا هي، الهجرة غير شرعية والنشاط الإجرامي في شبكات الاتجار بالبشر عبر الحدود في إفريقيا والإرهاب، ووفقا لهذه التقارير فإن التنظيمات الإرهابية حاولت الاستفادة من الشبكات الإجرامية.[2]

كما أن السياسة الأمريكية الجديدة تجاه ليبيا ستواجه الكثير من التحديات، وأولها حرب الوكالة الجارية في البلاد بين أطراف دولية وإقليمية والولايات المتحدة بحاجة إلى اقناع مصر والإمارات العربية لوقف دعمها للجنرال خليفة حفتر ودفع جميع الأطراف إلى الحضور إلى طاولة المفاوضات بقيادة الأمم المتحدة وبنوايا حسنة كما أن هناك حاجة إلى معالجة الاخفاقات الأمريكية والأوروبية المتتالية في تدريب القوات المحلية.[3]

من خلال ما سبق يتضح أن هذه التحديات لا تقف أمام أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة الذكية التي تهدف إلى بسط الهيمنة والنفوذ الأمريكي في ليبيا سياسيا واقتصاديا وعسكريا، فالإستراتيجية الأمريكية بالرغم من نجاعتها إلا أنها تواجه تحديات تنعكس على سياستها الخارجية خاصة في بعدها الأمني من خلال مكافحة المنظمات الإرهابية بمختلف أشكالها والهجرة غير الشرعية نتيجة الفوضى وحالة اللاأمن التي تعيشها ليبيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى التنافس الروسي الذي يعتبر تنافس طويل الأمد ويشكل التحدي الأهم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فالقوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بغض النظر عن سلبياتها حققت إلى أبعد حد ممكن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في مجال الثروات النفطية والطاقة.

المبحث الثاني: القوة الذكية في السياسة الأمريكية تجاه إيران

من بين المناطق التي تحظى باهتمام من قبل السياسة الأمريكية منطقة الشرق الأوسط، وتعتبر إيران جزء مهم من هذه المنطقة الجيواستراتيجية نظرا للمقومات السياسية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية التي تؤثر على المنطقة بشكل كبير وكفيل بتغيير موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط وكذا منطقة الخليج العربي، كما تختلف السياسة الأمريكية تجاه إيران عن سياساتها تجاه ليبيا لعدة اعتبارات ستكشف عنها هذه الدراسة سواء من خلال المحددات أو تحولات القوة التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن نقطة الاشتراك

1: **المرجع نفسه**، ص ص (78-89).

2: رائد صالحة، إدارة ترامب تخطط لتوسيع التدخل الأمريكي في ليبيا، https://www.alquds.co.uk/، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/03/29.

3: **المرجع نفسه**.

تتضح في تحقيق وأهداف السياسات الأمريكية، وعليه سيتناول المبحث القوة الذكية التي تقوم السياسة الأمريكية في توظيفها تجاه إيران للوصول إلى أهم آلياتها.

المطلب الأول: محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران

تحتل إيران مكانة بالغة الأهمية في السياسة الخارجية الأمريكية كونها لها العوامل التي تجعل منها محور أساسي في منطقة الشرق الأوسط والتي أصبحت من أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، كما ترتبط السياسة الأمريكية بمجموعة محددات لاستغلالها في التعامل مع الطرف الإيراني وفرض هيمنتها وسيطرتها عليه، حيث سيتناول هذا المطلب أهم المحددات المرتبطة بتحولات القوة في السياسة الأمريكية تجاه إيران، وتمثل هذه المحددات في:

1- المحددات الاقتصادية: تعتبر إيران ثاني أكبر قوة اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد المملكة العربية السعودية، كما تحتل المركز الثاني في العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي والمركز الرابع في احتياطات النفط الخام مما يوحي اعتماد إيرادات الحكومة الإيرانية على الإيرادات النفطية بالإضافة إلى ثروات طبيعية أخرى مثل اليورانيوم، وبهذه المقومات الاقتصادية والثورات الطبيعية تجعل من إيران قوة اقتصادية في المنطقة.[1]

في ظل الإمكانيات الاقتصادية الإيرانية الضخمة التي تجعل من إيران تلعب دور إقليمي فاعل، الذي بدوره يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياسات تؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد الايراني خاصة الدور الاقليمي الذي تتمحور أهدافه للسياسة الخارجية الإيرانية، بالإضافة تبني السياسة الأمريكية استخدام القوة للسيطرة على الاقتصاد الإيراني أو التأثير عليه للحد من فاعليتها في منطقة الشرق الأوسط.[2]

تشترك التوجهات والمحددات الاقتصادية للسياسة الأمريكية في تعاملها مع الدول التي تتملك ثروات نفطية مثل ليبيا وإيران وتعتبرها كامتداد للقوة والتحكم في أسعارها للسيطرة على السوق النفطية، فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية عبر التاريخ على دول منطقة الشرق الأوسط للحفاظ على مصالحها مثل إسرائيل

1: عبد الكريم كيبش وحسنا عبد الحق، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدور الإيراني في الخليج العربي من أوباما إلى ترامب في حدود الاستمرارية والتغيير، العدد رقم:01، **المركز الديمقراطي العربي**، ألمانيا، 2017، ص ص (228-230).

2: محمد المهدي شنين، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (2001-2013)**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2014/2013، ص 83.

الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة وإيران الشاه مثلما اعتمدت على الملك السنوسي في ليبيا للتحكم في المناطق ذات الامتداد النفطي لتدعيم الاقتصاد الأمريكي في المناطق النفطية الكبرى، لكن مع تغير موازين القوة في المنطقة تغيرت معها العلاقات الأمريكية الإيرانية خاصة بعد حرب الخليج الثانية لمحاربة إيران والعراق كدول لها تأثيرها بشكل مباشر في المنطقة والذي ينعكس على المصالح الاقتصادية الأمريكية.[1]

2- المحددات الجغرافية: ترتبط الأهمية المادية لإيران في الإمكانيات والقدرات التي تتمتع بها لتتيح لها إمكانية التحرك ولعب دورا إقليميا مؤثرا في سلوك الدول الأخرى وسياساتها أو حتى تشكيل علاقات القوى، وتتمثل أهمية إيران في موقعها الجغرافي، حيث تقع بين خطي عرض 25-40 درجة شمالا وبين خطي طول 44-63 درجة شمالا، وتحدها من الشمال أذربيجان وأرمينيا وتركمانستان، ومن الغرب العراق وتركيا، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب، تبلغ مساحة إيران حوالي 1.648 مليون كم^2 وهي مساحة تعادل خمس مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وتعادل كذلك مساحة الجزر البريطانية وفرنسا وسويسرا وبلجيكا وهولندا وألمانيا مجتمعة، كما أصبحت إيران في موقع جيوسياسي مهم لوقوعها بين منابع النفط المهمة في الخليج العربي وآسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين، وبذلك يشكل ارتباط بين أوروبا وآسيا برا بواسطة طريق الحرير، إذ تعد إيران الطريق الأقصر والممر المركزي للمواصلات بين هاتين القارتين، ومما يزيد أهمية إيران جغرافيا إطلالتها بمضيق هرمز الذي يعد حلقة الاتصال الوحيدة بين مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، ويتمتع هذا المضيق بأهمية إستراتيجية عالمية فهو يعتبر الشريان الذي يغذي العالم الصناعي بالطاقة إذ ينقل من خلال هذا المضيق يوميا نحو 17 مليون برميل من النفط، ونحو 3.5 بليون متر مكعب من الغاز يوميا، أي ما يعادل حوالي 40% من الاحتياجات النفطية المنقولة بحريا، وحوالي 20% من احتياجات العالم النفطية، وتجتازه يوميا من 20 إلى 30 ناقلة نفط، وبهذا الموقع الجغرافي المهم الذي تتمتع به إيران سوف يتيح لها فرصة ممارسة دور إقليمي مؤثر في تفاعلات المنطقة، والذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية من بين تحديات سياستها في منطقة الشرق الأوسط.[2]

1: خديجة محجوب محمد الصالح، **النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من الحظر النفطي 1973 حتى حرب الخليج الثانية**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية)،د. س. ن، ص ص (67-70).

2: سليم كاطع علي، " البعد الإيراني في السياسة الخارجية الأمريكية "، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد رقم: 60، بغداد، د. س. ن، ص ص (161-162).

فقد وصف زبغنيو بريجنسكي Z.Brezinski مستشار الأمن القومي الأمريكي سابقا إيران بـــــ: " المحور الجيوبوليتيكي في إطار منطقتها، والذي يجب على الولايات المتحدة أخذه في عين الاعتبار لدى رسم ساساتها تجاه هذه المنطقة ".[1]

الشكل رقم (02): المعابر النفطية الإلزامية في العالم.

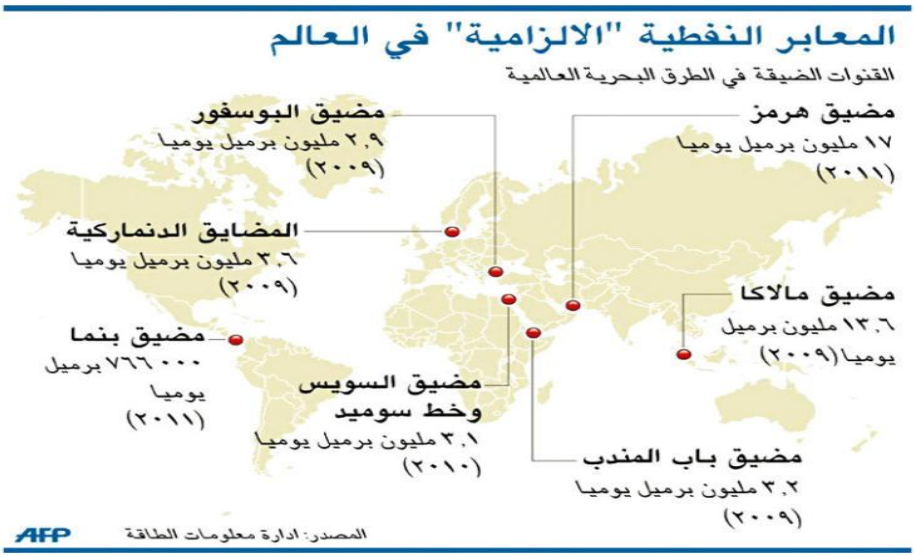

المصدر: أحمد عبد الكاظم موسى، **نفس المرجع السابق**، ص 150.

الشكل رقم (02) يوضح مدى أهمية المنطقة التي تقع فيها إيران، حيث يعتبر مضيق هرمز من بين المعابر النفطية العالمية المهمة التي تمثل كمناطق إستراتيجية حيوية، وبمقارنة بين المعابر الموجودة في الشكل، يعتبر مضيق هرمز المعبر الذي تمر عليها أكبر الكميات النفطية والبالغة 17 مليون برميل يوميا سنة 2011، فهي كمية معتبرة وتشكل منطقة إستراتيجية بالنسبة للدول التي من أولوياتها منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وإيران بصفة خاصة، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية التي تركز بشكل أساسي على هذه المنطقة الحيوية كمصدر للطاقة وكمنطقة لها أهميتها في محددات السياسة الأمريكية.

تختلف المحددات الجغرافية للسياسة الأمريكية تجاه إيران عن المحددات الجغرافية بليبيا نظرا للمجال الجغرافي لإيران الذي يعتبر له أهمية إستراتيجية بالنسبة للسياسة الأمريكية، ويتضح هذا الاختلاف في أهمية الموقع الجغرافي الإيراني عن موقع الجغرافي الليبي من خلال أن إيران هي أقوى الدول في المنطقة وتعتبر معبر اقتصادي بين القارة الآسيوية والأوروبية، كما أن إيران تمتلك الإمكانيات الجغرافية لتلعب الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط على خلاف ما هو عليه في ليبيا في ظل وجود دول أقوى في إفريقيا وتمتلك إمكانيات

1: **المرجع نفسه**، ص 162.

جغرافية أكبر من ليبيا ويعتبر لها دور إقليمي في إفريقيا مثل الجزائر والمغرب وتونس وغير من الدول الإفريقية الأخرى.

3- المحددات الإستراتيجية والأمنية: تعتمد السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على جملة من المحددات الإستراتيجية والأمنية والتي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية كثوابت لا يمكن التنازل عليها، ولقد ركزت سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران على التمسك بالعناصر الإستراتيجية والأمنية لضمان هيمنتها في المنطقة والحد من الدور الإيراني وتشمل على:

- حماية أمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكري.
- التفوق الأمريكي على جميع الأصعدة ومنع ظهور القوى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية.
- استمرار تدفق واردات النفط والمحافظة على أمن الخليج.
- مكافحة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- حماية الديمقراطية وحقوق الانسان.[1]

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو تبرير سياستها المتبعة نحو إيران من خلال رؤية الأمريكية التي وضعت إيران ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب عبر تقديم ودعم وتمويل لبعض الأحزاب والحركات الإسلامية التي تصفها الولايات المتحدة الأمريكية بالإرهابية مثل (حزب الله في لبنان و حماس بفلسطين) والتي هي ضد الاحتلال الإسرائيلي، فضلا عن معارضة إيران لعملية التسوية العربية الإسرائيلية وموقفها السياسي الأيديولوجي الرافض لوجود إسرائيل، لذلك أرادت الإدارة الأمريكية تقليص دور إيران في المنطقة للحفاظ على أمنها القومي من خلال مكافحة الإرهاب والحفاظ على أمن حليفها الإستراتيجي إسرائيل واعتبرت إيران من الدول الراعية للإرهاب.[2]

الأمر الذي دفع بالإدارة الأمريكية إلى تبني إستراتيجية (الاحتواء المزدوج) عام 1993 باحتواء العراق وإيران، وبعد الغزو الأمريكي على العراق سنة 2003 حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيع إيران للاجتناب تدخلها في العراق باتهامها تقديم الدعم للأحزاب السياسية العراقية وكذا تنظيم القاعدة في العراق للحفاظ على مصالح ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية خاصة فيما يتعلق بالنفط العراقي.[3]

كما أن سياسة الاحتواء التي تبنتها الإدارة الأمريكية ضد إيران كان من مبرراتها سعي إيران لامتلاك السلاح النووي و أسلحة الدمار الشامل، حيث زادت الرغبة الإيرانية في ذلك بسبب ارتفاع عائدات البترول واستغل جزء منها لتمويل الحصول على أسلحة متطورة.[4]

1: إسلام عيادي، **نفس المرجع السابق**، ص ص (42-44).

2: سليم كاطع علي، **نفس المرجع السابق**، ص 165.

3: **المرجع نفسه**، ص 166.

4: أيمن يوسف، " إيران في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية: من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد "، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، د.م.ن، المجلد رقم: 5، العدد رقم: 1، 2008، ص 160.

ومن جهة أخرى وضعت الولايات المتحدة الأمريكية حكما دوليا على مراقبة حقوق الإنسان، حيث انتقدت الولايات المتحدة إيران على سجلها لحقوق الإنسان باتهامها باغتيال ناشطين سياسيين معارضين للنظام الإيراني.[1]

قد تتشابه المحددات الإستراتيجية والأمنية للسياسة الأمريكية تجاه إيران مع المحددات الإستراتيجية والأمنية تجاه ليبيا في استعمال مبرر مكافحة الإرهاب باعتبار ليبيا وإيران دولتين تدعمان المنظمات الإرهابية وضمهم في الدول الراعية للإرهاب، وباعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وليبيا وإيران لجأت إلى امتلاك هذا النوع من الأسلحة، وهذا يمثل محدد أمني للسياسة الأمريكية كونها تحافظ على أمنها القومي في المناطق الإستراتيجية التي لها امتداد نفطي، إلا أن الاختلاف يتمثل في عنصرين للمحددات الإستراتيجية والأمنية للسياسة الأمريكية تجاه إيران وهما:

أ- أمن إسرائيل والحفاظ على مكانتها في منطقة الشرق الأوسط مما يوضح دور اللوبي الصهيوني في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية.

ب- المحافظة على أمن الخليج العربي من منطلق دول تمتلك احتياطي نفطي معتبر ومهم بهدف تمويل الولايات المتحدة الأمريكية بالطاقة بأسعار مناسبة والحفاظ على مصالحها في المنطقة.

4- المحددات التاريخية: يرجع التاريخ الفعلي للنفوذ الأمريكي في إيران عام 1953 عندما قامت إدارة أيزنهاور Eisenhozer على الانضمام للخطة البريطانية (عملية أجاكس- Operation Ajax) لإسقاط رئيس الوزراء الإيراني ذي التوجه القومي " محمد مصدق " الذي أصدر قرار تأميم قطاع النفط وأعلن قطع العلاقات مع بريطانيا، لذلك قامت المخابرات الأمريكية بالتعاون مع الاستخبارات البريطانية بدعم ومساندة انقلاب الجنرال " زاهيدي " الذي أطاح بمصدق وأعاد الشاه " محمد رضا بلهوي " إلى العرش الذي يعد من الحلفاء الوفيين للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وفي ظل حكم الشاه تميزت العلاقات الأمريكية الإيرانية بالتفاهم بين البلدين، فمثلما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية المعارضة للإطاحة بمحمد مصدق فقد مارس الإعلام العربي والأمريكي للتضييق الخناق على الشاه وإنجاح ثورة الخميني المعارض لسياسات محمد مصدق، لكن الاختلاف يكمن في قيام الشعب الإيراني بالثورة ضد النظام القائم، وتجدر الإشارة أن الشعارات التي كانت خلال ثورة الخميني الموت لأمريكا- الموت لإسرائيل تخفي في باطنها العمالة للولايات المتحدة الأمريكية واتضح ذلك بفضيحة (إيران- جيت) التي كشفت أن إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان قد باعت سرا الأسلحة لإيران عن طريق إسرائيل.[3]

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على استغلال الأحداث التاريخية للضغط على سياسات إيران خاصة الملف النووي، ويظهر ذلك بطرح الخيار العسكري مثلما كان في العراق سنة 2003 بسبب امتلاك

1: **المرجع نفسه**، ص 161.

2: ضيف الله الضعيان، " العلاقات الأمريكية الإيرانية الوجه الآخر "، **جريدة الشرق الأوسط**، السعودية، د. س. ن، ص 234.

3: **المرجع نفسه**، ص ص (234-236).

أسلحة الدمار الشامل بالرغم من استفادة إيران من الاحتلال الأمريكي للعراق من خلال التخلص من نظام صدام حسين المعارض الشرس لسياسات إيران في المنطقة، وكذا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان بوصول حركة طالبان للحكم بحجة محاربة الإرهاب، حيث إيران تدعم المقاومة اللبنانية المتمثلة في حزب الله، إلا أن سياسات الأمريكية باستغلالها للمحددات التاريخية لم تصل إلى الهدف الأساسي وهو تخلي إيران عن برنامجها النووي.[1]

المطلب الثاني: آليات القوة الأمريكية تجاه إيران

تتبع الولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجية التي من شأنها تحقق الهيمنة والسيطرة على المناطق الحيوية التي تضمن لها تحقيق مصالحها عن طريق توظيف كافة آليات القوة، فقد لجأت إلى استخدام القوة الصلبة والقوة الناعمة أو الدمج بين القوة الصلبة والناعمة المتمثلة في القوة الذكية وهو ما تناوله المبحث الأول الخاص بليبيا، فآليات القوة الأمريكية تجاه إيران قد تأخذ إستراتيجية مغايرة على ما هو الحال تجاه ليبيا نظرا للمتغيرات السياسية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية التي توضح اختلاف كيفية توظيف القوة تجاه إيران، لذلك سيتناول هذا المطلب أهم آليات القوة الأمريكية تجاه إيران.

1- آليات القوة الصلبة تجاه إيران: اتسمت العلاقات الأمريكية الإيرانية في فترة العالمية الثانية في ظل وصول الشاه محمد رضا البهلوي سنة 1941 ضمن التنافس الأمريكي السوفيتي، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عملت إيران ضمن النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، حيث بدأت العلاقات الأمريكية الإيرانية بالتقارب مما أدى إلى تقديم المساعدات المالية الأمريكية لإيران، إلا أن توتر العلاقات بدأ عند وصول محمد مصدق للحكم واعتبرته إدارة أيزنهاور يهدد المصالح لأمريكية ويعمل على تحقيق المد الشيوعي في المنطقة، وهذا مما أدى إلى الإطاحة بنظام مصدق واسترجاع حكم الشاه بمعية التحالف الاوروبي الأمريكي.[2]

يعتبر حكم الشاه في إيران حليف للولايات المتحدة الأمريكية واتضح ذلك باعترافه بإسرائيل، إلا أن الوضع الداخلي في إيران أخذ منحى آخر بحدوث الثورة الإيرانية الإسلامية سنة 1979 وعلى إثرها تم إسقاط الشاه، الحلقة التي بدأت فيها العلاقات الأمريكية الإيرانية بوصول الخميني للحكم الذي يعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية بما فيها روسيا قوة تعمل استغلال ثروات المنطقة.[3]

أ- العقوبات الاقتصادية: كانت بداية فرض عقوبات اقتصادية على إيران ضمن السياسات الأمريكية خلال أزمة الرهائن سنة 1979 حينما أقدم مجموعة طلاب على اقتحام السفارة الأمريكية في طهران وقاموا باحتجاز الموظفين والدبلوماسيين فيها كرهائن مطالبين بتسليم الشاه إلى إيران، حيث قامت بعض العناصر الدينية من

1: **المرجع نفسه**، ص ص (238-241).

2: أسماء أمينة قاسم، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة 2003-2014**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجلالي بونعامة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسة)، جوان 2015، ص ص (74-75).

3: **المرجع نفسه**، ص 76.

الخميني بدعم الطلاب في مسعاهم للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتسليم الشاه وثروته للسلطات الإيرانية، وعلى إثر هذه الأزمة سعت إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر djemi carter لحل الأزمة بالطرق الدبلوماسية والتفاوض بالإفراج عن الرهائن مقابل السماح للسلطات الإيرانية بملاحقة الشاه وأفراد عائلته في المحاكم الأمريكية إلا أنها قوبلت بالرفض من الطرف الإيراني، لذلك لجأت الإدارة الأمريكية إلى الضغط على الاقتصادي الإيراني، حيث تم فرض حظر اقتصادي كامل من خلال قطاع المشتريات الأمريكية من النفط الإيراني، كما قررت إدارة كارتر تجميد الممتلكات الإيرانية الموجودة في البنوك الأمريكية على إثر طلب الإيرانيين سحب ودائعهم منها.[1]

فمن بين العقوبات الاقتصادية الأخرى ضد إيران تتمثل في برنامجها النووي الذي كانت بدايته سنة 1960 في عهد الشاه حينها كانت العلاقات الأمريكية الإيرانية علاقات قوية ووطيدة فيما بين البلدين، فيعتبر الملف النووي الركيزة الأساسية لتأزم العلاقات الأمريكية الإيرانية خاصة بعد ملاحظة تطور البنية النووية الخاصة بالأبحاث النووية من خلال التنقيب وتخصيب اليورانيوم، لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتوظيف الآليات القانونية الدولية تجاه البرنامج النووي وتمثل ذلك في قرار مجلس الأمن رقم: 1737 سنة 2006 الذي بموجبه يلزم أعضاء الأمم المتحدة بمنع إمدادات وبيع أو نقل كل المواد والمعدات والبضائع والتكنولوجيا التي تساهم في الأنشطة المتعلقة بالتخصيب أو المياه الثقيلة، كما أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1747 لزيادة الضغط على إيران بخصوص برنامجها النووي.[2]

بالنظر إلى استعمال القوة الصلبة للسياسة الأمريكية تجاه إيران ومقارنتها بليبيا ومدى تأثيرها على النظامين الليبي والإيراني فقد أثرت السياسات الصلبة الأمريكية على اقتصاد الدولتين قصد إخضاعهما للهيمنة الأمريكية في المناطق الحيوية، إلا أنه أمام هشاشة الاقتصادي الليبي وضعف الدول في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي انعكس على الجبهة الداخلية، فقد خضع النظام الليبي لضغوطات السياسة الأمريكية بداية بتخليه عن أسلحة الدمار الشامل إلى أن واجه أزمة داخلية كرست الولايات المتحدة الأمريكية كافة السبل لاستغلالها للإطاحة بالنظام الذي طالما اعتبرته من معيقات مصالحها في القارة الإفريقية، على عكس ما كان في إيران التي لم يتأثر اقتصادها بشكل بالغا مقارنة بليبيا نظرا لموقعها الجغرافي الحيوي والذي يشكل أهمية كبيرة للقوى الغربية والدول المجاورة لها، حيث بقيت المبادلات التجارية بين بعض حلفاء إيران مثل الإمارات وتركيا وغيرهما من الدول، فالعقوبات الاقتصادية الممارسة ضد إيران نتيجة سياساتها وأساسها برنامجها النووي لم تحقق الأهداف المنشودة للإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

1: عليان محمود عليان، " العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد النصف الثاني من القرن العشرين "، **المركز الديمقراطي العربي** العدد رقم: 01، ألمانيا، 2017، ص ص (129-130).

2: هاشم أجريد الخوالدة، **السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991-2012)**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية)، 2013، ص ص (30-72).

ب- التهديد بالتدخل العسكري: شعرت إيران بأنها ستكون الهدف التالي للولايات المتحدة الأمريكية بعد تدخلها العسكري في العراق وأفغانستان بسبب عدم رضوخها للعقوبات الاقتصادية، حيث أعلن مسؤولون أمريكيون خلال العهدة الثانية للرئيس الأمريكي بوش الابن أن الهدف الأساسي الذي سيعمل على تحقيقه هو توجيه ضربة عسكرية ضد إيران وإسقاط نظامها السياسي وأن هناك فرصة متاحة لتدمير مجمع النووي الإيراني الرئيسي في بوشهر، فقد طرحت هذه الإستراتيجية لفرض تغيير في إيران لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط انطلاقا من الحرب على العراق ونتائجها ليكون لإيران دورا في العراق بما ينسجم مع التطلعات والسياسات الأمريكية فضلا عن وقف دعمها لحزب الله وسوريا وفك التحالف الإستراتيجي معهما، فيما قامت الولايات المتحدة الأمريكية للتفاوض مع العراق لتوقيع اتفاقية الاطار الإستراتيجي لضمان تواجدها العسكري على الأراضي العراقية لذلك سعت إيران لإفراغ الاتفاقية من محتواها للحد من التواجد العسكري في المنطقة مما يهدد أمنها القومي، كما صرح الرئيس الأمريكي بوش الابن أن إدارته تضع كافة الخيارات بشأن الملف النووي الإيراني وأنها مستعدة للجوء إلى القوة في حالة فشل الطرق الدبلوماسية.[1]

2- آليات القوة الناعمة تجاه إيران: لم تعتمد الإستراتيجية الأمريكية في سياساتها الخارجية على الجانب الخشن فقط، فقد استعملت الجانب الناعم كقوة يمكن لها التأثير على إيران خاصة التخلي على برنامجها النووي الذي يهدد أمنها القومي ويهدد أمن إسرائيل باعتبارها دولة أساسية تؤثر في صناعة القرار الأمريكي، ومن بين أهم الآليات التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في توظيف القوة الناعمة تجاه إيران ما يلي:

أ- تشجيع الأصوات الإصلاحية والمعتدلة داخل إيرن: حيث تعتبر هذه الوسيلة كأداة ترغيبية ناعمة تعمل على مساندة وتشجيع الفئات التي تطالب بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إيران، فقد وجه الرئيس الأمريكي بوش الابن رسالة للشعب الإيراني واعتبر من حق الإيرانيين أن يحموا ويدافعوا عن حقوقهم السيادية في منطقة الخليج، وامتدح بوش الشعب الإيراني بأنه شعب جاد ومجتهد وعملي ويمتلك تاريخا عريقا وثقافة غنية وقدرات إدارية وتجارية تؤهلهم لاحتلال مكانة محترمة بين شعوب الأرض، وفي الإطار نفسه شرح نيكولاس بيرنز Nicolas Brienz مساعد الوزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط كيفية فتح قنوات مع المعارضة خاصة المعتدلين منها من أجل توضيح وجهة النظر الأمريكية التي ترى أن سياسة إيران تحت قيادة أحمدي نجاد بدأت تأخذ أبعاد خطيرة مثل دعم الإرهاب، ومن هنا جاءت زيارة محمد خاتمي للولايات المتحدة من أجل تقوية الأصوات الإصلاحية داخل إيران وإقناعها بضرورة وأهمية رفع أصواتها ضد حكومة نجاد.[2]

بالرغم من نجاح سبل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في حشد المعارضة الإيرانيين إلا أنها لم تلقى نفس النجاح في حشد المعارضة الليبية التي كانت تبحث عن الدعم الأمريكي واعتباره الوسيلة الوحيدة للقضاء

1: أحمد عبد الكاظم موسى، **مكانة إيران الإقليمية في الإستراتيجية الأمريكية بعد عام 2003**، (مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة النهرين العراق: كلية العلوم السياسية)، 2015، ص ص (241-261).

2: أيمن يوسف، **نفس المرجع السابق**، ص ص (170-171).

على نظام القذافي، فالجبهة الداخلية في إيران تعتبر أن التدخل الأمريكي في شؤون إيران ما هو إلا لبسط نفوذها في المنطقة والوقوف ضد امتلاك إيران للأسلحة النووية، بالإضافة إلى أن الوضع الليبي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا مختلف على ما هو في إيران بالرغم من التأثير عليها بالعقوبات الاقتصادية فقد حافظت على توازن الاقتصادي الاجتماعي نظرا للمنطقة الحيوية التي تقع فيها إيران.

ب- الإدعاء بدعم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان في إيران: عملت إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن على بذل جهود بتخصيص أموال لدعم الديمقراطية في إيران سنة 2004، كما وقع بوش الابن سنة 2006 على قانون دعم الحرية في إيران الذي قام الكونغرس بسنه وخصص مساعدات مالية وسياسية للأشخاص والمنظمات والكيانات المحلية والخارجية التي تعمل من أجل دعم وتعزيز الديمقراطية في إيران، كما رصدت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا مبلغ مليون دولار لتسجيل انتهاكات حقوق الإنسان في إيران وقامت الإدارة الأمريكية بزيادة تواجد الدبلوماسيين الأمريكيين المتحدثين بالفارسية في البعثات الدبلوماسية الأمريكية المتواجدة في الدول المجاورة، أو التي يوجد بها جاليات إيرانية كبيرة، وبالرغم من إدعاء الرئيس الأمريكي دبليو بوش بأن برامج تعزيز الديمقراطية كانت تهدف إلي تعزيز التطور السياسي في إيران وتغيير سلوك النظام وليس قلب نظام الحكم، إلا أن بعض التحقيقات الصحفية أشارت إلى أن الرئيس الأمريكي جورج بوش أذن بعمليات سرية لزعزعة استقرار النظام الإيراني تنطوي على تقديم المساعدة لبعض الجماعات المسلحة على أساس اثني تصل إلى 400 مليون دولار.[1]

ج- الوسائل الدبلوماسية: منذ مجيء باراك أوباما على رأس الإدارة الأمريكية بدأت بوادر ظهور الأدوات الدبلوماسية تظهر في العلاقات الأمريكية الإيرانية، فقد تبنت إدارة أوباما إستراتيجية جديدة تهدف إلى استغلال الآليات الناعمة عوض الإفراط في الآليات الصلبة، حيث صرح روبرت غيتس Robert guets وزير الدفاع الأمريكي بأنه يمكن التفاوض والحوار مع إيران بهدف تحسين الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، واتسمت في العهدة الثانية لأوباما بالانتقال إلى مرحلة الدبلوماسية الهادئة إلى مرحلة التعاون المعلن مع نظام إيران، هذه الإستراتيجية الأمريكية التي تنظر إلى مستقبل إيران النووي كاختيارات حرجة للإدارة الأمريكية والذي تضمنه تقرير مؤسسة راند RAND بالرؤية الأمريكية إزاء احتواء إيران باعتبارها اعترافا ضمنيا بفشل العقوبات الاقتصادية في إيقاف البرنامج النووي الإيراني مع ضرورة تبني سياسة جديدة تجاه إيران.[2]

هذه السياسة تتمثل في تقديم الحوافز لإقناع إيران بالتخلي عن فكرة إنتاج سلاح النووي والتخفيف من العقوبات الاقتصادية والتخلي كذلك على مفهوم التهديد العسكري، وفي حقيقة الأمر للتصور الجديد يتمحور

1: أحمد محمد عبد المنعم السيد أحمد، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه تصاعد النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط (2003 إلى 2013)، https://democraticac.de/?p=35870، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/04/03.

2: عبد الكريم كيبش وحسنا عبد الحق، **نفس المرجع السابق**، ص ص (353-354).

حول إيمان إدارة أوباما بأن إيران يمكن إقناعها بعدم السعي للحصول على الأسلحة النووية، ومن جهة أخرى رغبة إيران في إنهاء العقوبات الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: الدور الأمريكي في أزمة البرنامج النووي الإيراني

بعدما تطرقت الدراسة إلى آليات القوة الصلبة والقوة الناعمة للسياسة الأمريكية تجاه إيران، يأتي الدور على توظيف القوة الذكية التي تعتبر من الوسائل المعتمدة في السياسة الخارجية، حيث شهدت أزمة البرنامج النووي الإيراني استخدام القوة الذكية للضغط على إيران للوقف برنامجها تماشيا مع السياسات الخارجية الأمريكية للحفاظ على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، فقد شكل ملف إيران النووي أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية خاصة في فترة حكم باراك أوباما وفترة دونالد ترامب مما يوضح الأهمية التي تحظي بها هذه القضية لدى صانع القرار الأمريكي والاعتماد على كافة الإستراتيجيات المتاحة للوصول إلى الأهداف المسطرة من خلال الاهتمام بقضية البرنامج النووي الإيراني، لذلك سيتناول هذا المطلب الدور الأمريكي في أزمة البرنامج النووي الإيراني والوقوف على أهم الوسائل لتوظيف القوة الذكية في هذا المجال.

1- دوافع امتلاك إيران للبرنامج النووي: منذ سنوات والملف الإيراني في مقدمة أسباب توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية، وازدادت حدة التوتر منذ عام 2002، وبالعودة للأحداث يتضح أن أسباب الأزمة موجودة بواشنطن وليس بطهران لأن من جعل من المشروع النووي الإيراني أزمة هي الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران.[2]

وقد اختلفت أسباب امتلاك إيران للبرنامج النووي منذ اكتشاف بناء منشأتين نوويتين جديدتين في منطقتي "بآراكونتانز"، ومن خلال ذلك اعتبرت الوكالة الدولية للطاقة أن هذا السلوك يمثل انتهاك لمعاهدة منع انتشار النووي، وفي إطار وجود معدات مركزية لتخصيب اليورانيوم اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النهج يضر يساهم في انتشار الأسلحة النووية أمام سعي إيران لامتلاك الأسلحة النووية، ومن بين أسباب وأهداف إيران لامتلاك وتطوير البرنامج النووي ما يلي:[3]

أ- الدوافع السياسية: تهدف إيران إلى تعزيز مكانتها في السياسة الدولية سواء على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الدولي، حيث بامتلاك إيران للسلاح النووي يساعدها على تعزيز مكانتها السياسية لتحقيق الأمن والهيبة والقدرة على التفاوض. وبعد الثورة الإسلامية وما نتج عنها من ضرورة القضاء على التبعية وتحقيق الاستقلال والاعتماد الذاتي وعدم الخضوع للسياسات الخارجية خاصة تلك المتعلقة بالدول الكبرى، حيث

1: **المرجع نفسه**، ص 354.

2: نجاة أبركان، " الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبية وسياسة المواجهة الأمريكية "، **مجلة المفكر**، العدد رقم: 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، د. س. ن، ص 288.

3: أسماء أمينة قاسم، **نفس المرجع السابق**، ص ص (94-95).

جعل من الاستقلالية ركيزة للسياسة الإيرانية مبررا لسعي إيران لتطوير برنامجها النووي خاصة في ظل ما عانته إيران من تبعية لتركيا وروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال ذلك ترى إيران أن امتلاكها للبرنامج النووي سيضمن استقلال إيران أكثر.[1]

يرتبط امتلاك إيران لبرنامج النووي بمفهوم العدالة باعتبارها ركنا أساسي في الخطاب الإيراني الديني الذي تغذيه الأفكار الشيعية، فالنظام الدولي عندها قائم على ازدواجية المعايير وسيادة الظلم المقنن، حيث تنظر إيران بعدم التعامل مع البرنامج النووي الإسرائيلي بنفس التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، فتنظر إيران إلى ذلك في ممارسة حقها الطبيعي في الحصول على الطاقة النووية بتكريس مفهوم العدل الذي يعتبر مفهوم جوهري في النظام الإسلامي، لذلك طالبت طهران بشرط العدل والاحترام كمقدمة لأي حوار مع القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ب- الدوافع الاقتصادية: من خلال البرنامج النووي تهدف إيران إلى تأمين 20% من الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها لاسيما في ظل زيادة السكان، بالإضافة إلى تنويع الاقتصاد الإيراني والاعتماد على كافة الثروات المتاحة والتقليل من الاعتماد على الغاز والنفط وضمان الحصول على المزيد من العائدات من العملة الصعبة، ولقد أنفقت إيران خلال فترة الشاه ثروة كبيرة على برنامجها النووي للاهتمام بالطاقة.[3]

في إطار استقطاب الاستثمار الذي تعتمد عليه السياسة الاقتصادية الإيرانية باعتبار أن إيران تحتل موقع استراتيجي يساهم في قوتها الاقتصادية، فيعتبر البرنامج النووي الإيراني كأداة للحفاظ على المصلحة الاقتصادية لإيران في منطقة الشرق الأوسط، فتوجهات إيران لامتلاك النووي يعزز من دورها في التكامل الاقتصادي المرتبط بالأساس من تأثيرها الإقليمي.[4]

ج- الدوافع الاستراتيجية: يسمح السلاح النووي لإيران بالقيام بدور إستراتيجي على الصعيد الإقليمي والدولي، كما له دور في تطوير القدرات النووية الإيرانية على المدى الطويل في إطار مفهوم متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية، ويساهم البرنامج النووي في دعم وبناء القوة العسكرية الإيرانية.[5]

من بين الأهداف الإستراتيجية أيضا لإيران في امتلاكها للبرنامج النووي الحاجة للأمن الإقليمي، حيث يحيط بإيران دول جوار يربطها تاريخ مضطرب مما يجعلها مرغمة إلى إظهار نفسها كقوة متفوقة في المنطقة، ونادرا ما كانت إيران قادرة على تكوين تحالفات إستراتيجية مع دول الجوار في إطار التعاون المشترك خاصة بعد الثورة الإسلامية مما يوحي فشل السياسة الخارجية خاصة في عهد الشاه، بالتالي تسعى إيران لامتلاك

1: **المرجع نفسه**، ص 95.

2: هاشم أجريد الخوالدة، **نفس المرجع السابق**، ص 34.

3: محمد الخليل بن زكورة، " السياسة الخارجية الأمريكية ضد إيران (قراءة تاريخية) "، **المركز الديمقراطي العربي**، العدد رقم: 01، ألمانيا، 2017، ص 279.

4: هاشم أجريد الخوالدة، **نفس المرجع السابق**، ص 35.

5: محمد الخليل بن زكورة، **نفس المرجع السابق**، ص 281.

البرنامج النووي لفرض سياساتها في المنطقة، كما أن في ظل بيئة دولية لا تعرف سوى القوة، ومن دوافع إيران الاستعداد لأي حروب قادمة أو مفاجئات تكنولوجية جديدة كرد فعل لحماية ترابها الإقليمي خاصة أمام تصعيد التهديدات الإسرائيلية والأمريكية لاستعمال القوة ضد إيران التي لها رغبة في تأمين نفسها بوجود عسكري أمريكي في العراق وأفغانستان والقواعد العسكرية الأمريكية في الخليج الموالي للنظام الأمريكي، بالإضافة إلى الخلاف بين إيران والدول المجاورة، وعليه فإن منطلق إيران من امتلاك النووي بهدف تأمين نفسها من أي عدوان مفاجئ على أراضيها.[1]

تجدر الإشارة إلى أن من الدوافع الأساسية التي ساعدت إيران على امتلاك البرنامج النووي عاملين أساسين:

- انتشار التكنولوجيا والسهولة النسبية في الحصول عليها .
- العمل وفقا للمادة الرابعة من معاهدة منع انتشار النووي " الاستخدام السلمي للطاقة النووية ".[2]

2- أدوات توظيف القوة الذكية للسياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني: أرادت الولايات المتحدة على استعادة مكانتها العالمية منذ تولي باراك أوباما الحكم بعد تراجع مكانتها عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 والإفراط في استعمال القوة الصلبة من طرف إدارة بوش، وفي إطار السياسة الخارجية الجديدة تبنت إدارة أوباما مشروع القوة الذكية الذي يعتمد على المزج بين القوة الصلبة والناعمة في إستراتيجيتها لتوفير أمن أكثر للولايات المتحدة الأمريكية.[3]

تمثلت القوة الناعمة التي استخدمتها إدارة أوباما في التفاوض والحوار مع إيران، فقد مدح أوباما الثقافة الإيرانية بمناسبة رأس السنة الفارسية، وخلال خطابه بجامعة القاهرة أكد على حق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية وتمت دعوة لدبلوماسيين الإيرانيين لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية بالاحتفال في سفارتهم، في المقابل يؤكد أوباما عبر وسائل الإعلام أن إيران ستجد يد العون إذا غيرت من سياساتها المتعلقة ببرنامجها النووي في إطار الجلوس على طاولة المفاوضات، إلا أن هذا الأمر لم يكتمل بسبب انتقاد الولايات المتحدة النظام الديني لدعمه للبرنامج النووي.[4]

وفي نفس الإطار تحدث أوباما عن إمكانية علاقة جيدة تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل لاسيما إيران وفي نفس الوقت في سنة 2010 بدأ بتوجيه الإنذارات إلى طهران وفرض عقوبات اقتصادية أخرى للضغط عليها لتتنازل عن ملفها النووي، كما التزم بتوسيع العمليات السرية الأمريكية في الشرق

1: **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

2: أسماء أمينة قاسم، **نفس المرجع السابق**، ص 96.

3: طارق صالح، **القوة الناعمة والسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية)، 2015، ص ص (66-67).

4: أسماء أمينة قاسم، **نفس المرجع السابق**، ص ص (98-99).

الأوسط، كما اتجهت إدارة أوباما كذلك خلال الانتخابات التشريعية عام 2009 في إيران التي عرفت احتجاجات ومظاهرات عبر وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون نحو التصريح المتعاطف مع المظاهرات، حيث أن واشنطن كانت متحمسة للثورة الخضراء كحركة موالية للغرب، إلا أن هذا المتغير للسياسة الخارجية في توظيف القوة الناعمة لم تؤثر بشكل بالغ على النظام الإيراني.[1]

كما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد أوباما إلى استخدام القوة الصلبة أمام تمسك إيران ببرنامجها النووي بدفع مجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 1912 الذي يفرض عقوبات إضافية على إيران كانت أكثر تشددا من العقوبات والقرارات التي سبقتها، واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية بموقفها المتشدد والرافض للبرنامج النووي الإيراني والطلب من إيران تعليق تخصيب اليورانيوم والامتناع عن تطوير قدراتها النووية، وامتزج هذا التوجه عند رؤية الاتحاد الأوروبي كحليف للولايات المتحدة بمراجعة الحل السلمي كمحاولة للتخلص من النظام القائم في إيران والتأثير بأسلوب ذكي.[2]

ما يلاحظ على السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة أوباما احتل الملف النووي الإيراني الأولوية في منطقة الشرق الأوسط كونه ركيزة أساسية للمصالح الأمريكية ويمثل أيضا القاعدة الأمنية للأمن القومي الأمريكي، فقد عرفت السياسة الخارجية توظيف القوة الذكية كإستراتيجية جديدة لتحقيق الأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، حيث اعتمدت الإدارة الأمريكية على أدوات القوة الناعمة كآلية للتأثير والجاذبية بأساليب دبلوماسية تظهر في شكل حوار وتفاوض مع إيران في ظاهرها، إلا أن في باطنها تهدف إلى الوصول إلى النتائج المسطرة مسبقا وهي محاولة استدراج النظام الإيراني وإفشال برنامجه الإيراني حفاظ على الأهداف الأمريكية، واللجوء كذلك إلى الضغط بالعقوبات الاقتصادية لعزل إيران عن النظام الدولي مثل ما حدث في ليبيا كأدوات صلبة دون التوجه إلى التدخل العسكري الذي تعتبره إدارة أوباما آلية أثرت بشكل سلبي على صورة الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، وبالتالي الوصول إلى القوة الذكية وتوظيفها في الملف الإيراني والتي تعتمد على الجمع بين القوة الناعمة والصلبة كآلية للسياسة الخارجية الأمريكة لتحقيق أهدافها في المنطقة.

لقد اتجهت الإدارة الأمريكية إلى الانطلاق في سلسة مفاوضات جديدة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بغرض التوصل إلى حل لأزمة البرنامج النووي الإيراني قصد الاتفاق حول ما يخدم مصالح البلدين.[3]

3- الاتفاق النووي الإيراني (التقارب الأمريكي الإيراني): شهدت العلاقات الأمريكية الإيرانية في فترة حكم الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد توتر كبير، وبعد وصول حسن روحاني للحكم في إيران أراد تبني خطاب معتدل لتحسين العلاقة بين بلاده ودول المنطقة والعالم عموما، فقد توصل العلاقات الأمريكية الإيرانية سنة 2013 إلى بوادر حل أزمة البرنامج النووي الإيراني في شكل اتفاق بشروط يتعهد الطرفين بالالتزام بها،

1: ويسام شكلاط، " باراك أوباما والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائيتي التراجع والانحسار "، **المركز الديمقراطي العربي**، العدد رقم: 01، ألمانيا، 2017، ص ص (192-194).

2: أحمد عبد الكاظم موسى، **نفس المرجع السابق**، ص ص(263-264).

3: **المرجع نفسه**، ص 265.

فمن جهة أولى قبول إيران بهذا الاتفاق نتيجة عدم قدرتها في الاستمرار من تحمل التكاليف الناتجة عن العقوبات الاقتصادية، ومن جهة ثانية فالاتفاق يعتبر إقرار بفشل سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران لتحقيق أهدافها.[1]

أ- مفاوضات الاتفاق النووي الإيراني: في 24 نوفمبر 2013 وقع اتفاق بين مجموعة (5+1) (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين) مع إيران في جنيف بسويسرا، تناول هذا الاتفاق تجميد قصير المدى للبرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيض العقوبات الاقتصادية ضد إيران، ونص أيضا على عدم فرض عقوبات جديدة أخرى طوال ستة أشهر والحرص على عدم خفض نسبة صادرات إلى ما دون النسبة المحددة وتحرير 400 مليون دولار من أموال إيران في الخارج وإزالة الحظر على صناعة السيارات مقابل وقف تخصيب اليورانيوم فوق مستوى 5%، وفي سنة 2014 عادت المفاوضات بين الأطراف المعنية في فيينا من جديد وكان هدفها الوصول الى اتفاق شامل وعام ، فقد حدد اتفاق جنيف المرحلي لعام 2013 خارطة الطريق لسير المفاوضات والتي تضمنت (الشفافية ،اسس المفاوضات ،عمل المنشأت النووية ،عملية التفتيش) مرت هذه المفاوضات خلال 2014 في عدة جولات مهمة حيث كانت اخرها واهمها مذكرات لوزان .[2]

الا ان هذه المفاوضات لم تأتي بحل شامل لكل الخلافات لذلك تم تأجيلها الى العام القادم 31 مارس 2015 موعدا لتسوية ، هذا وبعد المفاوضات استمرت ثمانية عشر شهرا بين ايران والاطراف المعنية تم توصل في 2افريل 2015 الى تحديد موعدا للإعلان النهائي والشامل وانه تم تسوية كل الخلافات .[3]

واستمرت المفاوضات حول الملف النووي الايراني التي اخرها كانت في مدينة لوزان السويسرية تم التوصل الى خطة عمل شاملة ومشتركة التي اعتبرت الاتفاقية النهائية التي تم التصويت عليها في 14 جويلية 2015 في العاصمة النمساوية فينيا حيث ينص هذا الاتفاق في مبدئه العام (على رفع العقوبات الدولية عن ايران مقابل تخلي ايران عن الجانب العسكري من برنامجها النووي) وهذا الاتفاق ضم 59 صفحة بين الاتفاق الاساسي وخمسة ملاحق تقنية ، ومن بين اهم ما جاء في هذا الاتفاق مايلي

- اتفاق الاطراف المتفاوضة على خطة العمل المشتركة الطويلة المدى
- ان تحتفظ ايران خلال عشر سنوات بقدرتها على تخصيب في موقع نطنز ''5060'' جهاز طرد مركزي وتزيل تدريجيا بقية اجهزة الطرد المركزي الاخرى.
- اعادة تصميم وبناء مفاعل اراك والذي يعمل بالماء الثقيل .

1: عمارة فرحاني ونوال قمادي، **الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات الأمريكية السعودية**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي تبسي-تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2016/2015، ص ص(21-22).

2: أسماء أمينة قاسم، **نفس المرجع السابق**، ص ص (99-100).

3: أسماء شوفي ومريم شوفي، " سيناريوهات مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية لترامب تجاه الاتفاق النووي الإيراني بين القضاء عليه أو إعادة التفاوض حوله "، **المركز الديمقراطي العربي**، العدد رقم: 01، ألمانيا، 2017، ص 419.

- انهاء كافة القرارات مجلس الامن الصادرة بفرض العقوبات على ايران
- اقرار الاطراف في معاهدة الحظر التي تعتبر المادة القانونية وان الهدف من الطاقة هو الاستخدامات السلمية .
- تستطيع ايران استبدال اجهزة الطرد المركزي المعطلة بأخرى جديدة من النوع نفسه .[1]

نتج أيضا على إثر هذا الاتفاق المصالح الإيرانية في المنطقة التي تضمن الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوربية على ضمان في إطار مفاوضات الاتفاق النووي والتي من أهمها ضمان لعب الدور الإقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط خاصة فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالمصلحة القومية العليا لإيران، ويعتبر ذلك الاعتراف بإيران كقوة إقليمية في المنطقة، بالإضافة إلى تأمين نفوذ إيران في المناطق المتوترة الحيوية مثل العراق وأفغانستان.[2]

جدول رقم (04): توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران.

القوة	القوة الناعمة	القوة الصلبة	
الآليات	التفاوض والتفاهم مع المسؤولين الإيرانيين بخصوص البرنامج النووي الإيراني	- توجيه إنذارات إلى طهران وفرض عقوبات اقتصادية أخرى للضغط على إيران للتنازل عن ملفها النووي سنة 2010 - دفع مجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 1912 الذي يفرض عقوبات إضافية على إيران كانت أكثر تشددا من العقوبات والقرارات التي سبقتها	القوة الذكية
	تقديم حوافز لإقناع إيران بالتخلي عن برنامجها النووي (الدبلوماسية الهادئة)		

المصدر: من إعداد الطالبة.

في الجدول رقم (04) الذي يوضح توظيف أشكال آليات القوة في السياسة الخارجية الأمريكية، والتي تمثلت في توظيف القوة الناعمة عن طرق المفاوضات والجلوس في طاولة حوار قصد إقناع إيران للتخلي عن برنامجها النووي وتقديم حوافز مقابل ذلك، ويتجلى ذلك لإعطاء مكانة للولايات المتحدة الأمريكية كطرف يتوجه للحل السلمي، إلا أن ذلك يدخل في إطار الإستراتيجية الأمريكية لتوجيه السلوك السياسي الإيران،

1: تقرير الدوحة، **الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أفريل 2015، ص 07.

2: عبد الكريم كيبش وحسنا عبد الحق، **نفس المرجع السابق**، ص 423.

زيادة على ذلك اتجهت السياسة الأمريكية إلى الأخذ بآليات القوة الصلبة بحشد المجتمع الدولي لفرض عقوبات إضافية على إيران، وبين القوتين يظهر توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران.

ب- انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني على المنطقة الخليج (التقارب الأمريكي الإيراني – السعودية):

نظرا لظهور الاتفاق الجديد كخيار يخدم المصالح الأمريكية الإيرانية، وأصبحت العلاقات الإيرانية مع الدول الكبرى الستة في حالة انفراج، ظهر قلق دول الخليج خاصة السعودية كدور قيادي لمنطقة الخليج من إبرام هذا الاتفاق، فقد توتر العلاقات الإيرانية السعودية لم تشهد العلاقات بين البلدين عبر تاريخا إلى هذا المستوى من التوتر، خاصة بعد إدراك السعودية الدور الإقليمي لإيران الذي سينتج عن هذا الاتفاق لتأخذ العلاقات الإيرانية السعودية الإطار التنافسي والصراع الثنائي على النفوذ الإقليمي، وبدأ المشهد السياسي بين دول منطقة الشرق الأوسط يشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي الرياض وطهران ومستقبل البلدين أصبح مرهون بالتطورات الإقليمية وشبه القارة الهندية وكذا الحرب في اليمن وأهمية باكستان لدى إيران والسعودية وتمحور الصراع الإيراني السعودي في كيفية استقطاب الهند وباكستان كدولتين لهما أهمية كبيرة على الصعيد الاقتصادي والجغرافي في قارة آسيا مما يوضح التنافس على الأماكن الجيوإستراتيجي للحفاظ على الدور الإقليمي للبلدين.[1]

تعتبر السعودية من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وفي نفس الوقت منافس لإيران في منطقة الشرق الأوسط، ومن خلال الاتفاق النووي الإيراني أشارت السعودية عن استيائها من دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية، وقد رفض الملك السعودي سليمان الحضور قمة كامب ديفيد لطمأن دول الخليج، فالسياسة الأمريكية أمام خيارين إما استرضاء حلفائها في المنطقة أو التخلي عن الاتفاق مع إيران، وفي هذا الصدد قامت الإدارة الأمريكية على إدارة التفاعلات مع حلفائها من دون التخلي عن إتباع دبلوماسية معقولة مع خصومها.[2]

لم تشعر السعودية بالارتياح تجاه التقارب الأمريكي الإيراني وخشيتها من المفاوضات السرية التي كانت تجري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران خاصة عند رفض الولايات المتحدة فرض عقوبات على إيران بعد إجراء إيران تجربة إطلاق بالستي في أكتوبر 2015، وعبرت السعودية عن قلقها من السياسات الإيرانية التي تزعزع استقرار في المنطقة،[3]

ويبدو أن إدارة أوباما تحاول حماية الاتفاق النووي مع إيران، حيث صرح جوش ارنست Josh Earnest سكرتير صحفي بالبيت الأبيض " أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تخضع لضغوط أي دولة – في تلميح للسعودية – في رفض العقوبات الاقتصادية ضد إيران، ونحن نعرف أن لهذا النوع من العقوبات المالية تأثيرا في

1: عمارة فرحاني ونوال قمادي، **نفس المرجع السابق**، ص ص (26-30).
2: **المرجع نفسه**، ص 26.
3: عبد الكريم كيبش وحسنا عبد الحق، **نفس المرجع السابق**، ص 353.

مواجهة برنامج إيران للصواريخ البالستية، ونحن سوف نفرض تلك العقوبات المالية في وقت نختاره نحن عندما يعتقد خبراؤنا بأنه سوف يكون لها أقصى قدر من التأثير".[1]

ج- سياسة ترامب تجاه الاتفاق النووي الإيراني: منذ تولي دونالد ترامب الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت مساع حقيقة أمريكية خليجية لتحجيم الدور الإيراني في المنطقة، فمنذ الحملة الانتخابية لترامب اتخذ مواقف سلبية من سياسة إيران في منطقة الشرق الأوسط واعتبرها بأنها تهدد مصالح أمريكا وحلفائها، فقد صرح وزير الخارجية الأمريكية ريكس تيلرسون R.Tilerson أن الولايات المتحدة الأمريكية تنسق الجهود لمواجهة طموحات إيران التوسعية في اليمن وسوريا، وأن الصفقات الدفاعية والاتفاقات ستمكن السعودية من التصدي للنفوذ الإيراني مشيرا إلى أن واشنطن ستعزز تعاونها بينها وبين السعودية تنفيذا للرؤية الإستراتيجية من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة، فالرؤية الأمريكية الجديدة في ظل حكم ترامب للتعامل مع إيران تشمل تغيير النظام، حيث أكد تيلرسون أن الولايات المتحدة تقر بالدور الذي تؤديه إيران في زعزعة الاستقرار بدعمها وتصديرها الميليشيات في سورية والعراق واليمن وبخاصة حزب الله وأن الولايات المتحدة ستتخذ الإجراءات للرد على إيران وضرورة تراجعها عن خطط الهيمنة والاستغناء عن الآمال والقدرات النووية، والعمل على دعم عناصر داخل إيران من شأنها أن تؤدي إلى انتقال سلمي للنظام.[2]

خلال الحملة الانتخابية لترامب صرح مرارا عن موقفه حول الاتفاق النووي الإيراني وبأنه سيجري تغيرات جذرية على هذا الاتفاق واعترض عن النتائج التي حققتها إدارة أوباما في هذا الملف واعتبرها بأنها مهينة للولايات المتحدة الأمريكية وتضعها في موقف ضعيف أمام أحد أكبر أعدائها، حيث صرح مستشار ترامب وليد فارس أن ترامب يعتزم مراجعة الاتفاق بشكل كامل ثم إرساله للكونغرس للتصويت عليه وستكون هناك محادثات حول الاتفاق ومطالبة الإيرانيين بعمل بعض التعديلات عليه.[3]

يعارض ترامب الاتفاق النووي مع إيران وأنه سيفاوض على صفقة أفضل، فترامب من جهة يصرح أنه مستعد للتراجع على الاتفاق ومن جهة أخرى يقترح أن التراجع عنه إستراتيجية سيئة،[4]

فقد أعلن ترامب أنه سيوقف الاتفاق النووي الإيراني بأي وسيلة ضرورية كما يؤيد زيادة العقوبات الاقتصادية لأكثر مما كانت عليه من قبل الاتفاق، وأكد ترامب أيضا دعمه الكبير لإسرائيل كشريك عسكري

1: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

2: منصور أبو كريم، **اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب**، قطر: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 28 جانفي 2018، ص ص (22-23).

3: **المرجع نفسه**، ص 23

4: محمد الخليل بن زكورة، **نفس المرجع السابق**، ص 294.

واقتصادي والتحالف مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ويؤيد الهجوم الإسرائيلي على إيران.[1]

يحدد ترامب ثلاث نقاط للتعامل مع الملف النووي الإيراني وهي:

- لابد من الوقوف أمام المحاولات الإيرانية لدفع المنطقة لحالة عدم الاستقرار والسيطرة عليها، فإيران بالنسبة إليه تمثل خطر على المنطقة وتهدد الدول المجاورة لها، فهي تدعم التنظيمات الإرهابية كحزب الله في لبنان وحماس في غزة.
- يجب إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران لأنه يعتبره اتفاق كارثي على حد وصفه، فلابد من إلغائه أو إعادة النظر فيه لتعديله لأنه لا يمثل المصالح الأمريكية ويضر بأمن إسرائيل ومصالحها بشكل مباشر، فلابد من وضع محددات للاتفاق تمنع حاولة إيران من اختبار أسلحتها ووضع تحت المساءلة.
- تفكيك شبكات إيران الإرهابية العالمية، فإذا كانت إيران تملك شبكة قوية فالولايات المتحدة الأمريكية تستطيع بقوتها السيطرة على إيران، لذلك يمكن وضع سيناريوهات للملف النووي الإيراني، السيناريو التشاؤمي من خلال خطابات ترامب في عدم استمرارية التقارب الأمريكي الإيراني وعودة مؤشرات العداء بين البلدين، سيناريو الثاني عودة العقوبات للضغط على الاقتصاد الإيراني للحد من رغبة الشركات الأجنبية في الدخول إلى الأسواق الإيرانية وغيرها من العقوبات الاقتصادية، السيناريو الثالث مراجعة المزايا التي تحصل عليها إيران من خلال الاتفاق وكذلك التزاماتها المطالبة بها من قبل المجتمع الدولي.[2]

وبحلول 2018 قرر الرئيس الامريكي دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي الايراني ووقع مذكرة رئاسية تم بوجبها عودة العقوبات على النظام الايراني التي ،وركز على ان العقوبات ستكون ذات طبيعة اقتصادية بالغة شدة والحجة التي نادى بها ترامب تمثلت بأن النظام الايراني قد قام بدعم منظومة الارهاب وبدد ثروات الشعب الايراني وانتقد ادارة الرئيس باراك اوباما التي سمحت لإيران بالتقدم في برنامجها النووي لاسيما تخصيب اليورانيوم والوصول الى اعتاب قنبلة النووية 3

ويعد انسحاب الرئيس دونالد ترامب من الاتفاق النووي انسحاب طرف من ستة اطراف دولية وقعت الاتفاق الذي عدا اتفاق دولي بعد اعتماده من قبل مجلس الامن الدولي 'بيد ان الانسحاب الامريكي يفقد الاتفاق قيمته اذ تتحكم الولايات المتحدة الامريكية بما نسبته اكثر من 90 % من العقوبات على ايران كما تتحكم في النظام الدولي والعالمي ومن خلاله تستطيع فرض عقوبات تخشاها جيمع الاطراف.3

1: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

2: أسماء صالحي، " السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب تجاه منطقة الشرق الأوسط (بين الثابت والتغيير) "، **المركز الديمقراطي العربي**، العدد رقم: 01، ألمانيا، 2017، ص ص (214-215).

3: شماء عادل . علي طارق ، " الاتفاق النووي الايراني (دراسة مقارنة بين ادارتي اوباما وترامب) "، **المركز الديمقراطي العربي**، العدد رقم: 03، ألمانيا، 2019، ص ص (226-227).

خلاصة الفصل الثاني:

وظفت السياسة الخارجية الأمريكية القوة الذكية كإستراتيجية للتحقيق أهداف عبر مختلف العالم، فقد شهدت القوة الذكية أساليب متنوعة للسياسة الأمريكية تجاه ليبيا وإيران كدولتين يتمحوران في المناطق الحيوية والجيوإستراتيجية لضمان هيمنتها وسيطرتها في تلك المناطق، واختلف توظيف القوة الذكية تجاه ليبيا وإيران في بعض المواطن كما تشابهت في بعض المواطن وذلك، وباعتبار أن القوة الذكية تتمثل في الدمج بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، فالعناصر التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية وهي قريبة من العناصر التي لجأت لها الإدارة الأمريكية في توظيف للقوة تجاه ليبيا، إنما نجاحها في ليبيا ليس نفس نجاحها في إيران وذلك يرجع لعدة اعتبارات من بينها، وجود نوع من التداول على السلطة في إيران والذي يعتبر كوسيلة ديمقراطية على خلاف في ليبيا، فنظام القذافي بقي في السلطة لأكثر من 40 سنة، كما أن المحيط الجغرافي الذي تتواجد فيه إيران يخدم العوامل الاقتصادية في إيران خاصة مضيق هرمز باعتباره معبر للنفط بين آسيا وأوروبا، واستغلال ذلك كوسيلة للضغط على القوى الكبرى، بينما في ليبيا كان النظام يبحث عن دور إقليمي والحصول على بعض الوسائل لعدم تدخل القوى الدولية الكبرى، مع أن الدور الإقليمي كان كآلية للقوة الناعمة الأمريكية، وبالنسبة لإيران لم تخضع لتطبيع السياسة الأمريكية للعب دور إقليمي مقابل التخلي عن ملفها النووي الوصول الاتفاق يخدم البلدين والذي قد يشهد سيناريوهات جديدة حسب خطابات الرئيس الجديد ترامب، بالإضافة إلى أن أمن منطقة الشرق الأوسط بتواجد إسرائيل التي تعتبر من بين المصالح الإستراتيجية الأمريكية، بالإضافة إلى أمن دول الخليج كمنطقة نفطية هامة حال دون خلق الفوضى في إيران كآلية للإطاحة بالنظام، على عكس ما وقع في ليبيا المتواجدة في منطقة القارة الإفريقية وعدم وجود دول تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالمحافظة على أمنها، بمعنى أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط يخدم المصالح الأمريكية، وعدم استقرار قارة إفريقيا هو أيضا يخدم المصالح الأمريكية، والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في إيران يختلف على ما هو موجود في ليبيا، فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية صعوبة في اختراق المنظومة الشاملة الإيرانية و لم يكن لها التأثير البالغ مما أدى إلى تماسك إيران وعدم تخليها عن برنامجها النووي بغض النظر عن الضغط الاقتصادي والاجتماعي، بينما في ليبيا فقد لاقت السياسات الأمريكية الأرضية التي يمكن من خلالها النظام الليبي الذي يعتبر معرقل للمصالح الأمريكية في المنطقة الإفريقية.

الخاتمـــــة

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية إلى توظيف القوة الذكية كإستراتيجية جديدة لفرض هيمنتها وسيطرتها على المناطق الحيوية في العالم، حيث لقي هذا الاتجاه نتيجة تراجع مكانتها الدولية من خلال الحروب التي خاضتها ضد بعض الدول مثل العراق وأفغانستان والتي استعملت فيها الإدارة الأمريكية القوة الصلبة بالإفراط في التوجه نحو القوة العسكرية مما أدى إلى السخط العالمي، لذلك قامت سياستها الخارجية برد الاعتبار لما ألت إليه الرؤي العالمية اتجاهها وذلك باللجوء إلى القوة الذكية التي تعتمد على الدمج بين القوتين الناعمة والصلبة للحفاظ على القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية وفرض سيطرتها في مختلف مناطق العالم، هذه السياسة الأمريكية الجديدة جاءت لتتلاءم مع التطورات الجديدة في العالم والتوجه في تبني القوة الذكية كخيار فعال لإعادة رسم التوجهات الجديدة للساحة الدولية حفاظا على مصالحها.

كما حددت السياسة الخارجية الأمريكية أولوياتها وفقا لما تقتضيه أهدافها ومصالحها، ويتمثل في كيفية توظيف قوتها الذكية اتجاه الدول ذات الأولوية مثل ليبيا وإيران، فهما دولتين يحتلان أولوية هامة في الإستراتيجية الأمريكية باعتبارهما منطقتين حيويتين وهما امتداد للنفط كمحدد اقتصادي هام في السياسة الأمريكية، كما تمثل ليبيا أحد الأهداف الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا كونها تحقق المصالح الأمريكية في المنطقة، كما إيران تعتبر أولوية في الأجندة الأمريكية خاصة في ظل استمرار تمسكها ببرنامجها النووي الذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية يهدد منطقة الشرق الأوسط كونها منطقة بالغة الأهمية السياسية والاقتصادية والأمنية.

اختلف توظيف القوة الذكية في السياسة الأمريكية تجاه كل من ليبيا وإيران، فبالنظر إلى الجمع بين القوة الناعمة والقوة الصلبة التي هي القوة الذكية، فقد وظفت السياسة الخارجية الأمريكية القوة الناعمة تجاه ليبيا من خلال حشد الجماهير ودعم المعارضة عن طريق الإقناع وجذبهم للإطاحة بالنظام الليبي ومطالبته بالتنازل على النظام ثم الاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي وفرض عقوبات اقتصادية لتضييق الخناق عليه، إلا أن اللجوء إلى التدخل العسكري كان بإشراك الحلفاء عبر حلف الشمال الأطلسي، حيث يمثل هذا التوجه الأمريكي أحد أشكال القوة الذكية غير معلنة كمؤشر لما تكلفه القوة العسكرية من خسائر سلبية على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن في إيران كان توظيفها له بعدا اخر رغم الإمكانيات المتاحة لإيران خاصة من خلال المحدد الجغرافي باعتباره أحد أهم المحددات في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يعتبر الموقع الجغرافي لإيران ذو أهمية بالغة كونه يربط بين القارة الآسيوية والأوروبية وبهذا يمثل محدد اقتصادي كمعبر للموارد النفطية بين القارتين، لذلك لم تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى القوة العسكرية ضد إيران خاصة بتواجد دولة إسرائيل الذي يعتبر أمنها من الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية واكتفت بحشد المجتمع الدولي لفرض عقوبات اقتصادية مع التفاوض والاتفاق حول البرنامج النووي، فلقد تمخض عن ذلك الوصول إلى الاتفاق النووي كأكبر عملية اتفاق بين الطرفين، لكن مع مجيء دونالد ترامب على رأس الإدارة الأمريكية قد تشهد العلاقات الأمريكية الإيرانية سيناريوهات جديدة خاصة فيما تعلق بالاتفاق النووي الذي يعتبره ترامب بالعملية

التي تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة لذلك يعتبر إلغاؤه أو إعادة التفاوض حوله أحد الأولويات في الأجندة الأمريكية الجديدة.

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

– توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية والذي يعتمد على الجمع بين القوة الصلبة والناعمة هو نتيجة للإفراط في القوة العسكرية التي قللت من المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية.

– القوة الذكية في السياسة الأمريكية هو نتيجة للتفرد باللجوء إلى القوة الصلبة خاصة التدخل العسكري الذي يكبد الإدارة الأمريكية خسائر كثيرة في ظل تزايد النفقات مع الأزمة المالية التي عاشتها الولايات المتحدة الأمريكية.

– توظيف القوة الذكية في سياسة أوباما جمد من آليات القوة العسكرية والميل إلى الأدوات الناعمة مع الحفاظ العقوبات الاقتصادية، وبهذه الإستراتيجية تغيرت النظرة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية والتي بدأت في استعادة المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية.

– يختلف توظيف القوة الناعمة أو القوة الصلبة أو القوة الذكية باختلاف الحزب الحاكم، فالحزب الجمهوري يغلب عليه اللجوء إلى التدخل العسكري فيما يذهب الحزب الديمقراطي إلى توظيف آليات القوة الناعمة أو الجمع بينها للتمثل القوة الذكية، هذه الاختلاف لا يعبر أيضا عن تغيير في أهداف السياسة الخارجية الأمريكية والتي أساسها الأمن القومي وأمن إسرائيل كحليف إستراتيجية له تأثير في صنع القرار الأمريكي.

– إن كيفيات توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية يختلف من منطقة إلى أخرى، حيث يخضع ذلك إلى جملة من المحددات الاقتصادية والجغرافية والأمنية المرتبطة بالدولة التي ستوظف فيها القوة الذكية ومدى الإمكانيات السياسة والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية والثقافية التي تمتلك تلك الدولة، فكلما كانت الدولة التي ستوظف تجاهها القوة الذكية تمتلك أدوات القوة والنفوذ كلما انخفضت درجة نجاح القوة الذكية والعكس صحيح.

– حققت القوة الذكية في عهد باراك أوباما نجاح إلى حد ما، حيث ساعدت في عودة هيمنة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية، كما أنها ساهمت في تحسين الأوضاع الداخلية والخارجية للولايات المتحدة.

– إن توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية جاء في ظل تطورات جديدة يشهدها العالم، حيث من خلال توظيفها أثرت في رؤية الشعوب لاستبداد الأنظمة التي تحكمها والتي جعلت منها تطالب بتغييرها وهو ما حدث في المنطقة العربية.

قائمـــــــــــة

المراجـــــــــع

أ- المراجع باللغة العربية:

- **المصادر:**

1. **القرآن الكريم.**
2. **معجم الوسيط**، معجم اللغة العربية، ط4، مصر: مكتبة الشروق الدولية.

- **الكتب:**

1. أبو كريم منصور، **اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب**، قطر: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 28 جانفي 2018.
2. بردان باهر، **الإستراتيجية الأمريكية الأهداف والوسائل والمؤسسات**، بكين: د. د. ن، 2014.
3. وصايف الشمري، **رياح التغيير في العالم العربي (2010-2012) الثورة الليبية**، الكويت: إدارة الدراسات والبحوث، 2012.
4. تشيفيس كريستوفر ومارتيني جيفري، **ليبيا بعد القذافي (عبر وتداعيات للمستقبل)**، (ترجمة: مؤسسة قسم بحوث الأمن القومي)، الكونغرس الولايات المتحدة الأمريكية، 2014.
5. تشيفيس كريستوفر وفيشمان بينجامين ، **ديناميكيات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط**، (ترجمة: مؤسسة قسم بحوث الأمن القومي)، الاتحاد الأوروبي، 2017.
6. سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط1، الأردن: دار وائل للنشر، 2012.
7. جوزيف ناي، **مستقبل القوة**، (ترجمة: أحمد عبد الحميد نافع)، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.
8. ربيع محمد و صبري مقلد إسماعيل ، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت: جامعة الكويت، 1993.
9. الحمداني موفق، **مناهج البحث العلمي (أساسيات البحث العلمي)**، ط1، عمان – الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006.
10. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، الجزائر: د.د.ن، 1997.
11. عبد الحي الصبور سماح ، **القوة الذكي في السياسة الخارجية : دراسة تحليلية في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان**، ط1، القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.
12. عبد العزيز وغويزي المطيري، **الكونفوشوسية**، الرياض: قسم الدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود، 2001.
13. عبد المولى طشطوش هايل، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن: جامعة اليرموك، 2018.

14. علي حسين حيدر، **سياسية الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي**، بغداد: دار كتب العلمية للطباعة والنشر، 2013.

15. القبيسي حمد أوائل، **الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد عام 2008 –إدارة باراك أوباما أنموذج–**، ط1، السعودية: دار العبيكان للنشر 2016.

16. كلاين نعومي، **عقيدة الصدمة الرأسمالية والكوارث**، ط3، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011.

17. الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، الجزء رقم: 4، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.

18. لايدر جولايانا ، **حول طبيعة الحرب**، ط1، دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1981.

19. مكسيم لوفابفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، (ترجمة: حسين حيدر)، بيروت: دار عويدات للنشر والطباعة، 2006.

20. الهرمزي سيف، **مقاربات القوة الذكية الأمريكية كآلية للتغيير الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا**، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

- **المجلات العلمية:**

1. أبركان نجاة، " الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبية وسياسة المواجهة الأمريكية "، **مجلة المفكر**، العدد رقم: 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، د. س. ن.

2. جبر الحافظ عبد العظيم، " التطورات السياسية في ليبيا على أثر ثورة 17 شباط 2011 (رؤية سياسية تحليلية) "، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد رقم: 38، بغداد، د. س. ن.

3. حسن صالح مؤيد جابر، " دور الشركات الكبرى في صنع القرار السياسي الأمريكي "، **مجلة أهل البيت عليهم السلام**، العدد رقم: 19، العراق، 2019.

4. حسين عبيد منى، " أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا "، **مجلة دراسات دولية**، العد رقم: 51، د. س. ن.

5. حسين عبيد منى، " العلاقات الليبية – الأمريكية 1969 – 2011 "، **مجلة الأستاذ**، العدد رقم: 617، بغداد، 2016.

6. حميد محمد سميح، " البعد الاقتصادي في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط" ، **مجلة الفكر السياسي**، العدد رقم: 43، دمشق، ، 2009.

7. سليم كاطع علي، " البعد الإيراني في السياسة الخارجية الأمريكية "، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد رقم: 60، بغداد، د. س. ن.

8. سيف نصرت توفيق الهرمزي، " دور مقومات المكانة في تعزيز الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي "، **مجلة الفراهيدي**، العدد رقم: 22، 2015.

9. صقر عبد العزيز، " القوة في الفكر الاستراتيجي "، **مجلة البيان**، التقرير الارتيادي السنوي، 2003.

10. عبد الكريم جعفر ثائرة، " جوانب مهمة في العلاقات الأمريكية الليبية 1980- 1999 "، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**، العدد رقم: 24، د. م. ن، أفريل 2016.

11. عبد الله حسين أزهار، " إستراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008 (دراسة تحليلية) "، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المجلد رقم: 3، العدد رقم: 9، تكريت.

12. محمد ربيع محمد نوري الخيري نوار، " التوجهات الجديدة الليبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد رقم: 2، المستنصرية، د. س. ن.

13. محمد صبري صالح، العولمة والتنميط الثقافي في السدريات المرئية، دراسة تحليلية لمضامين الدراما المرئية الغربية، المجلد رقم: 1، العدد رقم: 27، العراق، **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، 2017.

14. نصرت توفيق الهرمزي سيف، "تحليل هانز مورجانثو لفهم القوة وتطبيقها على وحدات النظام الدولي"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المجلد رقم: 1، العدد رقم:1، تكريت.

15. هادي محمد قاسم، " مكانة القوة الذكية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي "، **مجلة العلوم السياسية**، العدد رقم: 54، بغداد، جانفي 2018.

16. يوسف أيمن، " إيران في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية: من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد "، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، د.م.ن، المجلد رقم: 5، العدد رقم: 1، 2008.

17. أبو حلاوة كريم، **سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية– وجهات نظر**، دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2015.

18. بن زكورة محمد الخليل، " السياسة الخارجية الأمريكية ضد إيران (قراءة تاريخية) "، **المركز الديمقراطي العربي**، العدد رقم: 01، ألمانيا، 2017.

19. سليمان منى، **القوة الذكية المفهوم والأبعاد – دراسة تأصيلية–**، مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016.

20. شكلاط ويسام، " باراك أوباما والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائيتي التراجع والانحسار "، **المركز الديمقراطي العربي**، العدد رقم: 01، ألمانيا، 2017.

21. شوفي أسماء و شوفي مريم، " سيناريوهات مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية لترامب تجاه الاتفاق النووي الإيراني بين القضاء عليه أو إعادة التفاوض حوله "، **المركز الديمقراطي العربي**، العدد رقم: 01، ألمانيا، 2017.

22. صالحي أسماء، " السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب تجاه منطقة الشرق الأوسط (بين الثابت والتغيير) "، **المركز الديمقراطي العربي**، العدد رقم: 01، ألمانيا، 2017.

23. عويس أبو عيد شيماء، **القوة في العلاقات الدولية (دراسة تأصيلية)**، القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2018.

24. عيادي إسلام، " الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط "، **المركز الديمقراطي العربي**، العدد رقم: 01، ألمانيا، 2017.

25. كيبش عبد الكريم وعبد الحق حسنا،" السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدور الإيراني في الخليج العربي من أوباما إلى ترامب في حدود الاستمرارية والتغيير "، **المركز الديمقراطي العربي**، العدد رقم: 01، ألمانيا، 2017.

26. محمد عبد الحميد عبد المجيد مروى، " التغير والاستمرار في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر (2001-2015) "، **المركز الديمقراطي العربي**، ألمانيا، 2016.

27. محمود عليان عليان، " العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد النصف الثاني من القرن العشرين "، **المركز الديمقراطي العربي**، العدد رقم: 01، ألمانيا، 2017.

28. شهرة زاد فكيري، " التخطيط الإستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية (دراسة في مبادئ ومناهج التخطيط وفق نظرية القوة الذكية) "، **المركز الديمقراطي العربي**، العدد رقم: 01، ألمانيا، 2017.

- **المذكرات والرسائل الجامعية:**

1. أجريد الخوالدة هاشم، **السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991-2012)**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية)، 2013.

2. أوشريف يسرى، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2016/2015.

3. بوشيبة تركية، **تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية وتطبيقاته في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية جامعة زيان عاشور الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2017.

4. خياط خضر باسل، **أثر تحول القوة في العلاقات الدولية -الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نموذجا-**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2014.

5. دياب لافى أحمد رمضان، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا: 2001-2006**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القدس: معهد الدراسات الإقليمية)، 2007.

6. الرحية رائد رفيق، **البعد النفطي لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ومنعكساتها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط – دراسة تحليلية للدور والمضامين خلال الفترة 1999–2010**، (مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق: كلية الاقتصاد).

7. رسولي أسماء، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2011/2010.

8. زروقي إسماعيل، **الدور الإقليمي الليبي تجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة 2010/1990**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2014/2013.

9. زعرب حسين أحمد سليم ، **التغيرات السياسية وانعكاساتها على توازن القوى في الشرق الأوسط 2003–2012**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية)، 2013.

10. شنين محمد المهدي، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (2001–2013)**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2014/2013.

11. صالح طارق، **القوة الناعمة والسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية)، 2015.

12. عبد الفتاح أحمد عبد الغفار عامر، **السياسة الخارجية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011–2014**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية نابلس- فلسطين)، 2015.

13. عبد الكاظم موسى أحمد، **مكانة إيران الإقليمية في الإستراتيجية الأمريكية بعد عام 2003**، (مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة النهرين العراق: كلية العلوم السياسية)، 2015.

14. عبد الله أحمد سليم، **دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001–2013)**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم)، 2014/2013.

15. فرحاني عمارة وقمادي نوال ، **الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات الأمريكية السعودية**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي تبسي-تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2016/2015.

16. قاسم أسماء أمينة، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة 2003–2014**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجلالي بونعامة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسة)، جوان 2015.

17. محجوب محمد الصالح خديجة، **النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من الحظر النفطي 1973 حتى حرب الخليج الثانية**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية)،د. س. ن.

- **التقارير والندوات العلمية:**

1. شهاب أحمد حميد، " توجهات السياسة الخارجية للرئيس باراك أوباما بالمقارنة مع السياسة الخارجية للرئيس السابق بوش "، ندوة بعنوان: **السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما**، جامعة بغداد: فرع الدراسات الدولية، يوم 25 سبتمبر 2009.
2. سليم كاطع علي، **مقومات القوة الأمريكية وأثرها على النظام الدولي**، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 42.
3. تقرير الدوحة، **الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أفريل 2015.

- **مقالات الجرائد:**

1. الضعيان ضيف الله، " العلاقات الأمريكية الإيرانية الوجه الآخر "، **جريدة الشرق الأوسط**، السعودية، د. س. ن.

- **المواقع الإلكترونية:**

1. أحمد شيخ طويل، مفهوم القوة في الفكر الإستراتيجي، https://www.politics-dz.com/community/threads/alqu-fi-alfkr-alastratigi.6344/، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/02/16.
2. أيمن الفيصل، القوة الناعمة وتوظيفها في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة تجاه الشرق الأوسط، http://www.bayancenter.org/2016/07/2321/، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/03/15.
3. أحمد محمد عبد المنعم السيد أحمد، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه تصاعد النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط (2003 إلى 2013)، https://democraticac.de/?p=35870، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/04/03.
4. أحمد عبد الملك، الفوضى غير الخلاقة، https://www.al-sharq.com/opinion/14/08/2017/، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/02/28.

5. بشار بكر اغوان، القوة الذكية والمجالات التطبيقية في الاستراتيجية الأمريكية لتغيرات في مصر وتونس وليبيا كمثال تطبيقي، http://nashiri.net/articles/politics-and-events/4904-2011-07-25-16-58-04-v15-4904.html، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/03/17.

6. منال علي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا منذ ثورة 17 فبراير 2011، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=422581&r=0، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/01/13.

7. محمد القياتي، المعونات الأمريكية سلاح السيطرة على العالم، شركة الأخبار العربية، http://www.anntv.tv/new/ShowSubject.aspx?ID=35621، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/03/11.

8. محمد الأمين بن عائشة، جدلية القوة في العلاقات الدولية، https://www.politics-dz.com/community/threads/gdli-alqu-fi-alylaqat-alduli.232/، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/03/06.

9. مركز الجزيرة للدراسات، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2010، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/201172210201189050 0.html ، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/01/09.

10. مشروع العقوبات الذكية، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Smart-Sanc/sec02.doc_cvt.htm.، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/02/07.

11. عبد الرزاق عبد السلام العرادي، الدور الغربي في ليبيا (اضطراب وتضارب)، https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/7/25/، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/03/23.

12. رائد صالحة، إدارة ترامب تخطط لتوسيع التدخل الأمريكي في ليبيا، https://www.alquds.co.uk/، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2019/03/29

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

1: Ernest j wilson, **hard power ،soft power، smart power ،** the American academy and social science، SAG publications, 2008.

2: Robert Dahl, **The Concept of Power**, Behavioral Science, Vol. 2 ، July 1957.

3: Joseph S. Nye, **" Power and foreign policy"، journal of polltcal**, lssue 1،2001

فهرس الجداول والأشكال

الجدول والشكل	الصفحة
جدول رقم (01): إطار القوة الذكية في السياسة الخارجية	25
جدول رقم(02): أهم محددات السياسة الخارجية تجاه دولة أخرى	41
جدول رقم (03): توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا	52
جدول رقم (04): توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران	70
الشكل رقم (01): أدوات القوة الذكية	21
الشكل رقم (02): المعابر النفطية الإلزامية في العالم	58

فهـــــرس المحتويـــــات

الإهداء.....أ

شكر وتقدير.....ب

ملخص.....ج

مقدمة.....1

الفصل الأول: تحولات القوة في السياسية الخارجية الأمريكية.....9

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوة.....11

المطلب الأول: تعريف القوة وخصائصها.....11-14

المطلب الثاني: مراحل تطور القوة.....15-16

المطلب الثالث: أشكال وعناصر القوة.....16-22

المبحث الثاني: أهداف ووسائل القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية.....23

المطلب الأول: ماهية القوة الذكية.....23-26

المطلب الثاني: أهداف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية.....26-28

المطلب الثالث: وسائل القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية.....29-35

خلاصة الفصل الأول.....36

الفصل الثاني: توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه ليبيا واتجاه ايران.....37

المبحث الأول: قوة الذكية في السياسة الأمريكية تجاه ليبيا.....39

المطلب الأول: محددات السياسة الأمريكية تجاه ليبيا.....39-41

المطلب الثاني: آليات القوة الأمريكية تجاه ليبيا.....42-46

المطلب الثالث: الدور الأمريكي في الأزمة الليبية وتحدياته.....46-55

المبحث الثاني: القوة الذكية في السياسة الأمريكية تجاه إيران.....56

المطلب الأول: محددات في السياسة الأمريكية تجاه إيران.....56-60

المطلب الثاني: آليات القوة الأمريكية تجاه إيران.....61-64

المطلب الثالث: الدور الأمريكي في أزمة البرنامج النووي الإيراني.....65-73

خلاصة الفصل الثاني.....74

الخاتمة.....75-77

قائمة المراجع.....78-85

فهرس الجداول والأشكال.....86

فهرس المحتويات.....87